كمال الجنزورى

طريقى

سنوات الحلم .. والصدام.. والعزلة

من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء



سنوات الحلم .. والصدام.. والعزلة

من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء

طـريقــي

سنوات الحلم.. والصدام.. والعزلة

من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء

د. كمال الجنزوري

تصميم الغلاف: رجائى عبد الله

الطبعة الأولى ٢٠١٣

الطبعة الثانية ٢٠١٤

تصنيف الكتاب: سيرة ذاتية

٨ شـارع سيبويـه المصـري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقـم الإيداع ٢١٣١٩/ ٢٠١٣
ISBN.978-977-09-3276-6

كمال الجنزورى



سنوات الحلم .. والصدام.. والعزلة

من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء

دار الشروق

المحتويات

إهداء

إلى كل المخلصين من أبناء مصر الذين لم يصبهم اليأس ويحدوهم الأمل إلى مستقبل مشرق لوطنهم الحر، ولا يلتقون إلا على البناء والخير، ولا يتعاونون إلا على البر والتقوى، ويسعون بدأب وإصرار وإخلاص في كل وقت وعصر إلى صعود مصر حتى تبلغ مكانتها الجديرة بها بين الأمم، وتظل رايتها عالية خفاقة أبد الدهر.

مقدمة الناشر

الذين تولوا منصب رئيس الحكومة في مصر كثيرون من أول نوبار باشا عام ١٨٧٨. قد لا يتوقف التاريخ طويلا إلا عند قلة منهم تركوا بصمة واضحة في عملهم. من بين هؤلاء الدكتور كمال الجنزوري، وهو من بين قلائل جدًّا من الذين تولوا المنصب وخرجوا منه ثم عاد من جديد.

قبله بسنوات، كان من يخرج من المنصب يذهب إلى مقهى معاشات أو متحف المجالس القومية المتخصصة، لكن الرجل كسر المعادلة وعاد بقوة إلى حياة السياسة، رئيسًا لحكومة تولت المسئولية في فترة من أصعب مراحل التاريخ المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبالتحديد في شهر ديسمبر من نفس العام وحتى أوائل شهر أغسطس من عام ٢٠١٢.

ظن الكثيرون، أن مسيرة الجنزورى السياسية قد توقفت أو انتهت عندما خرج من رئاسة الحكومة في أكتوبر ١٩٩٩، لكن الرجل الذي صمت طويلًا بعدها، عاد بقوة إلى واجهة الأحداث متحملًا مسئولية الحكومة، ومتمتعًا بأوسع صلاحيات لرئيس الحكومة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ديسمبر ٢٠١١.

صحيح أن الحكومة لم تستمر أكثر من تسعة شهور، لكن معظم من انتقد الرجل خلال فترة عملة وربما قبل ذلك، عاد وشهد له بالكفاءة في ظل الظروف هي الأصعب ربما في تاريخ مصر، ترك الجنزوري الحكومة، لكن لم يعتزل العمل العام، وظل مهمومًا بأمور الوطن، لا يتأخر عن تقديم أي مشورة لأى شخص أو حزب أو فصيل أو مسئول طالما كانت تخدم البلاد.

الجنزوري ابن أصيل للدولة المصرية منذ عودته من بعثة حصوله على الدكتوراه

في الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٦٧ وحتى هذه اللحظة، تولى منصب المحافظ في عهد أنور السادات، والوزارة ثم رئاسة الحكومة في عهد مبارك، وكذلك في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة الانتقالية التي سبقت وصول جماعة الإخوان إلى الحكم.

هل يمكن أن نصدر كلاما، بتقييم دور ومسيرة الجنزوري، والرجل ما يزال جزءًا من المشهد السياسي؟!

قد يفعل المؤرخون ذلك في قادم الأيام، لكن الاطلاع على مذكرات الرجل قد تقدم مساعدة كبيرة، ليس فقط للمؤرخين بل لعموم الناس، كي تعرف عن قرب من هو هذا الرجل الذي شغل الناس لسنوات ولا يزال.

في الكتاب الأول من مذكراته، يتحدث الجنزوري عن سنوات النشأة والكفاح والانتقال من القرية إلى القاهرة، مرورًا بسنوات الدراسة ونهاية بتولي المناصب المرموقة حتى نهاية حكومته الأولى في أكتوبر من عام ١٩٩٩.

مذكرات الجنزوري، تستحق أن تُقرأ بعناية فائقة، لأنها ببساطة ليست مذكرات أو ذكريات شخصية، بقدر ما هي جزء أصيل من مسيرة حياة مصر خلال تلك الفترة.

بداية وتقديم

بـــدايـــة

مع ما تمر به مصر الحبيبة من تحولات مهمة، سياسية واقتصادية واجتماعية، أسرد في هذا الكتاب خواطري عن مشوار طويل قطعته في حب مصر، أتبعه بكتاب آخر يعرض تنمية مصر خلال ١٣٧٠ يومًا من يناير سنة ١٩٩٦ إلى أكتوبر سنة ١٩٩٩ (مدة حكومة الجنزوري)، لعل القارئ يتبين أن ما أكثر من إيجابيات كان يمكن تعظيمها، وأن إتقان العمل والتفاني فيه هو السبيل لبلوغ مستقبل أكثر ازدهارًا، وما زال يقيني دائمًا أن مصر مقبلة عليه إن شاء الله.

تقـديـم

لا إنجاز بغير علم.. ولا تطور بغير تخطيط.. وإدراك ظروف العصر، وتقلبات المواقف فيه ومن حوله.. وإذا كان العلم، ضرورة، فإن التخصص الدقيق، يصبح أدعى أوجه الضرورات فيه، حين يتعلق الأمر بتطوير وطن ورفع مستوى حياة شعب يتطلع إلى مكانته الطبيعية وسط الأمم الراقية. وحين يقترن العلم بالتخطيط، مع شريان رئيسي آخر للنجاح هو الخبرة، فإن اجتماع اللاثنين معا، العلم المتخصص والتجربة الموثقة، يقود خطى القائد الإداري أو التنفيذي أو السياسي إلى مراتب النجاح والرضا الشعبي.

ذلك.. كان طموحي.. وكان أدائي.. وكان طريقي.

كان لي بحمد الله فيما تقدم نصيب، إذ سلكت في تحصيل العلم أعلى درجات التخصص وفلسفته، مما أهلني أن أحتل مركزًا مرموقًا في وزارة التخطيط. وزادني العمل بها شمولاً في المعرفة، فتجاوزت التخصص إلى مجالات متعددة، من مجالات الحياة، لأن التخطيط يجمع أيضًا بين الاقتصاد والسياسة داخليًا وخارجيًا، كما يجمع بين شئون المجتمع على اختلافها وتنوعها. إذ يتصل بمسلك البشر في جميع جوانب الحياة، دافعا لها نحو الأفضل والأمثل دون توقف على مدى الأجيال، بحيث يتصاعد معها ويسبقها إلى ضمان الأمن والرفاهية.

كانت المفاهيم والقيم التي آمنت بها، هي ثمار تجربة طالت لأكثر من أربعة عقود، بدأت من وظيفة في بدايات السلم الوظيفي، لتتدرج إلى سلسلة من الوظائف المسئولة تمثلت في: أستاذ مساعد بمعهد التخطيط القومي ثم خبيرًا للتخطيط بهيئة الأمم المتحدة لدى هيئة التخطيط السعودي، ثم وكيلًا لوزارة التخطيط، وتطورت

المسئولية إلى تولي منصب «محافظ» لمحافظتين، ثم العودة إلى معهد التخطيط القومي مديرًا ونائبًا لوزير التخطيط، ثم أصبحت المسئولية أكبر عبئًا عندما شرُفت بالإشرف على وزارتي التخطيط والتعاون الدولي وزيرًا، ثم نائبًا لرئيس الوزراء مع الاحتفاظ بالوزارتين، ومحافظًا لمصر لدى البنك الدولي لعقد ونصف، حتى بلغت المسئولية أقصاها، حين تم تكليفي رئيسا لمجلس الوزراء والإشراف على عدة وزارات وأجهزة. كما انتخبت نائبًا بمجلس الشعب عن إحدى دوائر المنوفية لدورتين متتاليتين خلال ثمانينيات القرن الماضي.

وكأن القدر أراد خيرًا منذ البداية، فصادفت عددًا من كبار رجال مصر ذوي الفكر والأصالة.. أنهل منهم الخبرة والمعرفة.. مما أسهم في بناء شخصية قادرة على الفكر والعمل، وعلى الإصرار والحسم... بعيد كل البعد عن حسابات المصالح الشخصية... ملتزم كل الالتزام بصالح مصر والمجتمع الذي يعيش على أرضها.

كان في مقدمة هؤلاء الرجال، نائب رئيس الجمهورية السيد عبد اللطيف البغدادي... كان مثلا يحتذى به للمسئول... يتخذ القرار ويعمل على تنفيذه بكل الالتزام، في مدى زمني قياسي، انبهر به رجل الشارع. واقتنعت بما يمكن للمسئول أن يحققه من أجل أسرته والمجتمع الكبير الذي يعيش فيه...

الرجل الثاني، هو الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، الذي كان مؤسسًا للتخطيط بدءًا بلجنة التخطيط القومي في سنة ١٩٥٥، ثم وزارة التخطيط في سنة ١٩٦٠، والذي كان يغلب عليه المقدرة الإنشائية، كان لهذه القامة العلمية الرشيدة أثر خاص في تعميق فكر التخطيط بذاته علما وفنًا، وبالاستعانة بجهابذة علم التخطيط وفنونه في دول غرب أوربا، ومنهم تنبرجن من هولندا وفريش من النرويج وبيرو من فرنسا.. وغيرهم من ألمانيا الغربية قبل توحيدها مع ألمانيا الشرقية فيما بعد.

الرجل الثالث، في البدايات النسبية للتخطيط، كان الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء، الذي شغل وزارات عدة من المجموعة الاقتصادية منها وزارة التخطيط والمالية والاقتصاد.

ويأتي مع هؤلاء الأجلاء، كل من شغلوا منصب وزير التخطيط، إذ بذلوا جهودًا

موفقة نافعة للوطن والمواطنين، أحمل لهم كل التقدير على ما قدموه وما أفادوا به الأجيال المتلاحقة من علم وخبرة، وهم المهندس محمد علي فرج والدكتور لبيب شقير، والدكتور سيد جاب الله، والدكتور إسماعيل صبري عبد الله، والدكتور محمد محمود الإمام، والدكتور عبد الرزاق عبد المجيد. وذلك بالإضافة إلى من شغلوا المنصب من الأخوة السوريين أثناء الوحدة، وهما المهندس نور الدين كحالة نائب رئيس الجمهورية ووزير الأشغال بالإقليم السوري ووزير التخطيط المركزي والدكتور عبد الوهاب حدق وزير الدولة للتخطيط.

مع بداية موفقة في تحمل المسئولية العامة، تحدد طريق المستقبل في خدمة هذا البلد الأمين وأهله الكرام، بلقاء استمر لسنوات وسنوات، مع بعض قادة الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي والعالمي. مما رسخ لديّ عددًا من القناعات التي استمرت حتى اليوم، يمكن أن نوجز أهمها فيما يأتي:

* إن العمل الوطني الصحيح في بلد كمصر بكل ظروفها وأحداثها، لا بد أن ينطلق في إطار من التخطيط المتكامل، للإعداد والمتابعة لضمان حسن استغلال الموارد الوطنية المادية والبشرية.

* إن تحقيق الطموحات التي تتضمنها الخطط القومية، يستلزم تنفيذًا صحيحًا وسياسات وإجراءات غير مباشرة حافزة للقطاع الخاص، ومتابعة فعالة، في إطار توقيتات محددة، لتوفير المناخ المناسب للجوانب الإنتاجية والخدمية.

* إن الشعب جميعه، هو الذي يقع عليه عبء التنمية، فهو المحرك لها العامل على إنجاحها، ومن ثم فلابد أن يظل بجميع فئاته المستفيد من عائداتها، بتعهده بالتعليم المستنير والمعرفة والرعاية الصحية الكاملة وتوفير سبل العيش الكريم والآمن.

ومع التدرج في سلم المسئولية، كان اليقين، أن المسئولية تتزايد وتتضخم، مما ستوجب زيادةً في الوعي واليقظة والانتباه القوي، إلى كل ما يحدث في المجال الوطني. خاصة أن مصر كانت تمر بمتغيرات جوهرية متلاحقة الأحداث. الأمر الذي استوجب توسيع الدائرة إلى أفق يشمل المتغيرات الإقليمية والدولية، وهو ما كان يتطلب مزيدًا من التصميم والعزم، على خدمة مصر وأهل مصر بكل فئاتهم.

وفي الوقت ذاته كان الحرص، على الالتزام بأن المال العام ملك للناس أجمعين، وأن الإنفاق العام يجب أن يبتعد عن الإسراف، وأن يوجه بكليته إلى ما يعود بالنفع على الغالبية من أفراد الشعب...، وأن يأخذ في حسبانه مصالح الأجيال القادمة من أبناء هذا الوطن، ويقدم للشباب القدوة الصالحة والقادرة.

وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمان، كانت المسيرة متفقة مع القناعات السابقة، وانعكس هذا في صور عديدة على رأسها خطط التنمية التي التزمت بها مصر، على مدى عقدي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

ولقد ظل هذا التزامًا، لا يهتز ولا يتغير مهما تفاقمت الأحداث وتشعبت، مما أشاع في نفسي رضا ذاتي بلا حدود، وحتى عندما بلغت مسيرة المسئولية الرسمية منتهاها في تلك المدة الأولى من ٤ يناير ١٩٩٦ إلى ٥ أكتوبر ١٩٩٩، وقبل أن أستأنفها مرة أخرى، في ظروف شاقة سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا وإعلاميًّا، ظل الإيمان والقناعة، بأنه لا تفريط في حقوق مصر وأبنائها، وأن خير مصر يتمثل في خير أبنائها جميعًا دون تمييز.

ولا أكتم سرًّا، إذا قلت بأن هذا الالتزام، هو الذي أملى عليَّ إخراج هذا الكتاب إلى النور، وذلك إيمانًا منِّي بأن سرد التجربة بكل محتوياتها ـ وإن كانت موجزة ـ قد يفيد أبناء الوطن، في التعرف على ما جرى وأن يظل الهدف دائمًا مصر ومصالحها ومواطنيها.

* * *

والحمد الله أولًا وأخيرًا، الذي يسرني لما يسرت له، ولاستقامة خُطاي على طريق الحياة.

وبعد هذا الموجز المختصر للعمل في مجال التخطيط وتولي مناصبه ونهل معارفه، نأتي إلى مسيرة العمل العام منذ البداية.

أول المشوار

كانت البداية في كُتاب القرية، ومعلمنا ومحفظنا القرآن الكريم الشيخ سليمان بيومي... وفي المدرسة الإلزامية، وناظرها الشاعر الجليل الأستاذ عبد الحميد العيسوي.. ثم كان الانتقال إلى المدرسة الابتدائية بالباجور حيث يطلق على ناظرها عبود بك، وأستاذ اللغة العربية الشيخ عبد الله أبو العطا، والد المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الرّي الأسبق. ولا يفوتني هنا، ذكر عم أحمد فراش المطعم، وطالب فذ، لا يُنسى أبدًا، حكمت عليه ظروفه أن يعمل بالثانوية العامة، وشاهدته موظفًا في سكرتارية وزارة الزراعة، وتلقيته بالأحضان، وأنا نائب رئيس الوزراء، وطلبت منه أن يزورني في أي وقت يشاء، لكن عزة نفسه منعته ولم أقابله مرة أخرى.

ولا أنسى أن سعادتي كانت تكتمل عند الجلوس مع الكبار في القرية مع الوالد وأصدقائه، أستمع إلى ما يدور من أحاديث، تتناول الشأن الداخلي في مصر بل تتعداه إلى الساحة الدولية، حيث كانت أخبار الحرب العالمية الثانية تشغل عقول الناس، فشدت انتباهي وملأت خاطري، وفضلتها على ملاعب الطفولة والصبا، إذ كنت أستمع بإمعان إلى ما يقال، مقدرًا بالفطرة أهميته ومستفيدًا من حكمة الكبار. ومن هنا تشكلت لديّ سمة أساسية انطبعت عليها ولازمتني طوال عمري، وهي أن أنصت طويلا وأفكر قبل أن أتكلم.

أتيت إلى القاهرة في الثانية عشرة من عمري لألتحق بالمدرسة الثانوية، وتلك كانت نقلة نوعية هائلة بمعيار تلميذ صغير، نشأ بين أهله في القرية ليعيش بعيدًا، عنهم وعنها في المدينة مع زوج الأخت وزوج ابنة العم والعم، بين كبار، أصغرهم يكبرني بنحو خمسة عشر عامًا... كانوا جميعًا ينتمون إلى حزب الوفد، شغلهم وشغلني معهم

أحاديثهم عن قدراته ونشاطاته امتدت بين الليل والنهار. وكما استمعت إلى الكبار بالقرية من قبل، استمعت إليهم وصاحبتهم مرارًا في المدينة إلى النادي السعدي. ولأني في ذلك الوقت كنت أوحي بعمر أكبر، اعتقد الكثير أني طالب بالجامعة فارتفع مستوى المعاملة والحديث معي إلى ما تجاوز العمر إلى المظهر.

زرت أيضًا مرارًا مقر حزب مصر الفتاة في الشارع الخلفي الموازي للنادي السعدي، وكان زعيمه آنذاك السيد أحمد حسين، الذي استمعت إليه كثيرًا. وذهبت إلى جمعية الشبان المسلمين لفترات طويلة.

إلا أن رد فعلي الأول عن هذه الأحزاب والهيئات والمؤسسات، كان أقل قدرًا، إذ اختلف في بعض الأحيان ما قيل في الاجتماعات عن واقع الحركة والتصرف في الشارع.

مرت سنوات التعليم الثانوي بنجاح، التحقت بعدها بالجامعة، وأحسست بنقلة أخرى، لأنه إذا كانت حياة المدينة غير حياة الريف فحياة الجامعة تختلف جذريًا عما قبلها.

تخرجت في كلية الزراعة في يونية سنة ١٩٥٧، وكان من المنتظر أن ألتحق بالجيش لأداء الخدمة العسكرية في أكتوبر من ذات السنة، لأبقى سنة ونصفًا، لزم أن يقضيها مواليد عام ميلادي بالكامل، على غير ما سبقها أو تلاها حيث كانت وما زالت مدة التجنيد لذوي المؤهلات العليا عامًا فقط. لهذا أسرعت في البحث عن عمل قبل التحاقي مجندًا بالجيش، وعينت في وظيفة اسمها أفضل كثيرًا من ميزاتها واختصاصاتها.. وهي خبير الغلال في فرع لبنك الائتمان الزراعي بمدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية، وكان زميلي في التعيين والمكان السيد محمود دبور، الذي وصل فيما بعد وكيلًا لمجلس الشعب.

انحصر اختصاصي في أن أمر على شون البنك في المنطقة، لأسجل أن الموجود بها سليم ومراقب ومحافظ عليه من التلف. واستمر ذلك فترة قصيرة، حدث بعدها خلاف مع مدير الفرع، بسبب مطلب رأيته من حقي وحرصت كل الحرص في النقاش على أن أظل في حدود مقتضياته وألا أتعدى بالقول ـ كطبعي دائمًا ـ إلا أنه للأسف تفوه

ببعض ألفاظ اعتبرتها مهينة، مما دعني إلى الاعتراض عليها. ولم يتقبل الرجل ذلك من شاب جديد، فرأيت الاستقالة. وحينما ذهبت إلى المقر الرئيسي للبنك لأقدمها علمت من مدير شئون الموظفين أن مدير الفرع طلب إبعادي عن العمل بالفرع.

حرصت على إيضاح هذه الواقعة لأنه حدث أن جاءني في سنة ١٩٨٩ السيد سيف الدين القباني مدير الفرع، أي بعد اثنتين وثلاثين سنة. حيث كان مستشارًا لإحدى الشركات، وكنت نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للتخطيط، وأدرك الرجل من أول وهلة، أن من يراه هو ذاته، الذي كان يرأسه منذ أكثر من ثلاثة عقود... وسألني عما إن كنت عملت أو عمل أخ لي في بنك الائتمان الزراعي بالمحلة الكبرى، صمت قليلًا... لكنه بادرني، بأنه رأى «ذات حركات اليد وذات الصوت»، واستمر صمتي... المهم، وتم اللقاء بكل تقدير من جانبي، وحمدت الله، على ما بلغته من مكانة، وودعته إلى الخارج. دون إجابة منِّي عن... هل كنت أنا أم لا؟

وفي أبريل سنة ١٩٥٨، جُندت بسلاح الإشارة. واختلفت تلك الفترة كل الاختلاف عما سبقها أو لحقها، فالحياة المدنية تحفل بالكثير ولكن تختلف في كل جوانبها عن الحياة العسكرية.

قضيت المدة الأولى، التي يطلق عليها مدة الأساس بسلاح الإشارة، التي تمتد إلى نحو ٥٠ يومًا. أقمت خلالها في خيام تسع كل منها نحو سبعة أو ثمانية أفراد. وشاءت المصادفة أن أقيم في خيمة كان من بين أفرادها ابن وزير سابق، السيد سليمان غنام، وآخر هو ابن السيد حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي قبل الثورة، وغيرهم أذكرهم جميعًا بالتقدير. إلا أن الشاويش الصارم طمام الذي تولى أمرنا.. كان تقديره وثقته أقل فيمن ينتمون إلى مثل هذه الفئة، فأطلق عليهم « العساكر الدلوعة». ورغم أني كنت معهم وحسبوا عليَّ أو حسبت عليهم، ورغم ذلك إلا أن النظرة والمعاملة اختلفتا.

بعد مدة الأساس وزّعونا على الأسلحة المختلفة أو الجهات التي لها علاقة بالجيش، فكنت من الموزعين على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الذي كان يقع في شارع التحرير بالدقي في عمارتين كبيرتين. كان به عدد كبير من الضباط

وصف الضباط والعساكر، رأسه في ذلك الوقت اللواء أمين الشريف، الذي نقل بعد فترة قصيرة إلى أسوان، ليكون ضمن الكتيبة التي تعمل في بناء السد العالي، مديرًا للشئون الإدارية. وحل محله نائبه آنذاك العميد جمال عسكر، وكان رجلا مهيب الطلعة والمظهر، صارمًا وحازمًا مع كل من يعمل معه. كنّا نخشاه ونخافه في حركته وسكونه وخاصة عند قيامه بالتفتيش الدوري.

ويصح هنا أن أقف عند أمرين، الأمر الأول يتعلق بالعميد جمال عسكر الذي حصل فيما بعد على رتبة فريق ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي تكرر معه بعد ثلاثين عامًا من تجنيدي أي في سنة ١٩٨٨ موقف مشابه ـ مع الفارق ـ لما حدث مع السيد سيف الدين القباني، إذ صدر قرار جمهوري بتبعية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لوزير التخطيط، وكنت حينذاك نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتخطيط. جاءني الفريق جمال عسكر، ليعرض عليّ بعض شئون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ولم أنس أبدًا أنه كان يومًا قائدًا للجهاز، وكنت مجرد جندي بسيط. فظل بالنسبة لي زميلًا احترمته كل الاحترام، رغم ما كنت وما أصبحت عليه. هذا سلوك تفضل الله عليّ به، وطبعت عليه طوال عمري.

كنت أيضًا موظفًا بوزارة التخطيط، وعندما أصبحت رئيسًا للوزراء قابلني الكثير من الزملاء الذين كانوا في يوم ما رؤسائي، ومرت الأيام لأكون رئيسًا لهم. كنت أتعامل معهم بذات الطريقة التي تعاملت بها معهم من قبل... الحب والاحترام والتقدير، هذا ما حرصت عليه وتمنيت دومًا أن يكون نهجًا عامًّا لكل من علا منصبه... أن يظل خاشعًا يخشى الله.

الأمر الثاني، أنه ظهر إعلان عن منحتين لدراسة الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية في الشهور الأخيرة من التجنيد. وتقدمت والدكتور يحيى محيي الدين ـ شقيق السيد زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية ـ لهاتين المنحتين. ووقع الاختيار على كلينا، ولكن قبل السفر بفترة وجيزة، طُلب منّي ما يثبت أداء الخدمة العسكرية، التي لم أكن انتهيت منها بعد. وتقدمت بالتماس لرئيس جهاز التعبئة العامة والإحصاء ليسمح لي بالسفر للدراسة، وطلبت في

المقابل أن أجند عامًا ونصف العام بدلًا من الثلاثة شهور المتبقية، ومع ذلك رُفض الالتماس، فقلت، هذه إرادة الله. وتذكرت أنه لو اطلعتم على الغيب لاخترتم الواقع.. وتشاء الأقدار بتعويض ما فاتني إذ مرت بضع سنوات، سافرت بعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مارس عام ١٩٦٣ في منحة دراسية للدكتوراه، وحصلت عليها عام ١٩٦٧.

هذا الأمر أعطاني درسًا ظل معي طوال عملي الوظيفي، هو ألا أسعى إلى منصب أو جاه أو مال، وعليّ أن أعمل بجد وصدق ووفاء، وأتعامل مع الكل بإخلاص واحترام مع الزملاء والرؤساء والمرءوسين. ثم حينما أحصل على منصب أو مال، فما عليّ إلا أن أحمد الله عليه، وإن لم يأت فشكر الله واجب لأنه لو كان فيه الخير لأتى.

أمريكا... والدكتوراه

انتهت فترة الخدمة العسكرية، ثم بدأ العمل المدني بوزارة الزراعة بمصلحة الاقتصاد والإحصاء بقسم التسويق، وكان رئيسي السيد عبد الرحمن موسى. واستمر عملي في تلك المصلحة شهورًا قليلة، إذ صدر في أوائل سنة ١٩٦٠ قرار جمهوري بإنشاء وكالة للتخطيط والمتابعة بكل وزارة لتكون المسئولة، عن إعداد الخطة القومية بدءًا بالخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ وكان وزير الزراعة في ذلك الوقت الدكتور أحمد المحروقي، وكان مدير مكتبه السيد عبد العزيز محيي الدين، الأخ للسيد زكريا محيي الدين.

ووقع الاختيار على قلة، كنت منهم للعمل بمكتب التخطيط والمتابعة بوكالة وزارة الزراعة الملحقة بمكتب الوزير. وبهذا أراد الله لي أن أعمل في مهنة التخطيط منذ البداية، عندما أُعِدّت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥، بإشراف السيد عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط.

وفي سبتمبر ١٩٦٢، تزوجت من السيدة رأفت أبو الذهب فرغلي، السيدة الفاضلة، التي ظلت لي صاحبة وسكنًا وفي قلبي لها مقام علا علوًّا لا يدانيه إلا مقام الأم. جاهدت معي موظفًا بسيطًا بوزارة الزراعة ووزارة التخطيط، فمدرسًا وأستاذًا مساعدًا بمعهد التخطيط القومي، فوكيلًا لوزارة التخطيط، فمحافظًا للوادي الجديد، فمحافظًا لبني سويف، فنائبًا لوزير التخطيط ومديرًا لمعهد التخطيط، فوزيرًا للتخطيط ونائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتخطيط، وأخيرًا رئيسًا للوزراء ووزيرًا للتخطيط. ظلت معي نعم الزوجة المحبة الوفية الصابرة والصديقة، والصاحبة ملأت حياتي بالهدوء والرضا، لم تبخل بجهد وعطاء وإخلاص ووفاء.. لها الدور الأول والقدير في رعاية بناتي والسهر

على تربيتهن صغارًا، ورعايتهن وأبنائهن كبارًا دون ملل أو وهن وعلى خير وجه، فكان ولا يزال فضل الله بها عليّ عظيمًا.

أعود إلى بداية سنة ١٩٦٣، حيث تقرر إيفادي إلى الولايات المتحدة في مهمة علمية، فلقد أعلنت وزارة التخطيط عن بعثه لدراسة الاقتصاد في الولايات المتحدة للحصول على درجة الدكتوراه، فزت بها والحمد لله.

سافرت وزوجتي، في ٣١ من مارس سنة ١٩٦٣، حيث بدأت الرحلة من القاهرة مرورًا بلندن وكوبنهاجن وواشنطن لتبلغ غايتها إلى مدينة لا نسينج عاصمة ولاية مشيجان، حيث جامعة مشيجان.

ولا نسينج مدينة صغيرة، لا يزيد تعداد سكانها على ١٥٠ ألف نسمة، تقع الجامعة في شرقها فيما يطلق عليه إيست لا نسينج. وتعتبر هذه الجامعة في مجال الاقتصاد، ضمن جامعات القمة العشر في الولايات المتحدة في التخصص الذي ذهبت من أجله للحصول على الدكتوراه. ونظام الدراسة بها، نظام الكوارتر أي كل ثلاثة أشهر وهو غير نظام السمستر، كل نصف سنة الشائع بين الجامعات الأخرى في الولايات المتحدة.

عند وصولي، كان عليّ أن أذهب إلى المشرف العام، الذي اختير لي خلال فترة الدراسة، وكان أستاذًا فاضلًا هو الأستاذ الدكتور لورانس ويت، وحددت معه المواد التي أدرسها كل ثلاثة شهور. ورغم أن العادة جرت على قصرها على ثلاث مواد، إلا أنني حرصت على أن أختار أربع أو خمس مواد في بعض الفترات (ثلاثة شهور) لأتمكن من الانتهاء من الدراسة في أسرع وقت والعودة إلى بلدي. ولذلك تجاوزت الدراسة شهور الشتاء والربيع والخريف، إلى فترة الصيف، التي غالبًا ما يترك خلالها الطلبة الجامعة للذهاب إلى الجنوب، للعمل وكسب بعض الأموال، ثم العودة بعدها ومعهم ما يعينهم على مواجهة تكاليف المعيشة ورسوم الجامعة.

وعند تحديد المواد التي درستها خلال السنوات اللازمة للتأهيل لإعداد رسالة الدكتوراه، طلبت من المشرف أن أُحَصل قدرًا زائدًا من مواد إضافية في

الاقتصاد والإحصاء لتساعدني على إعداد الرسالة وتدعمني في تخصصي في مجال الاقتصاد. فحددت بعض المواد التي تدرس في مستوى الكليات وليست في المستوى فوق الجامعي، وكانت هذه المواد مشابهة لما يدرس في كليات التجارة أو الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر. وكان عليّ أن أحضر هذه المواد مع شباب أقل من سنّي بعشر سنوات تقريبًا، فهم في أعمار تسعة عشر أو عشرين سنة وكنت في الثلاثين. وفي مادة الإحصاء كان أستاذ الإحصاء، شابًّا في مقتبل العمر، وكان من عادة أي من الأساتذة في الحصة الأولى قراءة الأسماء للتعرف على الطلبة، الذين لم يتجاوز عددهم في العادة عشرين طالبًا، وقال هل اسمك اَلجنزوري ـ بفتح الألف ـ أو اِلجنزوري ـ بكسر الألف، قلت له ما الفارق، قال حين أعلم هذا أعرف من أين أتيت، إذا بدأ الجنزوري بحرف (A) مثل الراوي فأنت من العراق، أما إن بدأ بحرف (E) فأنت من مصر.

هذا الأمر أقلقني. وحين انتهى الدرس، سألت أحد الطلبة وهو عراقي بالصدفة... من هذا الرجل وما هي جنسيته، قال إنه إسرائيلي، ألـم بي القلق لأني تركت مصر منذ شهور وأحمل في نفسي الخوف والقلق تجاه هذا الشأن. فشئت ألا تكون البداية بالرسوب في تلك المادة، وذهبت للمشرف العام لأخبره بتخوفي، طالبًا تأجيل المادة إلى فصل قادم مع أستاذ آخر.

للأسف لم ينصحني المشرف العام النصيحة الواجبة أو المناسبة إذ بدلا من طمأنتي، ألمح إلى أن الأمر يتعدى اختصاصه إلى عميد الكلية أو مدير الجامعة للبت فيه. سألت الزملاء فقالوا، إن مقابلة مدير الجامعة ليست بالأمر الصعب أو العسير. فذهبت إلى سكرتارية مدير الجامعة، التي حددت لي موعدًا وقابلته. وشرحت له الأمر فابتسم وقال يا بني هذا حقك أن تخاف وحقك أن تترك الجامعة وتعود لبلدك، وإن بقيت فإن الخوف سيصاحبك في أي مكان آخر في الولايات المتحدة، خاصة وأنني لن أمنحك توصية للالتحاق بجامعة أخرى، ولهذا فأنت بين أحد خيارين لا ثالث لهما، أن تستمر في هذه المادة مع هذا الأستاذ، أو تعود لبلدك. لم أجد مخرجًا وامتثلت للاستمرار في الدراسة وسهرت واستكملت هذه المادة مع ذلك الأستاذ، وعندما انتهت وأديت الامتحان، حصلت على الدرجة النهائية،

فذهبت إليه كمصري وعربي، لأشكره على حصولي على الدرجة النهائية، فابتسم قائلًا لقد أجبت إجابة ممتازة فلماذا الشكر.

تأكدت من تلك التجربة، أن العلم لا تشوبه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. كان ذاك مبلغ علمي بما كان عليه الأمر في بداية الستينيات، وربما تغير فيما بعد وأصبح الخلط قائمًا بين العلم والسياسة، بل ربما الدين والسياسة أيضًا، لكن حينذاك أيقنت أن الدرس والتحصيل والسهر فقط هي وحدها سبيل النجاح.

سارت الدراسة بعدها على نمط واحد، أذهب صباحًا إلى الجامعة ومساء إلى المكتبة التي تحتوي على قدر هائل من الكتب... ضاهت به أكبر الجامعات الأخرى خاصة في مجال الاقتصاد.

بعد فترة وعلى وجه التحديد في ٦ يوليو سنة ١٩٦٣، استقبلنا ـ زوجتى وأنا ـ المولودة الأولى سوزان. كان الأمر بالنسبة لي صعبًا لأسباب مالية حيث كنت أحصل على راتب شهري لا يتجاوز ٢٦٠ دولارًا، وكانت تكلفة السكن مائة دولار تقريبًا، والباقي يكفي بالكاد نفقات المعيشة من المأكل والملبس والعلاج. ومن ثم لم يبق شيء لمواجهة تكلفة الولادة، فذهبت إلى المشرف، الذي أشار بأن أذهب إلى مستشفى إسبارو، وهي الأكبر في هذا البلد، فطمأنني بمعاملتي معاملة المواطن لوجودي بصفة شرعية وهي الدراسة. ذهبنا إلى المستشفى وعلمت أن دخولها يقتصر على الزوجة دون مرافق أو زيارة. وبعد ثلاثة أيام خرجت زوجتي تاركة طفلتنا سوزي تحت الرعاية ثلاثة أسابيع ـ لأنها ولدت أقل من الوزن الطبيعي ـ مما زاد التكلفة إلى نحو ٨٢٠ دولارًا. كان مبلغًا كبيرًا في ذلك الوقت يتجاوز قدرتي ولم يكن لي دخل آخر!

طلبت إدارة المستشفى أن أسجل اسمي ورقمي الجامعي، الذي ما زلت أذكره (٣٥٩١٠٦) رغم مرور أكثر من خمسة عقود، وأعطوني وزوجتي هدية للمولودة الجديدة، على أن ندفع المبلغ بالتقسيط على فترة تصل إلى عام. وخلال تلك الفترة، احتجت بالطبع إلى سيارة باعتبارها أساسية للحياة هنا، واشتريتها ـ ماركة فورد موديل ١٩٥٨ ـ بمبلغ زهيد نحو مائتي دولار، ولكنها توقفت بعد فترة بسبب

الظروف المناخية وسقوط الثلج، مما أثر على صلاحيتها واضطرني الأمر لشراء سيارة أخرى.

أذكر مثل هذه القصص التي قد تبدو بسيطة، لأبين مدى العناية بالطلبة والتيسير عليهم. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإني أشير إلى أمر آخر وهو الندوات التي تعقدها الجامعة كل شهرين أو ثلاثة على الأكثر، والتي يدعى إليها بعض المفكرين في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، وعلى من يرغب من الطلبة حضور تلك الندوات تسديد دولار أو اثنين على الأكثر لإثبات الجدية والاهتمام. وكنت حريصًا كل الحرص على حضورها، لأستزيد من المعرفة عن مجالات تختلف عما أدرس أو أقرأ في المكتبة، ولأعرف كيف يفكر النخبة، وكيف يحاضرون ويتناقشون، وللتعود على التعامل كطالب مع العلماء والمفكرين الكبار.

حرصت على أن أحضر كل ما نظم من ندوات، ولاحظت أن بعض الأفراد في القاعة، يتابعون مناقشات الطلبة خاصة من تميز منهم عن غيره في توجيه الأسئلة وطرح بعض الأفكار الجديدة. كانت تلك اللقاءات مجالا خصبًا لالتقاط من يصلح منهم كنواة لقيادة سياسية في البرلمان، أو في العمل الحزبي، أو في المؤسسات الحاكمة، أو المتصلة بالأداء الاقتصادي أو الاجتماعي. وكم كنت أود أن أرى مثل هذا الأمر في بلدنا، وأن يبذل له اهتمام أكبر بدلًا من مراقبة لاعبي الكرة في النوادي وفي الشوارع والحواري، لاكتشاف من يظهرون مهارات مبكرة في لعبة كرة القدم للانضمام إلى أحد النوادي الكبرى.

تبين لي بوجه عام خلال العام الأول والأعوام التالية للدراسة، أهمية العلم والعلماء وقدسية البحث العلمي، وكرامة المواطن وحمايته وحصوله على كل حقوقه، وفي الوقت نفسه يظل حريصًا على واجباته وتأديتها بصدق وأمانة. أيقنت أيضًا أنني لم أحظ فقط بجني ثمار العلم في مجال الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية، بل أيضًا في مجال العمل السياسي والاجتماعي. تعلمت كيف يفكرون... كيف تدار الأحزاب... كيف يحصل المواطن على حقه دون اللجوء إلى القضاء، أو الوقوع في خلاف مع الإدارة على مستوى الوحدة الصغيرة، أو على مستوى الولاية.

بعد فترة أخرى، وعلى وجه التحديد في نوفمبر سنة ١٩٦٣، أغتيل الرئيس جون كيندي، وكان رئيسًا محبوبًا، وقد لا حظت ذلك مما شاهدته في كل وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية. وتولى بعده نائبه السيد/ ليندون جونسون، وأذكر في يوم توليه أنه خرج ليتحدث على الهواء للصحافة، فتقدم منه أحد الشباب ليقول له أنت Dirty guy (أي أنت رجل قذر). لم أصدق أذني أو أتصور أن يخاطب رئيس الجمهورية بمثل هذه العبارة، وبهذا الأسلوب بعيدًا عن كل الأخلاقيات، ولكن رد الرئيس الجديد الذي لم يفقد الابتسامة قائلًا: قد تكون على حق فأنا أعمل منذ فترة طويلة في مهنة قذرة وهي مهنة السياسة، وانتهى الأمر.

ذكرت من قبل أنني حضرت بعض المواد في بداية الدراسة، وكان معي بعض الطلبة وبينهم من يصغرني بعدة سنوات. وكانوا عادة ما يتركون الجامعة في فصل الصيف، إلى ولايات الجنوب كولاية تكساس أو ولاية أريزونا، لمساعدة المزارعين في جمع الفاكهة خلال فترة شهرين أو ثلاثة على الأكثر، يحصلون خلالها على نحو ألف دولار لمواجهة تكلفة الدراسة والمعيشة عند عودتهم إلى الجامعة. ولكن كان عجبي أن شابًّا يدعى فورد لم يبلغ العشرين من عمره، كان من بين من درس معي مادة أو اثنتين، وعلمت أنه حفيد هنري فورد صاحب المصانع الكبرى للسيارات، وعندما قابلته بعد العودة من تكساس سألته لماذا تذهب إلى الجنوب، فقال لأجمع بعض المال، فسألته ولماذا لا تلجأ إلى أبيك أو جدك، قال لا لابد أن أعتمد على نفسي، وفيما بعد ربما أرث ما تبقى من هذا المال الكثير، وهذا ما اتبعه أبي وجدي وجد أبي من قبل... لا بد أن نعتمد على أنفسنا وبما يدعم الشخصية في مسلكها في دروب الحياة. قد لا نسلك أو نعتاد مثل هذا الأمر في حياتنا الشرقية، ولكن ذلك ينشئ فردًا معتمدًا على نفسه.

أضرب مثلًا آخر لشاب اسمه ريتشارد، إذ كان من المقرر خلال كل صيف، أن يتم إجراء صيانة للسكن، بما تتيحه الجامعة من الدهانات والأدوات اللازمة، على أن يتولى الطلبة ذلك بأنفسهم، أو استئجار من يقوم به نيابة عنهم، وكنت لاستمراري في الدراسة فترة الصيف، أستأجر أحد الأمريكيين لإتمام ذلك، بأجر يتراوح بين عشرين أو ثلاثين دولارًا للانتهاء منها في يوم أو يومين. ولما كان الشاب ريتشارد، لا يذهب

إلى الجنوب، ويبقى بيننا عهدت إليه هذه المهمة بأجرها الضئيل. وعندما سألته عن ذلك أجاب أن عمره حاليا تسعة عشر عامًا، وحينما كان في الثانية عشرة اعتادت والدته العمل جليسة أطفال، بأن يأتي لها طفل يبقى معها وتحصل على دولار أو اثنين عن الساعة، ولكن ذات مرة مرضت وطلبت منه أن ينوب عنها في ذلك بذات الأجر. فذهب أكثر من مرة، وكان بمنزلهم قط أبيض جميل، وعند خروجه ذات يوم تبعه القط، فتظاهر بأنه لم يره حتى دخل بيته. وبعد ساعة جاءت الشرطة وسألته سؤالا مباشرًا، هل أخذت هذا القط، أو كنت تعلم أنه سار خلفك وأبقيته في منزلك دون أن تبلغ الشرطة، فقال نعم.

المجتمع تطبع على غرس فضيلة الصدق مع فضائل أخرى عند الطفولة المبكرة. وقد تقرر لما فعل تقديمه إلى محكمة الأحداث، فحكمت بألا يخرج من الولاية حتى بلوغ سن الواحد والعشرين، وأن يوضع تحت مراقبة الشرطة للتأكد من أنه لم يرتكب مثل ما اقترفه مرة واحدة في حياته. ويوضح هذا الأمر كيف يطبق القانون بهذا الحسم، مما يجعل المواطن يفكر مائة مرة قبل أن يرتكب خطأ.

خلال العام الثاني والثالث، مرت الأمور كما هي فيما يتعلق بالدراسة صباحًا والقراءة مساء. حاولت دائمًا حينما تتاح لي الفرصة، أن أخرج من المدينة التي أعيش فيها، وأذهب إلى الريف الأمريكي، وإلى أي مكان آخر، لأرى كيف يعيشون في قرى ومدن الولايات المتحدة، وكيف يتعاملون. كنت أحب خلال تلك الفترة أن أعرف قدر طاقتي عن السياسة والاجتماع والعلاقات الإنسانية والأسرية في مختلف الولايات، سواء كان ذلك في قطاع الريف، أو قطاع الأعمال، أو في لقاءات حزبية أو مؤتمرات. كان السفر يبعد أحيانا عن مكان إقامتي في مدينة «لانسينج» آلاف الأميال في مناطق في الجنوب أو الشمال أو الشرق أو الغرب.

لا أنسى أنه في نهاية العام الأول، رأت الحكومة المصرية أن تشكل ما يسمى بجمعية المصريين في الولايات المتحدة، وكان المستشار الثقافي حينذاك، الدكتور مصطفى طلبة، الذي عمل وكيلًا لوزارة التعليم العالي فيما بعد، ثم رئيسًا لمنظمة البيئة التابعة لهيئة الأمم لسنوات طويلة. كنا في تلك الفترة ما يقرب من ألف وخمسمائة

مصري، يدرسون في الولايات المختلفة للحصول على درجة الدكتوراه. وتم عن طريق الانتخاب اختيار سبعة لتمثيل كل الولايات، ورغم أني كنت حديث العهد في الولايات المتحدة، إذ لم يتجاوز تواجدي العام، فقد فزت عن منطقة شمال شرق الولايات المتحدة، وفاز آخرون معي أذكر منهم الدكتور سعد الدين إبراهيم، والدكتور محمد عبد الهادي الذي عمل فيما بعد رئيسًا لهيئة الاستشعار عن بعد، والدكتور أسامة الباز الذي عين مستشارًا قانونيًا لهذه الجمعية. غير أن اللقاءات كانت محدودة والهدف منها تحقيق تواصل المواطن المصري أو الدارس المصري في أمريكا مع ما يدور في مصر. عمومًا لم تعش هذه الجمعية طويلًا، ولم تحقق ما استهدفته من ربط الطلبة المصريين في الولايات المتحدة مع ما يدور في مصر.

وأذكر أيضًا أنه بعد العام الأول، قررت إدارة الكلية تعييني باحثًا، وأسعدني هذا الأمر، لأنه زاد من تجربتي الدراسية، بالإضافة إلى منحي أربعمائة دولارًا شهريًا، وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت، أي نحو مرة ونصف راتبي الشهري.

مضت الحياة بي على خير ما يرام خلال سنوات الدراسة، وحظيت بمناسبة طيبة أخرى في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦، إذ كان عليّ أن أصطحب زوجتي مرة أخرى إلى مستشفى إسبارو، لنستقبل الطفلة الثانية «منى» في اليوم التالي مباشرة، وهي طفلة جميلة كأختها سوزي. وكما حدث في المرة الأولى كان المطلوب فقط أن أسجل رقمي في الجامعة وأدفع بالتقسيط تكاليف المستشفى، لمدة سنة ونصف السنة أو سنتين تنخفض إلى سنة واحدة لغير الطلبة.

وأذكر في مساء يوم ٣١ ديسمبر، حينما علم بعض من كان معنا بالمستشفى من الأمريكان بأننا رزقنا بطفلة، قالوا إننا أسرة محظوظة، وهو ما لم يحدث عندما رزقنا بطفلتنا الأولى سوزي... وسألت لماذا هذا الترحيب الذي بلغ حد التصفيق، فتبين أن كل من يولد مساء يوم ٣١ ديسمبر أي On New Year´s eve، تتمتع أسرة الأب والأم بالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، فابتسمت قائلًا هذا فضل من الله، وتوجهت له بالدعاء أن يوفقني لأعود خلال شهور إلى بلدي.

بعد هذا دخلنا في العام الأخير للدراسة بأمريكا عام ١٩٦٧، وكان عليّ أن أسرع الخطى للانتهاء من المواد الباقية قبل نهاية شهر مارس من ذاك العام، وفي نفس الوقت أستعد لامتحان في غاية الأهمية وهو الامتحان الأخير، وإن نجحت فيه تحريريًّا وشفويًّا يحق لي أن أتقدم برسالة الدكتوراه لمناقشتها والتي بدأت في إعدادها منذ عامين.

انتهيت من المواد وانتهى مارس، وبدأت أعد العدة للامتحان الذي تصادف أن تقرر في يوم ٥ يونيو ١٩٦٧!! وأديت الامتحان التحريري ثم الشفوي. وأُعلنت النتيجة في نهاية اليوم، كنا ثلاثة أجانب وأربعة أمريكان، الأجانب هم النيجيري جون أبولو الذي أصبح وزيرًا للمالية بنيجيريا فيما بعد، وفرانسس فانجيج أرجنتيني وأصبح وزيرًا للاقتصاد في بلده فيما بعد، وأنا الثالث. أما الأربعة فأولهم بن ديفيد إسرائيلي وتعمدت ألا أقول أجنبي بل أمريكي شأنه شأن الثلاثة الأمريكان الآخرين.

وكنا في الجامعة خلال ذلك اليوم، فأعلن نجاحي وجون أبولو وفرانسس فانجيج، ورسوب الأربعة الآخرين الإسرائيلي والأمريكان الثلاثة. سجدت لله حمدًا على بلوغي ما سعيت وجاهدت من أجله منذ خروجي من بلدي مصر وتحقق بفضل الله.

عدت سريعًا إلى منزلي، لأخبر زوجتي وأحتضن طفلتيّ، لكنني فوجئت أن البعض يرقص أمام شقتي والشقة المجاورة، رقصة الدبكة الشهيرة في بلاد الشام، ولاحظت أن بينهم بن ديفيد الإسرائيلي الذي رسب في الامتحان. تركتهم ودخلت إلى شقتي وأغلقت الباب، واستمعت إلى التلفزيون، وكان المذيع هو المعلق الشهير وولتر كرونكايت، يعلن أن الحرب بين إسرائيل والعرب بقيادة مصر، بدأت وانتهت خلال ست ساعات بهزيمة العرب ومصر وانتصار إسرائيل. وأن الجيش المصري بدأ في الانسحاب عشوائيًّا، تاركا سيناء.

لم أصدق... فقد تركت مصر، ولديّ اليقين أنها قادرة على مواجهة إسرائيل، وبكيت كما لم أبك من قبل، ولاحظت أن ابنتي سوزان وزوجتي تبكيان لما بدا عليّ من حزن.

وعندما خرجت مرة أخرى وجدت الشبان الإسرائيليين ما زالوا يرقصون... وابتعدت عنهم، فسمعت صوتًا يتصاعد عاليًا من بعيد حيث يقيم بعض العرب في مساكن قريبة هو صوت أم كلثوم، فبدا لي أنه لم يبلغ علمهم بعد نتيجة الحرب. وعندما سمعت شدو أم كلثوم في تلك اللحظة بكلمات «مصر التي في خاطري»، بكيت وبكيت وبقيت نحو خمس ساعات في الخارج عدت بعدها للمنزل بعد منتصف الليل، بعدما تأكدت أن الإسرائيليين قد غادروا المنطقة.

ومرت الأيام بعد ذلك حزينة كئيبة، حتى اليوم التاسع من يونيه سنة ١٩٦٧، لأسمع الرئيس عبد الناصر يعلن التنحي، وبدا لي أن كل شيء ضاع، كيف يترك القائد موقعه، هل انتهى كل شيء. نسيت أمر رسالة الدكتوراه التي كان عليّ أن أقدمها خلال أسبوعين أو ثلاثة على الأكثر، وأخذت أتابع ما يقال عن مصر في كل وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة.

بعد أيام قليلة شاهدت جلسة لمجلس الأمن على الهواء، وكان مندوب مصر حينذاك لدى هيئة الأمم المتحدة السفير العظيم محمد القوني، الذي وقف يعلن ـ حينما اتخذ المجلس قرارًا بوقف إطلاق النار ـ أن مصر ترفضه بشكل قاطع، مما أشعرني أننا مازلنا في موقع يسمح لنا بالدفاع والاستمرار. غير أنه لم تمر إلا دقائق قليلة حتى دخل أحد الأفراد ليعطي السفير القوني ورقة، قرأها ولم يتمكن من الوقوف، وأعلن بصوت خفيض قبول مصر وقف إطلاق النار بدون شروط.

وللأسف وقف أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلية يجلجل بصوته في القاعة عن الهزيمة للعرب والنصر لإسرائيل، ويوضح كيف انتصرت إسرائيل، وكيف انهزم العرب، ووصلت به الجرأة والمغالطة، فقال انتصر الحق وانهزم الباطل، وتحقق الأمن والأمان لإسرائيل.

كان يومًا تعيسًا حزينًا لن أنساه أبدًا، فمازلت أذكر يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ وسأذكره كدرس مستفاد لابد من الحرص دائمًا ألا يتكرر.

كان عليّ أن أنهي إعداد الرسالة وأقدمها للمناقشة في الأسبوع الأول من يوليو، وتم ذلك فعلا، وتمت المناقشة في الوقت المحدد، وحصلت بحمد الله على درجة

الدكتوراه، ثم بدأت أعد للعودة إلى مصر. وبعد بضعة أيام خرجت وزوجتي وابنتاي سوزي ومنى متجهين بالسيارة إلى نيويورك، ثم بالباخرة «إنديبندنس» من نيويورك إلى جنوة في إيطاليا. وأذكر أن تلك الباخرة كانت فائقة الرفاهية، تكاد أن تكون بمعايير الفنادق في مستوى سبعة نجوم، أبحرنا في المحيط إحدى عشرة ليلة، وبقينا في جنوة ليلتين. ثم أخذنا الباخرة سيبيريا من جنوة إلى الإسكندرية في ثلاث ليالٍ، إلا أنها كانت بالمقارنه بإنديبندنس واحدة من فنادق الدرجة الثالثة.

العودة.. إلى الوطن

وصلنا ميناء الإسكندرية صباح اليوم الثاني من أغسطس ١٩٦٧، لأجد في استقبالي والدي وأخوالي وأعمامي وأولاد العم وأولاد الخال.. ولاحظت أول ما لاحظت الشيبة التي تخللت أو علت الشعر وانعكست آثارها على الوجوه. تركنا الميناء واتجهنا بالسيارة إلى القاهرة، أنظر من حولي وأمامي فلا أجد ابتسامة على الوجوه.

عدت إلى بلدي الحبيب لأستعيد السعادة، فلم أجدها.. الكل حزين مكتئب. ووصلنا إلى منزلي في شبرا بالقاهرة مساء، واجتمعت مع الأهل والأصدقاء. ودار النقاش حول ما سمعته عن الحرب في الخارج، وذكرت ما رأيته خاصة الطريقة التي تم بها الانسحاب، كما أوضحه وزير الخارجية الإسرائيلي في مجلس الأمن. وانتهت الليلة، وفي الصباح التقيت صديقًا هو زوج أخت أحد رجال الثورة السيد كمال الدين حسين، وقال لي: يا كمال لا داعي أن تتكلم عما دار في الحرب أو بعد الحرب، إذ نقل ما قلته بالأمس إلى الأجهزة.

شعرت بالألم رغم أن ما قلته كان صدى لما دار خارج مصر، ومن حق الجميع معرفته، فإخفاء الحقائق لا يفيد، ولعله كان من أهم أسباب ما حدث.

بداية السلم الوظيفي

في ٣ أغسطس سنة ١٩٦٧، أي اليوم التالي لوصولي أرض الوطن، ذهبت إلى عملي، وكان لوزارة التخطيط مبنى رئيسي في شارع زكي، ومبنى فرعي آخر في شارع الجمهورية بالقاهرة، حيث كان مقر عملي. وبذلت جهدًا كبيرًا لعدة شهور حتى أتعرف على نشاط الوزارة وقطاعاتها المختلفة، وكيف تأتي البيانات من مختلف جهات الدولة، وكيف نتعامل معها ونحللها. عموما بدأت في وظيفة بسيطة كانت الدرجة الخامسة، وهي في السلم الوظيفي بعد الدرجة السادسة. ولكن بعد ذلك بدءًا من أبريل ١٩٦٨ توالى على التشكيل الوزاري وزراء جدد، ضمت العديد من أساتذة الجامعة كالدكتور عبد العزيز حجازي والدكتور سيد جاب الله، الذي عرفني جيدًا منذ كان مشرفًا على رسالتي للماجستير قبل سفري إلى الولايات المتحدة. لهذا طلبني للعمل بمكتبه... وللعلم فإن مكتب وزير التخطيط هو المشرف العام على إعداد الخطة ومتابعتها، حيث تقدم كل قطاعات الوزارة إلى مكتب الوزير المقترحات اللازمة لإعداد الخطة ومتابعتها لوضعها في شكلها النهائي.

وجدت نفسي منذ البداية مع الأخوة الكبار وكلاء أول ووكلاء الوزارة، وكانوا يكبرونني بعشر أو خمسة عشرة سنة. ولكن حرصت أن أجلس إليهم وأستمع كما اعتدت، منذ كنت طفلا في القرية وتلميذا في الثانوي، أسمع وأسمع وأتعلم. نعم حصلت على الدكتوراه، ولكن هذا لا يكفي فهم كانوا جميعا يتمتعون بشمول المعرفة. لذا حرصت أن أتعلم من الجميع؛ فقد كان ذلك إضافة لازمة لما حصلت عليه من دراسة الدكتوراه.

أتوقف قليلا لذكر مناسبتين شاهدت فيهما الرئيس عبد الناصر، الأولى عام

١٩٦٨ وبالتحديد في أبريل، يوم أن توفي والد السيد زكريا محيي الدين ووالد صديقي د. يحيى محيي الدين. فذهبت إلى كفر شكر، وللعلاقة الأخوية بيننا وجدت نفسي في المدافن أجلس بمواجهة الرئيس عبد الناصر على مسافة لا تزيد على خطوتين. واستمر ذلك نحو ١٥ دقيقة حتى تمت مراسم الدفن. وتأكد لديّ ما أجمع عليه الناس من أنه شخصية لها كاريزما هائلة، نظرات قوية لا تملك لها إلا الاحترام والتقدير، وكانت فترة زاد فيها احترامي وإعجابي بهذه الشخصية التي حكمت مصر نحو ستة عشرة عاما.

أما الموقف الآخر، فلم يكن رؤية الرئيس عبد الناصر بالعين، ولكن كان ذلك عندما طُلب من الدكتور سيد جاب الله وزير التخطيط ليلة أول مايو ١٩٦٨ مقابلة الرئيس بمنزله في منشية البكري، وكنت ساعتها بالمكتب مع بعض الزملاء. وغاب نحو نصف ساعة، عاد بعدها ولم يقل شيئًا. ودخلت مباشرة عليه ووجدته يتحدث إلى نفسه بصوت مسموع، «إنه على حق، نعم هو على حق». وسألته عما يقول فلم يرد، إلا أنني قلت له إنني تعلمت على يديك علم الاقتصاد، وألمح اليوم أن هناك أمرًا سياسيًّا يشغلك، لذا أريد أن أستزيد منك في السياسة، فقال: إنه ذهب إلى الرئيس عبد الناصر وعندما قابله، سأل عن أخبار الخطة؟ فأجابه بما يفيد أنها في مرحلة الإعداد، فقال: على أي أساس؟ فحاول أن يبسط الأمور، بأن الخطة عبارة عن موارد محدودة وأولويات عديدة على المستوى القومي. وعلى المخطط أن يوجه هذه الموارد المحدودة لأهم الأولويات حسب احتياجات المواطن والأمن القومي للدولة. فابتسم وسأله عبد الناصر هل تتضمن الخطة توفير الحاجات الأساسية للمواطن بما يكفي من اللحوم ورغيف العيش والشاي والسكر وغيره من المأكل والمبلس والاحتياجات الضرورية. واستطرد قائلا بأنه يعلم أن الخطة كذا وكذا مرددًا ما سبق أن قاله الدكتور سيد جاب الله بالحرف الواحد عن الخطة، وانتهى حديثه بأن الخطة التي لا تأخذ في اعتبارها توفير المتطلبات الأساسية للشعب تغفل مهامها الرئيسية، وأن على وزير التخطيط أن يتأكد من ذلك تماما ويوفر الاعتمادات الكافية لذلك، مما يقتضي الاتصال بالدكتور حجازي وزير الخزانة آنذاك، لضمان إدراج الاعتمادات اللازمة بالموازنة العامة للدولة.

وهكذا رأيت كيف كان يفكر الرئيس عبد الناصر كأني كنت معه في المناسبة سالفة الذكر.

مكتب للشئون الاقتصادية

بعد فترة وجيزة وبالتحديد في ٤ مارس ١٩٦٩، عينت في معهد التخطيط القومي خبيرًا وهي درجة علمية تعادل وظيفة مدرس في الجامعة، مع استمراري في مكتب الوزير، وهو مكان يصعب عليّ تركه. فرغم تعييني في المعهد فإن مكتب الوزير هو المكان الذي أتعلم فيه الكثير والجديد.. والمدرسة التي أرى فيها وأسمع، وأقرأ البيانات الواردة من مختلف وزارات الدولة، وجميع هيئاتها العامة والخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وجامعاتها ومستشفياتها ومدارسها. كنت حريصا كل الحرص، أن يظل لي ذلك حيث كنا نواصل السهر إلى الفجر... ليالٍ ولياٍل، وأعود بعدها إلى المنزل ساعات قليلة، على أن أذهب في الصباح للمعهد لبعض الوقت، قبل أن أزاول عملي ثانيةً في وزارة التخطيط. مرت سنوات واستمر العمل في المعهد بضع ساعات حيث طبيعة مهامه، ولكن معظم الوقت ظل العمل في مكتب وزير التخطيط لساعات طويلة، امتدت في أوقات كثيرة حتى صباح اليوم التالي.

بعد سنوات قليلة، حدث أمر كاد أن يغير مسار عملي التخطيطي ـ كان الرئيس جمال عبد الناصر قد انتقل إلى رحمة الله وخلفه الرئيس أنور السادات ـ حيث طُلب من الدكتور سيد جاب الله وزير التخطيط أن أذهب إلى رئاسة الجمهورية في القناطر الخيرية. كان ذلك في مارس عام ١٩٧١، وقابلت السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي... شخصية هادئة تتسم بالهيبة والاحترام، وسألني عن طبيعة عملي وعن رؤيتي لبعض الأمور الاقتصادية والسياسية، والوضع في مصر في السنوات الأخيرة خاصة منذ النكسة. وأخيرًا قال أرى أن تأتي معنا، حيث يتم إنشاء مكتب للشئون الاقتصادية يتبع مكتب الرئيس، وتبدأ أنت به كنواة. كان منصبًا جاذبًا لشاب في منتصف الثلاثينات، ولكنني كنت مقتنعًا بأن مستقبلي الحقيقي في التخطيط. لهذا قلت هذا شرف كبير لي ليس فقط للمكانة هنا بل أيضًا للعمل مع سيادتك، لكن أرجو

قبول عذري لأنني أعمل في التخطيط ومعهد التخطيط، كما أنني أحاضر في جهات أخرى، ولا أتصور أن طبيعة العمل هنا ستسمح لي بمزاولة ذلك كله. وقَبِلَ اعتذاري مشكورًا.

بعد شهور قليلة، وبالتحديد في ٥ ديسمبر ١٩٧١، رزقنا الله بمولودة جديدة سُميت ماجدة... طفلة في جمال شقيقتيها سوزان ومنى، وحمدت الله كما أحمده دائمًا، وبعد سنة تقريبا في أول أكتوبر ١٩٧٢ رقيت إلى درجة خبير أول بمعهد التخطيط القومي تعادل أستاذًا مساعدًا بالجامعة.

في منتصف أكتوبر ١٩٧٢، اختارتني هيئة الأمم المتحدة خبيرًا اقتصاديًّا للعمل في هيئة التخطيط بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، إلا أن عملي هناك لم يتجاوز سنة واحدة، حيث لم أرغب في الغياب عن مصر مرة أخرى، إذ كفاني السنوات التي قضيتها في الخارج لدراسة الدكتوراه، كما أن هيئة التخطيط بالرياض اعتمدت حينذاك في إعداد خطة الدولة على مجموعة خبراء من معهد ستنافورد للدراسات والاستشارات الأمريكية، ورغم أن رئيس الهيئة آنذاك السيد الفاضل هشام الناظر، الذي عين فيما بعد وزيرًا للتخطيط، ثم وزيرًا للبترول، ثم سفيرًا في مصر، إلا أن نائبه كان صعب المراس، تقبل الأمريكيون تصرفاته، ولكن استحال عليّ أن أتقبلها فقررت العودة إلى مصر. وقد سبقتني زوجتي وبناتي في شهر مايو ١٩٧٣ إلى القاهرة، ولحقتهم بعد أن فاجأت مصر العالم بحربها المجيدة لاستعادة الأرض والكرامة في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، إلا أنني عندما ذهبت إلى مطار جدة للعودة إلى مصر فرحًا، فوجئت بتوقف الرحلات. فترددت على المطار يوما بعد آخر حتى تيسر لي العودة يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣.

وكيل وزارة التخطيط

رجعت إلى العمل فورًا، وكان الدكتور إسماعيل صبري عبد الله مديرًا لمعهد التخطيط، ورأيت العمل معه صباحًا، إذ كان شخصًا على مستوى كبير من الخلق والعلم والثقافة والشهامة، وأذهب مساء إلى وزارة التخطيط. ولكن بعد أيام قليلة، تم

تشكيل وزارة جديدة وأصبح الدكتور إسماعيل صبري وزيرًا للتخطيط وعملت معه مديرًا فنيًا لمكتبه.

خلت بعد فترة، درجة وكيل وزارة للتخطيط الإقليمي في مكتب الوزير، استحققت شغلها حيث كنت أستاذًا مساعدًا بالمعهد وهو ما يؤهلني للترقية إليها، فقرر الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ذلك بحكم تولي اختصاصها بالفعل مع ما كنت أكلف به من واجبات أخرى. وصدر قرار شغل الوظيفة في أبريل سنة ١٩٧٤ ندبًا ثم تعيينًا في ١٥ أبريل سنة ١٩٧٥، وعُين في ذات الوقت كل من الدكتور سعد الدين حنفي والدكتور سعد برغوث وكيلين آخرين لوزارة التخطيط. وحينما توليت وظيفتي واجهتني مشكلة إنسانية، حيث رأست بعض مديري العموم الذين كانوا رؤساء لي قبل أن أترك الوزارة إلى معهد التخطيط في ٤ مارس ١٩٦٩. وواجهت هذا بقدر كبير من الاحترام لهم، مقدرًا ما قد يشعرون به من عدم رضا. وقام البعض برفع دعوى لإلغاء الترقية وهو ما رفضته محكمة القضاء الإداري.

استقالت حكومة الدكتور عبد العزيز حجازي، وتولي رئيس الوزراء الجديد السيد ممدوح سالم الأمر بعده. وتولي الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن وزارة التخطيط بعد أن اعتذر الدكتور إسماعيل صبري عن الاستمرار، رغم إلحاح السيد ممدوح سالم جاهدًا أن يستمر ولكنه أصر على ترك الوزارة.

استمر الدكتور إبراهيم حلمي وزيرًا لمدة عام فقط، وكانت علاقتي به جيدة عملت معه أيضًا مديرا للمكتب. وفي أوائل سنة ١٩٧٦ أُجريَ تعديل وزاري، وجاء الدكتور محمود الإمام وزيرًا للتخطيط، ورغم أنه شغل منصب مدير معهد التخطيط من قبل في المراحل الأولى من عملي خبيرًا، وهو شخص على خُلق هادئ الطبع، إلا أني طلبت منه ألا أستمر مديرًا للمكتب، وتبين لي فيما بعد أنها كانت رغبته كذلك، واكتفيت بعملي في الوزارة كوكيل للوزارة لشئون التخطيط الإقليمي.

ثم فتح الله لي فتحًا آخر ـ وهو ما سأشرحه تفصيلًا فيما بعد ـ إذ قام الرئيس السادات بتعييني ولم أتخط الأربعين من عمري محافظا لمحافظتين متتاليتين، ثم نائبا للوزير ومديرًا لمعهد التخطيط القومي، وبهذا فُتح المجال أمامي ممهدًا،

لتولي مناصب المسئولية العليا، وهي المناصب الوزارية وزيرًا ونائبًا ورئيسًا لمجلس الوزراء.

وعلمي عن الرئيس السادات، وما شهدته في الاجتماعات التي أتيحت لي من فرص لقائه، أن لديه فطنة سياسية تربت على مدى سنوات حياته وتقلبه بين النخبة العسكرية والمدنية تارة، وفئات الشعب المختلفة تارة أخرى، مما جعل منه شخصية تملك القدرة على الفهم والقصد والمناقشة والمفاوضة والخطابة واتخاذ القرار المناسب في وقته.

بداية المناصب السياسية.. محافظ

مرت شهور قليلة، وفي أول نوفمبر ١٩٧٦، كان من المفترض أن يذهب في الصباح الدكتور محمود الإمام، ليتحدث إلى المحافظين وأمناء المجلس المحلي للمحافظات في مقر وزارة الإدارة المحلية، وكان عددهم خمسة وعشرين محافظا، ومثلهم أمناء المجالس المحلية، وكانت السيدة جيهان السادات رئيس المجلس المحلي لمحافظة المنوفية. وفي مساء اليوم السابق طلب مني الدكتور محمود الإمام أن أذهب بدلًا منه لمرضه. فذهبت وكان يرأس الجلسة السيد محمد حامد محمود وزير الإدارة المحلية.

كانت المحاضرة عن تخطيط التنمية والمحليات، ولاحظت أن الحديث عن التخطيط من الصعب أن يبسط، خاصة أن بين الحاضرين تخصصات مختلفة كثيرة، فتناولت بعض الموضوعات المثارة وقتذاك، والتي كانت موضع التساؤل، مثل انخفاض سعر العملة أو تعويمها أو العجز في الموازنة العامة، وكان الكلام مبسطا وسهلًا دفع الكثير منهم المشاركة بالسؤال والتعليق.

وبعد هذه المحاضرة بثلاثة أسابيع، طلبني السيد محمد حامد محمود وزير الإدارة المحلية، ليبلغني بتعييني محافظا للوادي الجديد. وفي يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٦، ذهبت إلى الوادي الجديد وهي محافظة تشغل مساحة كبيرة، تصل إلى نحو ٤٨٪ من مساحة مصر، وكان يسبقني في هذا المنصب المجاهد إبراهيم شكري الذي شغل المنصب تسع سنوات.

لاحظت منذ البداية، توقف أعمال الاستصلاح والتشييد وبناء المصانع وتوقف العمل في المطار. وبذلت ما استطعت من جهد في هذه المجالات

جميعًا حتى شاءت الظروف مقابلة المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الري والزراعة، وطلبت منه أن تبدأ شركات الاستصلاح العمل بالوادي الجديد، كما طالبت بتوفير قدر من بعض الصناعات خاصة من المنتجات الزراعية المتاحة في الوادي، وأن يعاد تشغيل المطار حتى تزداد السياحة، خاصة أن هناك الكثير من الأجانب يسعون إلى ذلك. ولكن بعد شهور لاحظت أن المطالب لا تستجاب بقدر يرقى إلى طموحاتي. فشكوت ذلك للسيد ممدوح سالم، ولعله تصور أنني أشكو بُعد المكان، فعينت في أول حركة للمحافظين في يونيه ١٩٧٧، محافظا لبني سويف خلفا للمهندس سليمان متولي. وحاولت أن أبذل جهدًا كبيرًا في تنمية المحافظة اقتصاديا واجتماعيا، ولكنني لم أجد إمكانيات كافية متاحة لذلك، لأن موارد المحافظة تقتصر على ما يتاح لها مما في حوزة الحكومة المركزية، والتي كانت لا تعطي إلا القليل.

كان لا بد أن أعود مرة ثانية إلى السيد ممدوح سالم، وكان إنسانًا فاضلًا محترمًا، وطلبت أن أعود لعملي في التخطيط وكيلا للوزارة، إلا أنه قال كيف ذلك وأنت حاليا بدرجة نائب وزير ـ لأن المحافظ كان بهذه الدرجة قبل أن ترفع إلى وزير فيما بعد ـ وطلب مني أن أقابل الدكتور عبد المنعم القيسوني، وكان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتخطيط، فرأى أن أعود للتخطيط مديرًا للمعهد. وفي يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧٧، صدرت حركة جديدة للمحافظين، ونُص في ذات القرار الجمهوري، أن أعين مديرًا لمعهد التخطيط.

عدت إلى بيتي... التخطيط... وفي معهد التخطيط بالذات، وحين بدأت عملي نائبا لوزير التخطيط ومديرًا للمعهد، كان عليَّ أن أركع وأسجد شكرًا لله. واجهت موقفا تكرر من قبل مرتين أولهما بشأن السيد سيف الدين القباني رئيس بنك الائتمان الزراعي، وثانيهما بشأن الفريق جمال عسكر رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. إذ عندما عينت خبيرًا في معهد التخطيط، كانت اللجنة المشكلة لتحديد المستوى العلمي للانتقال إلى الكادر العملي في المعهد الذي يعادل كادر الجامعات، تتكون من الدكتور موريس مكرم الله والدكتور جلال أبو الذهب والدكتور ألفونس

عزيز.. ورغم حرصي واحترامي الذي لا يغيب بعد أن أصبحت رئيسا لهم لم أملك إلا أن أشكر الله على ما حباني من فضل.

في هذه المناسبة، أذكر أنني بعد أن عدت من الخارج في أغسطس ١٩٦٧، بعد حصولي على الدكتوراه، عاصرت الكثير من السادة وزراء التخطيط بدءًا من الدكتور لبيب شقير والدكتور سيد جاب الله والدكتور عبد المنعم القيسوني والدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن والدكتور محمود الإمام والدكتور عبد الرزاق عبد المجيد، حيث عملت معهم وتعلمت الكثير. وأتذكر أيضًا تجربتي في مكتب وزير الزراعة التي شهدت بداية مرحلة إعداد الخطة القومية ١٩٦٠ - ١٩٦٥، خاصة وأن هذه الخطة الخمسية الأولى لم يتح لها أن تتكرر لأكثر من عقدين بعدها. إذ إن الخطط التي أعدت فيما بعد كانت خططًا سنوية قصيرة المدى والرؤية لظروف لحقت بالبلاد، ولأن الخطة السنوية لا بد أن توضع في إطار له رؤية زمنية طويلة ومتوسطة. فحينما تقتصر على سنة تختزل إلى رقم للاستثمار يظهر في الموازنة العامة، على الرغم من أن وزارة التخطيط كانت تصدر مجلدًا يحدد الأهداف والأولويات والسياسات والبرامج التي تخدم التنمية الاقتصادية للحكومة والقطاعين العام والخاص.

وثمة محاولات لم تستكمل، كالتي قام بها الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، لتكون الخطة سنة ونصف السنة لتمتد من يوليو ١٩٧٤ إلى ديسمبر ١٩٧٥، وأيضًا محاولة الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن لإعداد خطة سميت خطة ثلاثية مداها ثلاث سنوات، وهذا المدى الذي يزيد زمنيا على عام أو عام ونصف العام، يعطي فرصة لالتقاط الرؤية المستقبلية.

ونستكمل المشوار، فبعد التعيين في ١٣ ديسمبر ١٩٧٧ كنائب لوزير التخطيط ومديرا لمعهد التخطيط القومي، وعلى وجه التحديد في أول أكتوبر ١٩٧٨، صدر قرار جمهوري بتشكيل هيئة مستشاري رئيس الجمهورية. وكان عدد أعضاء تلك الهيئة خمسة عشر عضوا برئاسة المهندس سيد مرعي. وتم الاجتماع الأول برئاسة الرئيس محمد أنور السادات في بداية الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٨، وذلك في

استراحة الرئاسة بالقناطر الخيرية، وكان من المقرر أن يستمر الاجتماع لثلاثة أيام متتالية. ولكن حدث ما لم يعجب الرئيس، حيث تبارى بعض المتحدثين في مدح الرئيس بشكل مبالغ فيه، رغم أن غالبية الأعضاء كانوا وزراء سابقين، ومن هذا المديح القول: كيف يكون لك مثل هذا العدد من المستشارين وأنت يا سيادة الرئيس مستشار الأمة وحاكمها... وتوالى هذا النفاق، مما دعا الرئيس إلى القول للسيد مرعي بأن تجتمع الهيئة في المرات المقبلة في القاهرة برئاسته، إلا أنها لم تجتمع بعد ذلك أبدا.

المنصب الوزاري.. والمؤتمر الاقتصادي الأول والأخير

ومرت الأيام والشهور، واستمرت علاقتي بالزملاء بالوزارة طيبة للغاية وفي نهاية عام ١٩٨١ أعددت دراسة تحت عنوان «نقاط أساسية حول مشكلات الاقتصاد المصري واقتراحات لتصحيح المسار الاقتصادي»، وكان هذا على وجه التحديد في ٥ ديسمبر ١٩٨١. ولقد دفعني إلى إعداد هذه الدراسة، ما وصلت إليه البلاد من صعوبات اقتصادية واجتماعية هائلة، بعد الحروب العديدة التي خاضتها خلال العقود الثلاثة السابقة.

وفي ٤ يناير ١٩٨١، تم تعييني وزيرًا للتخطيط في الوزارة الجديدة، وشغل الدكتور فؤاد محيي الدين منصب رئيس الوزراء، ورأس المجموعة الاقتصادية السيد محمد عبد الفتاح نائب رئيس الوزراء ووزير الاستثمار والتعاون الدولي، وكان من أعضاء تلك المجموعة بالإضافة إلى وزير التخطيط، الدكتور صلاح حامد وزير المالية، والدكتور فؤاد هاشم وزير الاقتصاد. وللتذكرة والشكر لله، فحينما شكلت الوزارة وعرض الدكتور فؤاد محيي الدين على الرئيس الأسماء المرشحة للمجموعة الاقتصادية، لم يشر فيها إلى مرشح لوزير التخطيط، وربما كان يرى ترك هذه الوزارة حتى يعين لها وزيرًا في آخر لحظة. فلقد كان بيننا خلاف منذ كنت محافظا لبني سويف، يتعلق بالمصلحة العامة وليس خلافا شخصيًّا، عله كان سحابة صيف.

المهم عند تشكيل الوزارة، سأل الرئيس من هو وزير التخطيط فصمت الدكتور فؤاد محيي الدين، فبادره الرئيس: ربما نختار مدير معهد التخطيط، دون أن يذكر الاسم، خصوصًا وأن الشخص الذي يرى أن يتولي هذا المنصب، يعمل في منصب قريب من مهام وزير التخطيط، حيث كان من بين وزراء التخطيط السابقين مديرون

لمعهد التخطيط كالدكتور إبراهيم حلمي والدكتور إسماعيل صبري والدكتور محمود الإمام. خرج الدكتور فؤاد محيي الدين ولم يعترض ولم يؤيد.. وطلب من السيد محمد عبد الفتاح أن يرشح وزيرًا للتخطيط، وأخبره أن المطروح بعض الأسماء كالدكتور حسن فج النور نائب وزير التخطيط آنذاك والدكتور سعد الدين حنفي نائب رئيس بنك الاستثمار القومي والدكتور يسري مصطفى رئيس قطاع التخطيط والمتابعة في الجهاز المركزي للمحاسبات وأخيرًا الدكتور كمال الجنزوري. فقال السيد محمد عبد الفتاح:

«إذا كانت الخيارات بين هؤلاء الأربعة فالأفضل الجنزوري».

لم يتوقف الدكتور فؤاد عند هذا، ولجأ للدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن مستشار رئيس مجلس الوزراء منذ حكومة السيد ممدوح سالم، وسأله عن الأسماء ذاتها، فرد بأن الجنزوري هو الأفضل من وجهة نظره الشخصية.

هذا ما حدث فعلًا، وعلمت به من الدكتور فؤاد محيي الدين بعد شهور عندما أصبحنا على خير وفاق.

ذلك أن البداية لم تكن موفقة مع الدكتور فؤاد محيي الدين قبل أن يصبح صديقا عزيزا بعد شهور قليلة. ففي صباح يوم تشكيل الوزارة تسرب إلى الصحافة قائمة بالوزارة الجديدة، وهو التشكيل الأول في عهد الرئيس رغم عدم إعلانه رسميًّا. وبدأت اللقاءات في مجلس الوزراء للسادة الوزراء القدامى والجدد، ولم يخبرني أحد بشيء. ورغم تهنئتي من الكثيرين تلفونيًّا إلا أنني لم يتم إخطاري رسميًّا، إلا في الساعة الخامسة بعد الظهر، حيث طلبني سكرتير الدكتور فؤاد ليخبرني أن السيد رئيس الوزراء يريد أن يراني بعد نصف ساعة. فكان عليّ أن أذهب إلى مجلس الوزراء فورًا، ولم يبد أدنى قدر من الترحيب، حيث بادرني بالقول بما يفيد تعييني وزيرًا للتخطيط، فقلت طيّب وخرجت دون أن أجلس.

وبدأ العمل في الحكومة الجديدة، التي كان بها من بين الوزراء كوكبة كبيرة.. مثل الفريق كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والسيد أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء ووزير البترول والتعدين، والمشير عبد الحليم أبو غزالة

نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، والسيد محمد عبد الفتاح نائب رئيس الوزراء ووزير الاستثمار والتعاون الدولي، والدكتور مصطفى كمال حلمي نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم، والمهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير، والمهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات، والمهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء، وغيرهم من الأخوة الكبار.

وبعد أيام قليلة، طلبنا الرئيس كمجموعة اقتصادية مكونة من أربعة، وكان بالصدفة ثلاثة منهم يقيمون بمصر الجديدة والرابع الدكتور صلاح حامد بمدينة الإعلام بالعجوزة، وبدأ الحديث من جانب الرئيس بسؤال: كيف يمكن أن ننظر إلى المستقبل؟ شعرت أن السؤال موجه لي، وأن مرجعه الدراسة التي أشرت إليها من قبل، فقلت: الأمر يتطلب أن نعد لمؤتمر اقتصادي ليكن بداية لإعداد نظرة مستقبلية لخطة قومية طويلة المدى وأخرى متوسطة وقصيرة المدى، على أن يشارك كل الأطراف المعنية بغض النظر عن اختلاف الإيديولوجيات، سواء من اليمين أو اليسار أو الوسط. فطلب الرئيس أن نبدأ. وخرجنا والتقينا فورًا في معهد التخطيط لأنه كان الأقرب مكانا، وقررنا أن نجتمع به بعد ذلك، وحاولنا أن نختار أسماء كثيرة لتساهم في المؤتمر المقترح، وكان في مقدمتهم الدكتور علي الجريتلي والدكتور عبد الجليل العمري والدكتور عبد المنعم القيسوني والدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن والدكتور إسماعيل صبري عبد الله، ومن كبار الكتاب والمفكرين السيد نجيب محفوظ والسيد أحمد بهاء الدين والدكتور زكي نجيب محمود. ويصعب أن أذكر الجميع لأننا وصلنا إلى أكثر من خمسين شخصية من العلماء والمفكرين والوزراء والمسئولين السابقين.

واستمرت اجتماعات المؤتمر حتى توصلنا إلى إطار عام، وأعددنا وثيقة تحدد الرؤية المستقبلة، لما نصبو إليه من المسار خلال العشرين سنة المقبلة، والموارد المتاحة وتلك التي يمكن أن تتاح، وكيف يمكن أن نزيد من روافدها المختلفة، وما هي الأولويات التي تخدم الوطن والمواطن.

كانت قرارات المؤتمر، هي الأساس لإعداد وزارة التخطيط الخطة العشرينية

(١٩٨٢ - ٢٠٠٢) والخمسية الأولى (٨٢ - ١٩٨٧) والسنة الأولى (٨٢/ ١٩٨٣). وكان عليّ أن أعرض على مجلس الوزراء هذا القدر الهائل من العمل. حيث كانت المرة الأولى التي أناقش فيها وأدافع وأوضح لمدة امتدت إلى خمس ساعات. وكان البعض حريصًا كل الحرص على زيادة ما يتاح لوزارته من موارد، لكنني حاولت جاهدا أن أوجه النقاش إلى الأهداف التي نصبو إليها... وما نرجوه فعلًا للوطن والمواطن. وأبديت أن علينا أن نترك جانبا الموارد المخصصة لكل وزارة لأننا لو توقفنا عندها لن نصل لما هو أمثل وأفضل للوطن... ودعوت إلى أن نناقش ما ورد في الخطة من إستراتيجية وأهداف وأولويات وسياسات.. أما فيما يتعلق بالطلبات الإضافية. فيمكن أن يرد في قانون الخطة، حيث إن لوزير التخطيط، الحق في زيادة الاستثمارات المخصصة لأي وزارة حينما تتوافر الموارد الجديدة، وأيضًا له أن يضيف مشروعات أخرى، إذا تبين ضرورتها وأهميتها وتوافرت الموارد، على أن يعرض ذلك على مجلس الوزراء، فإن أقرها تضاف للخطة.

أقر المجلس في آخر مايو ١٩٨٢ الخطة العشرينية (١٩٨٢ - ٢٠٠٢) والخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ - ١٩٨٧) وخطة السنة الأولى (٨٢/ ١٩٨٣). وبعد هذا كان يلزم الذهاب إلى مجلس الشعب لأعرض الخطة على أعضاء مجلس الشعب، واستمر النقاش لجلسات عديدة صباحا ومساءً، وعند الانتهاء من المناقشة حدث أمر يدعو للعجب لا بد من ذكره.

فبعد أن تمت مناقشة الخطة العشرينية والخطة الخمسية الأولى وخطة السنة الأولى، وأيضا الموازنة العامة لعام ٨٢/ ١٩٨٣، كان على الدكتور صلاح حامد، أن يعقب على كل المناقشات المتعلقة بالموازنة العامة، وكان عليّ كوزير تخطيط أن أعقب على ما أثير عن الخطة العشرينية والخمسية والسنة الأولى. ويبدو أنني وفُقت وكانت المرة الأولى لي في المجلس حيث تكلمت مرتجلًا، ونلت الرضا من أعضاء المجلس وكان التصفيق حارًّا، وإذا بي أفاجأ بعد انتهاء المناقشات، بدخول الدكتور فؤاد محيي الدين وطلب التعليق. وكان يجيد الخطابة... كان شخصية مؤثرة حينما تستمع إليه، فعلق بكلام عام على أهمية التخطيط وكيف أخذت الموازنة العامة في

اعتبارها كل ما يتطلبه المواطن المصري خاصة محدودي الدخل... وجاءت الساعة السادسة، وأعلن التلفزيون أن مجلس الشعب وافق على الخطة والموازنة، وعقب رئيس الوزارة بكذا وكذا. وكأنه لم يكن هناك وزير للتخطيط ولا وزير للمالية، وهو حق أصيل لكل منهما فيما يتعلق بالخطة وبالموازنة. ولكن قبل أن أتحدث مع السيد صفوت الشريف، كان معي الدكتور يوسف والي أثناء مناقشة الخطة في المجلس ـ وكان على علاقة غير طيبة مع الدكتور فؤاد محيي الدين لأسباب شخصية أو سياسية لا أعلمها ـ وقد قال لي: إنه بعد أن تكلمت في المجلس اليوم، وأجدت وأنصت وصفق لك الجميع، فأقول لك كلمة صادقة: لن يتاح لك المكروفون بعد اليوم. ومع أنني أخذت كلامه كتعبير عن عدم رضا بينه وبين الدكتور فؤاد. فقلت لماذا؟ ألم نتكلم كمسئولين عن الخطة والموازنة؟ فرد بأن الدكتور فؤاد محيي الدين طلب، قصر ما يذاع عن الخطة والموازنة، على رئيس الوزارة فقط.

وقد ترى من ذلك، أن الإنسان هو الإنسان مهما كانت وظيفته بكل مشاعره، والتي من الممكن أن يكون لها تأثير على العمل العام إذا تمكنت الغيرة أو المنافسة من العاملين. كان هذا في البداية، ولكن بعد شهر أو اثنين، بدأت العلاقة مع الدكتور فؤاد تتحسن، رغم اختلافي مع سياسته وحرصه الزائد على إدارة الأمور منفردا، ولكن كان يتميز بسعيه الدائم إلى المصلحة العامة.

اختلفنا بعض الوقت وتقاربنا في أغلب الأوقات. ورغم الفجوة التي بدت عند أول عام ١٩٨٢ معه، أصبحت من أقرب الوزراء إليه، وكان الاتفاق كاملا على الأسس والتفاصيل التي تحقق المصلحة العامة، والبعد عن كل ما ينتمي إلى المصلحة الخاصة.

انتهى عام ١٩٨٢، وتلاه عام بعد آخر، وعقدت لقاءات جادة بين مجموعة من الوزراء ورئيس الوزارة، وأذكر أن الدكتور فؤاد محيي الدين كان ضنينا في إصدار قراراته، خوفًا من حدوث أي من الأخطاء، باعتبار أن عدم إصداره قد يكون أكثر أمنا. وفي يوم ما اجتمعنا كلجنة وزارية عليا تتكون من رئيس وزراء وأربعة من نواب رئيس الوزراء وخمسة وزراء، وجلسنا لنناقش رفع سعر الدخان المعسل، أو حذفه

من قائمة السعر الجبري، وتكلم الكل واستمر النقاش أكثر من ساعتين، ثم تصدى الدكتور فؤاد في النهاية، وقال:

ـ لا تغيير ولا حذف من قائمة السعر الجبري، أنا أتكلم من واقع الشارع المصري، فأنا نائب عن شبرا الخيمة، والكل يجلس على المقاهي يتعاطى المعسل، فأرجو ألا تنسوا هذا الأمر، فابتسمت وقلت:

ـ لماذا كان كل هذا الوقت من النقاش إذا؟

قال:

ـ كان لا بد أن نتحاور ثم نصدر القرار الذي اتفقنا عليه.

هـذا الأمر يعطي مجـرد فكرة عن كيـف تؤثر عوامـل كثيـرة على الأداء في بعض الأحيان.

وفي شهر أغسطس وعلى وجه التحديد في ٣١ أغسطس ١٩٨٢، لم يكن مرَّ على تشكيل الوزارة أكثر من ٨ شهور، انفك عقد المجموعة الاقتصادية، فخرج السيد محمد عبد الفتاح نائب رئيس الوزراء ووزير الاستثمار والتعاون الدولي والدكتور فؤاد هاشم، بسبب محاولات الدكتور مصطفى السعيد المستمرة والمستميتة مع الدكتور محيي الدين، بأنه والدكتور وجيه شندي من أقطاب الحزب الوطني وهما الأحق بالمناصب الوزارية، من الذين يتم اختيارهم من خارج الحزب. وكان يتردد على المجلس كل يوم ويخرج مع الدكتور فؤاد مرافقًا له في السيارة، حيث كان قريبا جدًّا منه.

ومرت الأيام، وفي يوم ٣١ أغسطس ١٩٨٢ أصدر الدكتور فؤاد هاشم قرارا برفع سعر العائد على شهادات الاستثمار فئة «ب» إلى ١٤٪ بدلا من ١٣٪، بعد أن استأذن رئيس الوزراء. ولكن بعد صدور القرار سأل الرئيس الدكتور فؤاد محيي الدين هل ناقشتم هذا الأمر فأنكر.. وعليه خرج الدكتور فؤاد هاشم من الوزارة بعد أن أمضى فترة لا تزيد على ثمانية شهور، رغم أنه كان كفؤًا وله رؤية اقتصادية ممتازة. وهو أمر لم يرض السيد محمد عبد الفتاح نائب رئيس الوزارء، واعتذر أن يستمر متحججًا بمرض في العين، وقدم استقالته احتجاجًا على ما أحس أنه ظلم لزميل يرى أنه لم يخطئ في عمله.

خرج الاثنان.. الأول أقيل والثاني غاضبا من هذا الإجراء فاستقال ـ رحم الله الاثنين ـ وجاء الدكتور مصطفى السعيد بعد الدكتور فؤاد هاشم والدكتور وجيه شندي وزيرًا للاستثمار والتعاون الدولي بعد السيد محمد عبد الفتاح.

ثمة حادث يصح أن يذكر، فقد نشرت في الصحف قضية تتعلق بالسيد عصمت السادات. وقيل في التحقيق إن بعض الوزراء ساعدوه في الحصول على مكاسب ليست من حقه، وهم السيد أحمد نوح وزير التموين والمهندس فؤاد أبو زغلة وزير الصناعة، والمهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات. والحقيقة أن الأدلة لم تكن مقنعة، إلا أن أحد الوزراء المقربين للدكتور فؤاد محيي الدين، أقنعه أنه لا بد من عرض الأمر على الرئيس، واقترح أن يخرج من الوزارة من جاء ذكره من الوزراء.. وهذه المعلومات ليست من قبيل الاستنتاج ولكنها حقيقة، نمت إلى علمي، بعد أن اختلف الدكتور فؤاد محيي الدين مع الوزير المقرب منه. المهم أنه في ١٣ مارس ١٩٨٣ خرج كل من السيد أحمد نوح والمهندس فؤاد أبو زغلة من الوزارة. ويشاء القدر أنه بعد سنتين خرج هذا الوزير ـ المقرب من رئيس الوزراء ـ بشكل أشد وقعا.

أذكر أنه قبل ذلك بأسبوع أو عشرة أيام، طلبت من الدكتور يوسف والي أن يتيح الفرصة للقاء السيد أحمد نوح بالرئيس ليشرح الأمر. وفعلا تم ذلك بحضور الدكتور يوسف والي، وسأل الرئيس عن وضع مخزون القمح فقال السيد أحمد نوح إنه يلزم أن يسافر إلى أمريكا، للتعاقد على كمية مناسبة من القمح، فطلب الرئيس من الدكتور فؤاد محيي الدين أن يوقع قرار سفره.

وقبل انتهاء اللقاء، قال السيد أحمد نوح، للرئيس لقد أصبح مهما الاستعانة ببعض الخبراء للحزب خاصة من الاقتصاديين لتولي المنصب الوزاري مما ينشط العمل الحزبي، فقال الرئيس: يا أحمد ألا ترى أن الجنزوري وزير للتخطيط كويس وهو ليس بالحزب.

المهم سافر فعلا السيد أحمد نوح في اليوم التالي، وبعد أيام قليلة انتشرت شائعة عن خروج وزيرين أو ثلاثة بسبب قضية السيد عصمت السادات، وكان السيد أحمد

نوح في واشنطن، فأرسل استقالة وأبلغ بها جريدة الأهرام وربما جريدة أخرى هي الجمهورية للنشر، فرفضت كل من الجريدتين نشر الاستقالة. وأقيل أو خرج السيد أحمد نوح من الوزارة وهو في الطائرة عائدا إلى القاهرة.

مفاجأة... لم تتحقق

وهنا أذكر أمرا مهمًّا حدث في أول أبريل وعلى وجه التحديد في يوم ٥ أبريل ١٩٨٣، كنت بمعهد التخطيط القومي، وفي حوالي الساعة الثانية عشرة، ذهبت إلى قصر القبة إثر مكالمة تلفونية من الرئاسة، وبعد دقائق، دخل المشير عبد الحليم أبو غزالة، وبادرني متسائلا بود:

ماذا تفعل هنا يا دكتور؟!

كان المشير أبو غزالة ـ رحمة الله عليه ـ صديقا عزيزا، منذ اليوم الأول الذي انضممت فيه إلى الوزارة في ٤ يناير ١٩٨٢، كانت به صفات عامة وخاصة، تكفل له دخول قلب كل من يتعامل معه على الفور.. فهو رجل عميق الثقافة في مختلف المجالات العسكرية والسياسية بل والاقتصادية، كما أنه دمث الخلق، واضح، مستقيم اللغة، ثابت على أفكاره ولا يراوغ.

نظرت إليه بود وقلت:

ـ لا أعلم، لكني تلقيت تلفونا..

فجأة بعد دقائق قليلة أخرى.. دخل علينا رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيي الدين وسألنا فور دخوله، وقد عكست عيناه نظرات من التوجس والتساؤلات، فهو بطبيعته، لم يكن يميل أن يلتقي أحد بالرئيس دون أن يكون على علم مسبق باللقاء.

من أجل هذا كانت جملته السريعة المتسائلة:

ـ لماذا أنتما هنا؟!

وفي صوت واحد أجبنا:

ـ والله.. لا نعلم!

جلس الدكتور فؤاد محيي الدين.. ولم يرد.. وقد تأكد لنا أنه هو الآخر لم يكن يعلم لماذا جيء به.

يبدو الأمر أنه كان مفاجئا لنا جميعا نحن الثلاثة، وقد فهمت فيما بعد أن الرئيس اتخذ قراره بجمعنا ولقائنا قبل دقائق من المكالمات التي استدعتنا سويًّا إلى مقر الرئاسة.

بعد عشر دقائق وفي تمام الواحدة ظهرا، طلب إلينا الذهاب إلى الشرفة المطلة على بوابة القصر الغربية، وكانت المائدة جاهزة لتناول طعام الغذاء، وفجأة دخل علينا الرئيس ومعه المستشار النمساوي برونو كرايسكي والملياردير رجل الأعمال الأمريكي كالاهان اليهودي الديانة.. اتخذ كل منا مكانه حول المائدة المستديرة... وجلست بين رجل الأعمال الأمريكي والدكتور محيي الدين.. ومضت دقائق، قبل أن يبدأ الحديث عن قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وأخذ المشير يتحدث باستفاضة في هذه القضايا ويحلل الموقف.. وكان الدكتور فؤاد محيي الدين يقاطعه ليضيف فيما رأيت أنها محاولة مستمرة منه لتأكيد خبرته أيضا ومعلوماته حول الموقف والقضية، وكان المستشار النمساوي لا يعلق على ما يقال.. لكنه دأب طرح أسئلة ليفهم ما يجري من أحداث جديدة في المنطقة.

بعد نصف ساعة تقريبا، استمر فيه الحديث من جانب المشير أبو غزالة والدكتور فؤاد محيي الدين، وجه الرئيس القول لي:

ـ ساكت ليه يا كمال؟! لماذا لا تتكلم؟!

قلت:

ـ الموضوع يعرفه الجميع.. وقد تركت الشرح للأخوة الكبار ليقولوا ما نعلمه، وقلت هذا باللغة العربية متعمدا.. لأن الرئيس السابق سألني باللغة العربية.. وحرصت أن ألتزم السكوت.. دون أن أحرج الآخرين.. من ناحيته.. اكتفى الرئيس بما قلت.. واستمر الحوار ما يقرب من الساعة.

الغريب أن هذا اللقاء لم ينشر عنه شيء، لا في الداخل ولا في الخارج، ولم تتناوله قط وسائل الإعلام.. لكن بعد حوالي شهر، جاءني أحد المسئولين المقربين للرئيس وهو أيضا على علاقة طيبة بي.

سألني بصورة مباشرة:

ـ هل كنت مع الرئيس منذ فترة؟!

سألته بدوري:

ـ ماذا تقصد؟!

قال موضحا ومستوضحا:

ـ ذلك اللقاء الذي حضره المشير أبو غزالة والدكتور محيي الدين ومستشار النمسا ورجل الأعمال الأمريكي..؟!

قلت:

ـ نعم.. وماذا في ذلك؟!

كنت أعرف أن طبيعة عمل هذا المسئول، تتطلب التواجد بصفة شبه يومية في مقر الرئاسة لينقل للرئيس اتجاهات الرأى العام.. فليس غريبا أن يبلغه نبأ ذلك اللقاء.. على أي حال.. سألت المسئول.. لماذا تسأل عن هذا اللقاء فقال:

ـ هذا اللقاء كان الهدف منه أن يتحدد فيه أمر هام..

ـ ما هو؟!

ـ قال بثقة: اختيار نائب رئيس الجمهورية!

استغربت حقا. إذ لم أكن قد أمضيت في موقعي الوزاري أكثر من عام ونصف العام.. كما أنني كنت أصغر الوزراء سنا، وحين أسترجع ذكريات تلك الفترة.. أستطيع قول إن الرئيس في تلك الأعوام الأولى من رئاسته كان يبحث حقا عن نائب له.. وكان كلما التقى شخصا يثق فيه يبادره بالسؤال:

ـ هل ترى أن أختار نائبا للرئيس؟!

كان يسأل في ذلك أصدقاءه والعاملين معه في الدائرة القريبة.. سأل الكثيرين، منهم صفوت الشريف.. وحسين سالم.. والدكتور ممدوح البلتاجي.. ومحمود ثابت عم زوجته السيدة سوزان مبارك.. علمت ذلك من بعضهم فيما بعد.

كانت فكرة اختيار نائب للرئيس.. تشغل الرئيس في تلك السنوات الأولى من حكمه وقد علمت، فيما بعد، أن المسئول القريب من الرئيس والذي سبق الإشارة إليه قضى على الفكرة تماما حين قال للرئيس ردا على سؤاله:

ـ ما رأيك في تعيين نائب للرئيس؟!

قال الرجل: لا أوافق

سأل الرئيس: لماذا؟

ـ أجاب للأسباب كذا وكذا، وآخرها أنه ستحدث مقارنة بينك وبينه منذ اللحظة الأولى.. وسوف يتابع الشعب أداءكما معا.. ويعقد المقارنات.. وأضاف، لقد انتهيت من الحديث وانصرفت، ولكن بدا على وجهه عدم الرضا بل والغضب.

ومن يومها.. حتى يناير ٢٠١١.. لم يختر الرئيس نائبا قط له، إلا بعد اندلاع الثورة في ٢٥ يناير.. فعل ذلك تحت الضغط الشعبي العنيف.

العمل البرلماني

مرت شهور قليلة لأواجه أمرا جديدا، ففي فبراير ١٩٨٤ تقرر إجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب بنظام القائمة، وطلبني الدكتور فؤاد محيي الدين في منتصف الليل، ليخبرني أن الرئيس قرر أن أدخل ضمن قائمة انتخابات مجلس الشعب. وقابلته في اليوم التالي، طالبا أن أترشح في بلدي دائرة الباجور.

وفيما بعد علمت أن الترشح في دائرة الباجور غير مرغوب فيه، لأن نظام القائمة يبدأ بواحد فئات ثم عامل ثم فئات. بهذا الترتيب يصبح السيد كمال الشاذلي ـ

إذا رشحت في دائرة الباجور ـ ترتيبه الثالث، بينما إذا رشحت في دائرة أخرى فسيكون ترتيبه الأول. وكان هذا حقي لأقدميتي في العمل الحكومي خاصة أن السيد كمال الشاذلي لم يكن وقت وزارة الدكتور فؤاد محيي الدين يحظى بما أصبح عليه بعد ذلك.

وجاء إلى مكتبي كل من اللواء حسن أبو باشا، وبعده الفريق سعد مأمون وزير الإدارة المحلية، لإثنائي عن الترشح في دائرة الباجور، والترشح في أي دائرة بالقاهرة. فاتصلت بالدكتور فؤاد محيي الدين وقلت له: إما في دائرة الباجور أو لا. وقد تحقق بالفعل ما طلبت بعد أن عُرض الأمر على الرئيس واللجنة المشكلة لمراجعة الأسماء، وطلبني الرئيس في حضور أعضاء اللجنة سائلا عن الدائرة التي أفضل الترشح فيها، قلت دائرة الباجور إذا لم يكن هناك أي حساسية وقال:

لا حساسية ولا حاجة، وبعدها علمت بالموافقة على طلبي.

ومرت أيام حتى ٣١ مايو ١٩٨٤، حيث كان احتفال «عيد الإعلام» وهو الاسم الذي ابتكره السيد صفوت الشريف، واتفق مع الرئيس أن يكون يوم ٣١ مايو من كل عام. وعقد الاحتفال الأول سنة ١٩٨٤، حيث حضره فقط السيد صفوت الشريف مع رجال الإعلام. استمر هذا حتى مايو ١٩٩٦، حين كنت رئيسا للوزراء، وقلت للسيد صفوت الشريف: إن هذا الأمر ليس إعلام قطاع خاص، بل إعلام دولة، ولا بد من حضور رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الشعب والشورى وبعض الوزراء. ويلزم أن أشير بهذه المناسبة أن وقت الاحتفال الأول كان الدكتور فؤاد محيي الدين مريضا في نوبة قلب خطيرة، وعند علمه وهو في منزله، أن الرئيس في مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون بماسبيرو، ذهب فورا إلى مكان الاحتفال دون دعوة، ويشاء الله أن توفي الدكتور فؤاد محيي الدين بعد ذلك بأربعة أيام، وهو جالس على كرسيه بمكتبه في مجلس الوزراء.

وعين الفريق كمال حسن علي نائبا أول لرئيس مجلس الوزراء، وتولى الرئيس رئاسة الوزارة، واستمر هذا الأمر نحو ستة أسابيع ليشكل الفريق كمال علي الوزارة في ١٧ يوليو ١٩٨٤.

أذكر أن الدكتور أسامة الباز، طلب مني الذهاب إلى منزل الفريق كمال حسن علي، للقائه مع الوزراء القدامى والجدد، وتساءلت: كيف أذهب ولم يطلبني بعد؟ وأخيرا طلبني الفريق كمال حسن علي، وذهبت إلى منزله، وتابعت معه لقاء الوزراء الجدد والقدامى الباقين في الوزارة. وطلب نائب رئيس الوزراء السيد أحمد عز الدين هلال الاعتذار عن عدم الاستمرار. وكان من المقرر أن يترك الدكتور مصطفى حلمي الوزارة ويبقى المشير أبو غزالة كنائب واحد لرئيس الوزراء. ولكن بعد أن أعدت قائمة بتشكيل الوزارة، لاحظ الرئيس أن رئيس الجمهورية عسكري وكذلك رئيس الوزارة ونائب رئيس الوزراء. لهذا وبعد أن تقرر أن يأتي الدكتور فتحي محمد علي وزيرا للتعليم تغير الأمر، وعاد الدكتور مصطفى حلمي نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتربية والتعليم ووضع اسمه قبل اسم المشير أبو غزالة كنائب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، رغم أن المشير كان أقدم منه. وكانت اللقاءات التي تمت في منزل الفريق كمال حسن علي، على يومين، قابلت فيها لأول مرة الوزراء السيد عبد الهادي قنديل وزير البترول والدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والمهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة.

وعينت في هذه الوزارة وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي، بعد أن كنت وزيرا للتخطيط فقط. وهذا الأمر له خلفية، فلقد طلبني الرئيس لأتولي الإشراف على هيئة الاستثمار، فقلت إن الإشراف على هذه الهيئة فيه قدر من العمل التنفيذي، وبحكم عملي كوزير للتخطيط فلا بد أن أكون محايدا، ولكن الأقرب إلى التخطيط إذا كان لا بد من إضافة فلتكن وزارة التعاون الدولي؛ لأن هذه الوزارة تسعى لتلقي المنح والقروض من أجل التنمية أساسا. والاستثمار في مشروعات معينة تمول بجزء كبير منها بموارد محلية وبجزء آخر من الموارد التي تتاح من الخارج وهو ما تقرره وزارة التعاون الدولي. فاقتنع الرئيس أن ينضم التعاون الدولي إلى التخطيط. ثم سألني من يرأس هيئة الاستثمار، فرشحت الدكتور سلطان أبو علي أستاذ الاقتصاد في جامعة الزقازيق، ووافق على ذلك.

وهنا أشير إلى أنه بعد تولي المنصب الجديد للتعاون الدولي، بذلت الوزارة جهدا كبيرا لإعداد مسح شامل للقروض التي قدمت لمصر، كشف عن زيادة حجم

الدين الخارجي سنة بعد أخرى. لأن العديد من الوزراء والمحافظين عند سفرهم إلى الخارج، كان بعضهم ينفرد باتخاذ قرارات بإقامة مشروعات، يمول جزء منها بقروض من البلاد التي يزورونها، فازدادت القروض الخارجية سنة بعد أخرى وارتفع الدين الخارجي على مصر بشكل خطير.

وقد كان من الأسباب التي دفعتني لإعداد مشروع قرار جمهوري في هذا الشأن، أنني قرأت في أحد الإعلانات عن تلقي جمعية لاستصلاح أراضي تسمى «جمعية العاشر من رمضان لاستصلاح الأراضي في الإسماعيلية» فرضا من الخارج، وبدراسة الأمر تبين أن محافظ الإسماعيلية عند زيارته اليابان تعاقد على قرض بلغ نحو ٣٠ مليون دولار لتمويل ذلك المشروع. وتم فعلا سحب نحو عشرة ملايين منه لشراء بعض المعدات، وللأسف لم تستخدم إلا بقدر ضئيل في نشاط للاستصلاح الزراعي، فقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بوقف هذا القرض بصورة فورية والتفاوض مع الجانب الياباني لتيسير السداد فيما يتعلق بالجزء الذي تم اقتراضه.

بعد هذا، صدر قرار جمهوري باختصاص وزارة التخطيط والتعاون الدولي وحدها الاقتراض من الخارج. ونتيجة لذلك فإنه عندما تطلب أي جهة قرضا خارجيا، تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بدراسة مدى الضرورة له ومدى إمكانية القطاع أو الجهة على السداد، ويعرض الأمر على مجلس الوزراء بالموافقة أو الرفض من حيث المبدأ، ثم تبدأ الجهة المعنية التفاوض مع الجهة الخارجية. ثم يعرض الأمر في النهاية على مجلس الشعب لإقراره أو رفضه أو طلب تعديل بعض بنوده.

لم يقف الأمر على تحقيق الانضباط والحد من الاقتراض الخارجي فقط، ولكن تعدى ذلك إلى استخدام رشيد للمعونات التي تأتي إلى مصر، حيث كان ما تستفيد به مصر من المنح المتاحة من الولايات المتحدة الأمريكية، يصل إلى نسبة أقل بشكل ملحوظ من إجماليها، طبقا للاتفاقية التي عقدت معها في عام ١٩٧٩ بعد اتفاقية السلام، حيث منحت مصر بمقتضاها منحة عسكرية تبلغ نحو مليار وثلاثمائة مليون دولار سنويا للأغراض العسكرية، وثمانمائة وخمسة وعشرين مليون دولارا للأغراض الاقتصادية. وكان من الملاحظ أن المنحة الاقتصادية، تحتاج بعض

الإجراءات التي كان لا بد من مراجعتها، خاصة تلك التي تتلقاها بعض الجهات في مصر لمقابلة تكلفة زيارات لأمريكا لمجموعة من المزارعين أو العمال أو الطلبة بهدف التدريب. ولكن كان ذلك من قبل الدعاية التي لا تعود بفائدة حقيقية على هؤلاء. وأيضا كانت المنح المخصصة للماجستير والدكتوراه تتجاوز تكلفتها إجمالا نحو مائة مليون دولار، لأن تكلفة الدراسة في أمريكا تبلغ ثلاثة أمثالها في دول أخرى كدول أوربا. لهذا طلبت من هيئة المعونة الأمريكية في القاهرة توجيه بعض هذه المنح إلى مجالات أخرى، كنا أكثر حاجة إليها في الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبعد مناقشات صعبة وطويلة، نجحنا في تحقيق ذلك، وأتيح هذا القدر من المنح لمجالات أخرى تم الاتفاق عليها من الجانب الأمريكي.

وكان من ضمن المشكلات، أن حدد القانون الأمريكي نقل السلع التي تمول من المنح أو القروض الميسرة إلى مصر، عبر السفن الأمريكية. ولوحظ مبالغة كبيرة في تكلفة الشحن، ربما وصلت ثلاثة أمثال ما يدفع عند استخدام السفن غير الأمريكية. وقد حاولنا مع الجانب الأمريكي في هذا الشأن على أساس أننا لا نطلب تعديل القانون الأمريكي، ولكن طلبنا الحصول على الفرق بين ما يدفع للسفن الأمريكية وغيرها ـ والذي يصل إلى نحو ١٠٠ مليون دولار سنويا ـ أن يُعطى لنا كمنحة إضافية، وبعد مناقشات ولقاءات عديدة تمت الموافقة على هذا المطلب.

وأذكر هنا أمرا مهما، وعلى وجه التحديد في ٣١ يوليو ١٩٨٤، دعاني الفريق كمال حسن علي إلى مكتبه وأخبرني أن الرئيس يرغب أن أتولي منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، فشكرته على هذا الأمر. ومرت شهور قليلة، خرج أثناءها الدكتور مصطفى السعيد، وأخبرني الفريق كمال حسن علي، أن موضوع الترقية تم تأجيله حتى لا يفهم أن خروج الدكتور مصطفى السعيد له علاقة بترقيتي خاصة وأنه خرج وأنا بقيت، مع ما كان بيننا من اختلاف معلن في وجهات النظر للشأن العام يعرفه أصحاب القرار.

ترشيح.. ولكن أُكتفي بنائب رئيس وزراء!!

ومرت بعد ذلك أيام قليلة وفي ١ سبتمبر ١٩٨٥، وصلنا إلى نهاية حكومة الفريق كمال حسن علي، وكان الرئيس في برج العرب، وفوجئت بمكالمة منه حيث سألني «تفتكر من يخرج من الوزارة؟!».. كانت فعلا مفاجأة بسبب حداثتي، إذ لم يكن قد مرّ على وجودي بالوزارة إلا نحو أربع سنوات، وهناك نواب رئيس الوزارة ووزراء أكبر سنا وأطول مدة، فقلت: إنها مفاجأة، وهذا أمر مهم يحتاج إلى تفكير. وقال: «فكر ونتكلم». المهم في مساء اليوم التالي أي يوم ٢ سبتمبر ١٩٨٥، طلبت الرئيس وعرضت بعض الأسماء التي يمكن أن تدخل الوزارة دون تعليق على من يخرج، ولكن في الحقيقة حينما تتكلم عمن يتولي وزارة بخلاف من فيها فهو يعني أن المقابل يخرج.

استقالت حكومة الفريق كمال حسن علي يوم ٣ سبتمبر ١٩٨٥، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور علي لطفي. بعد ذلك بشهرين تقريبا كنا في لقاء في المطار وشاء الله أن أكون في حجرة اجتمع فيها بعض الأخوة من الوزراء واقترب مني السيد جمال عبد العزيز سكرتير الرئيس، وقال: «المرة القادمة إن شاء الله».

قلت:

- على ماذا؟

فقال:

- لقد طلبك الرئيس وأنت في القناطر وبعدها مباشرة، وقال: إن الرئيس قال:

- لنذهب إلى القاهرة لنغير الوزارة واختارك رئيسا للوزراء. فعجبت وقلت له:

ـ وماذا غيَّر الأمر؟!

كان طرح السؤال مجرد فضول مشروع، فقال: بسبب اعتراض أحد الكبار الموجودين في الحجرة أمامك، ولم يكن الاعتراض على شخصك، ولكن على أقدميتك الأحدث، وأشار بيده إلى الأخ العزيز والصديق المشير أبو غزالة. لهذا حرص الرئيس على أن يأتي أحد الأشخاص الأقدم، وكان الدكتور علي لطفي وزيرا للمالية عام ١٩٧٨ بأقدمية تسبقه في الوزارة. وسبب آخر أنه كان رئيسا للجنة الاقتصادية بالحزب، التي كانت تجتمع أسبوعيا وبانتظام. ويرسل الدكتور علي للرئيس كل أسبوع ورقة عن الاجتماع بها موضوعات بعناوين جاذبة تدعو إلى الشعور بأهميتها. وأمرٍ ثالث، كان هناك لقاء مع الرئيس لمجموعة كبيرة من الوزراء والوزراء السابقين لبحث مشكلات تواجه الجهاز المصرفي، وتحدث في ذلك اليوم الدكتور علي لطفي بتوفيق كبير... وأخيرًا كان هناك تأييد من الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق للدكتور علي لطفي، الذي كان معه وزيرا للمالية. كل ذلك كان دعما له في تولي رئاسة مجلس الوزراء.

عرفت من وقتها، وتأكدت بعد ذلك أن الرئيس في العقدين الأولين من رئاسته عندما كان معنيا بصالح الوطن، كان يحاول أن يختار لرئاسة الوزارة والوزراء من هم أكفأ خبرة وعلما. وهو ما رآه عندما كلمني عند أول مرة في ذلك، ولم يكن بناءً على قبول أو علاقة شخصية.

وقد حدث مرة ثانية، بعد أن قرر الرئيس انتهاء صلاحية وزارة الدكتور علي لطفي، طلب مني تشكيل الوزارة، واعتمد قرار التكليف، وطلب مني كل من الدكتور مصطفى الفقي والسيد جمال عبد العزيز الحضور إلى مقر الرئاسة الساعة السادسة والنصف مساء ١١ نوفمبر ١٩٨٦. إلا أن الذي حدث تدخل كل من الدكتور رفعت المحجوب والدكتور يوسف والي والدكتور أسامة الباز محذرين من صعوبة التعامل معي واتخاذ القرار دون الرجوع للرئيس، وأنني كمرءوس لست سهل الانقياد. وحدث أكثر من هذا عندما توليت رئاسة الوزارة، وشهد الجميع لها بالنجاح لمدة أربع سنوات متتالية، واستمع إلى البعض فيما أملوه كذبا، ورغم تأكده بعدم صحته،

غضب عليّ غضبة لم تلحق بأي رئيس للوزراء قبلي أو بعدي، وإن لم يحقق في وزارته ما حققته في التنمية وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإنجاز ما استطعت في مجال العدالة الاجتماعية بشكل أرضى الكافة[1]. وهو الرضا الشعبي الذي كان أول سبب في عدم رضاه شخصيا، ولعله لم يعلم أن رضى الناس من رضى الله وهو الأهم لديّ.

بدأت حكومة الدكتور علي لطفي في الخامس من شهر سبتمبر ١٩٨٥، واستمرت حتى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦. وأتذكر عند بداية تشكيلها في ٣ سبتمبر ١٩٨٥، أي قبل حلف اليمين بيومين، طلب الرئيس أن يتواجد كل من المشير أبو غزالة والدكتور يوسف والي وأنا مع الدكتور علي في استقباله للوزراء القدامى والجدد، ولكن المشير أبو غزالة استمر معنا قليلا وانصرف، وبقيت والدكتور يوسف والي واستقبلنا الوزراء القدامى ثم الجدد، ولاحظت أن الدكتور علي، كان يسعى إلى الانتهاء بأسرع ما يمكن وفي ذات الليلة، حتى يتمكن من حلف اليمين صباح اليوم التالي. وهو أمر صعب تحقيقه إذ كان هناك مثلا وزارة الصحة ورشح لها الدكتور هاشم فؤاد، الذي كان عميدا لكلية طب قصر العيني، إلا أنه حضر واعتذر وأصر على الاعتذار، رغم كل المحاولات من الدكتور علي والدكتور يوسف والي ومني. وقد كان هذا داعيا لترشيحي للدكتور حلمي الحديدي الذي كان أمينا عاما مساعدا للحزب لتلك الوزارة. فلم يتردد الدكتور علي بالقبول وأيدني الدكتور يوسف والي، واتصلنا بالدكتور حلمي الحديدي وقبل، وبهذا أصبح وزيرا للصحة. وكان المهندس حسين صبور مرشحا وزيرا للإسكان ولم نتمكن من الاتصال به، فتم ترشيح المهندس عبد الرحمن لبيب رئيس اتحاد الإسكان التعاوني وزيرا للإسكان. هذا بعض ما يمكن أن يشار إليه في تشكيل حكومة الدكتور علي لطفي.

وأذكر هنا، أنه بعد شهور قليلة، في عهد حكومة الدكتور علي لطفي ظهر الفتى الدكتور يوسف بطرس، حيث أتى مع الدكتور عبد الشكور شعلان الذي كان يعمل

---

(١) ترد كل التفاصيل عن هذا الإنجاز في الكتاب الثاني (مصر والتنمية) د. كمال الجنزوري ـ الطبعة الأولى ٢٠١٣، دار الشروق.

بصندوق النقد الدولي، والدكتور عاطف عبيد، وكنت مع الدكتور علي في ذاك الوقت بالصدفة، وطلب الدكتور شعلان أن يعمل الدكتور يوسف بطرس في مصر، حيث إنه ترك الصندوق لأسباب لم نسأل عنها، وكانت هناك مشكلة لعودته إلى جامعة القاهرة التي كان يعمل بها بسبب خلاف على تقييم شهادته، رغم أنه خريج معهد على مستوى عالٍ ولكن الجامعة رفضت قبوله.

وطلب رئيس الوزراء من السيد أحمد رضوان أمين عام مجلس الوزراء في ذلك الوقت إبداء رأيه في هذا الشأن، فاقترح أن يعمل خبيرا بالمجلس براتب ١٨٥ جنيها شهريا وفقا للقواعد المالية بالمجلس. وهكذا بدأ الدكتور يوسف بطرس وضع قدمه في مجلس الوزراء في أواخر عام ١٩٨٥.

أحداث الأمن المركزي.. ٢٥ فبراير ١٩٨٦

وللحقيقة كانت فترة الدكتور علي، مليئة إلى حد كبير بالمشاكل دون ذنب اقترفه ولكنها الأقدار... بدأت بمشكلة سفينة أمريكية فيما عرف بحادث السفينة إكيللي لاورو، وقُتل على ظهرها أمريكي مقعد، واستغلها الإعلام الخارجي للهجوم على مصر. وأيضا الفلسطيني محمد عباس الذي كان متهما بقتل هذا اليهودي، ونقل على طائرة مصرية إلى تونس، وتصدى لها الأسطول السادس الأمريكي ليعيد الطائرة. وأيضا خطف الطائرة المصرية ونزولها في مالطا، وقتل الكثير من الجنود والضباط المصريين الذي ذهبوا لتحرير الرهائن، وأيضا أحداث الأمن المركزي في ٢٥ فبراير ١٩٨٦.

وقبل أن انتقل إلى فترة ما بعد حكومة الدكتور علي لطفي، أذكر بعض الأمور المهمة، والتي لم يعلق عليها بل ظلت مطوية في كواليس أحداث الأمن المركزي في ٢٥ فبراير ١٩٨٦.

ففي حوالي الساعة السادسة مساء يوم ٢٤ فبراير ١٩٨٦، كنت مع الدكتور يوسف والي في مكتبه في أمانة الحزب الوطني، في المبنى المجاور لفندق هيلتون النيل والمطل على كورنيش النيل، وكان الدكتور يوسف والي حينذاك أمينا للحزب

وقد ظل ربع قرن بعد ذلك في هذا المنصب.. وأعود لأحداث الأمن المركزي إذ دخل علينا السيد عبد الفتاح الدالي أمين الحزب الوطني بمحافظة الجيزة، وقال فور دخوله إن جنود الأمن المركزي، بدءوا بإضراب في معسكرهم في الطريق الصحراوي القاهرة ـ الإسكندرية، مطالبين إلغاء قرار استمرار مدتهم بالتجنيد، أي عدم استمرار خدمتهم ضمن جنود الأمن المركزي، وكان محددا من قبل أن تنتهي مدة خدمتهم بعد شهر تقريبا.

وهنا أؤكد أنني لم أكن عضوا في الحزب الوطني أو أي من أحزاب السلطة التي سبقت (حزب مصر ـ الاتحاد الاشتراكي ـ الاتحاد القومي) ولكن سجل اسمي عضوا بالمكتب السياسي للحزب الوطني بصفتي رئيسا للوزراء ولم نجتمع مرة خلال رئاستي لمجلس الوزراء وعضويتي فيه.

وبعد لحظات، دخل علينا الدكتور عبد الحميد حسن محافظ الجيزة حينذاك وردد وهو في غاية الاضطراب والانزعاج، ما سبق أن قاله السيد عبد الفتاح الدالي، وأضاف أن جنود الأمن المركزي بدءوا يخرجون إلى الطريق الصحراوي، ومعنى هذا أنهم ربما يتوجهون إلى منطقة الأهرامات وشارع الأهرام.

على الفور، طلبت من الدكتور يوسف والي، أن يطلب الرئيس، لأن الأمر في غاية الخطورة ولا يمكن الانتظار، فتردد.. فقلت له اطلب المشير أبو غزالة وأخبره بالأمر، فالوضع جدّ خطير، فهذا ليس إضرابا من مواطنين، ولكنه إضراب من صفوف الأمن، والتي من المفترض أن تواجه مثل هذه الأمور الخارجة عن القانون ولا تكون هي الفاعلة.. وصلنا إلى حوالي الساعة السابعة، وتم الاتصال فعلا بالمشير، ولم أحاول أن أتدخل، رغم أنني على علاقة جيدة بالمشير، ولكن تركت الأمر لممثل الشارع وهو الحزب، وأن القوات المسلحة حريصة دائما على أمن الوطن.. بعد نصف ساعة بدأ القلق في نفسي بعد أن توارد من أطراف عدة أن جنود الأمن المركزي، تحركوا بالفعل وقطعوا في الطريق الصحراوي ما يزيد على نصف كيلو أو كيلو متر، وطلبت المشير أبو غزالة، وقلت إنني أتابع الموضوع لأني مع يوسف والي وسمعته وهو يتحدث معك، سألته: هل طلبت من الرئيس نزول

الجيش، لأن الأمر أصبح حتميا والموقف صار في غاية الخطورة؟ والمشير رغم أدبه الجم فإنه في مثل هذه الحالات يتفوه بألفاظ شديدة مصدرها حرصه الدائم على هذا البلد.. المهم قال طلبت الرئيس أكثر من مرة ولكنه ما زال مترددا بالنسبة لنزول الجيش.

بعد دقائق طلبت المشير ثانية قلت له: أرجوك بكل ما تحمل من حب لهذا الوطن الذي نعرفه جميعا عنك.. وأكرر طلبي.. أخيرا قال لي: كمال لا تخش شيئا فإنني أصدرت أوامري لتحرك قوات الجيش إلى الطريق الصحراوي، لتوقف أي تحرك لجنود الأمن المركزي من دخول منطقة الجيزة.

وفعلا حدث هذا.. وبعد حوالي نصف ساعة أعلن رسميا نزول الجيش الذي كان قد نزل بالفعل من قبل.

التاريخ كاد يتغير... ولكن الولاء!!!

شيء آخر لا بد أن أذكره عن هذا الرجل المشير أبو غزالة، ففي اليوم التالي وهو يوم ٢٧ فبراير ١٩٨٦، كانت الأمور قد استقرت في الشارع والقوات سيطرت تماما على الموقف، وكنا مجموعة قليلة مع المشير في مقر القيادة رغم أنني لست عسكريا، ولكن قربي منه سمح لي زيارته في ذلك اليوم. لم يكن اجتماعا ولم يكن شيئا رسميا، ولكن كان لقاء به قدر من الارتياح يحس به القائد الذي أنقذ البلد وهو المشير أبو غزالة. في هذا اللقاء.. قال أحد القادة العسكريين القريب جدا من المشير أبو غزالة:

كفاية كده يا سيادة المشير، خلّصنا منه (يقصد الرئيس) بقى حتى تستقر البلد. فرد عليه المشير أبو غزالة على الفور، وبكل حزم وبالحرف الواحد: لا يمكن لي أن أفعل ذلك وإن أخطأت وفعلت.. فسيفعل معي فيما بعد.

وانتهى الأمر، واستقرت الأمور، وعاد الجيش إلى ثكناته، ولم يذكر هذا للمشير أبو غزالة عند صاحب الأمر... هذا الوفاء وهذا الولاء للوطن وللرئيس.. رغم الحب الذي أظهره الشعب للمشير. لقد كان نزول الجيش للشارع سيمفونية جميلة عرف

الجيش كيف يعزفها ويتعامل مع الشعب دون قسوة أو عنف، فعرف الشعب الجنود والضباط وقائدهم المشير أو غزالة. ولكن هذا لم يكن في صالح المشير أبو غزالة، لدى صاحب الأمر فخطط لاستبعاده، ولكن الأمر طال عليه، إلا أن نجح بعد نحو ثلاثة أعوام.

رحم الله الرجل ورحم الله الجميع الذين خدموا هذا الوطن الذي لن ينساهم أبدا.

التكليف كتابيًا... ولكن!!

انتهت فترة حكومة الدكتور علي لطفي، وقبل الانتهاء بعشرة أيام، أي أول نوفمبر ١٩٨٦، حدثت مفاجأة جديدة لي، إذ طلبني الرئيس وكان في الإسماعيلية، وطلب مني أن أشكل الوزارة مع ترك الوزارات الأربع السيادية لاختياره المباشر، واستمرت المراجعة معه نحو عشرة أيام، أي إلى اليوم العاشر من نوفمبر، تحدد فيها جميع الأسماء التي تدخل الوزارة والتي تخرج منها.

وفي صباح اليوم الحادي عشر من نوفمبر ١٩٨٦، طلب مني الدكتور مصطفى الفقي الذهاب إلى مقر الرئاسة الساعة السادسة والنصف مساء، ثم بعد ساعتين طلبني السيد جمال عبد العزيز سكرتير الرئيس، ليخبرني أن أستعد لأن الرئيس تحرك من الإسماعيلية فعلًا، والأفضل أن أذهب إلى مقر الرئاسة الساعة السادسة بدلًا من السادسة والنصف. جاءني الدكتور يوسف والي بعد ساعة من تلك المكالمة بدون موعد، ثم جاءني تلفون خاص بالرئاسة، يفيد أن أُبلغ الدكتور يوسف والي للذهاب إلى الرئاسة، على أن أستمر بالمنزل إلى حين إبلاغي بالذهاب، لأن الموعد تأجل بعض الوقت. استمر الانتظار ساعة واثنتين وثلاثة، بما أشعرني أن شيئًا استجد. وحوالي الساعة العاشرة مساء عاد الدكتور يوسف وعلى وجهه ما يفصح عن تغيير حدث، وعندما خرج بعد انتهاء المقابلة، قال: لعل مفاجأة هناك، فأجبته خير. فقال:

ـ خير إن شاء الله.

في صباح اليوم التالي، عرفت أن الذي دُعي إلى تشكيل الوزارة الدكتور عاطف صدقي، وعلمت أيضًا ما تم، بأنه حينما دخل الدكتور أسامة الباز ليوقع من الرئيس خطاب تكليفي بالوزارة، فوجئ أن الرئيس شطب اسم الدكتور كمال أحمد الجنزوري

وكتب بدلًا منه وفوقه الدكتور عاطف نجيب صدقي، وخرج الدكتور أسامة الباز، ليسلم الخطاب المعدل للدكتور مصطفى الفقي، وقال له:

ـ لم أقل شيئًا، ولم يكن لي أي دور في هذا التغيير، هو الذي غيّر.

أمام ذلك، اعتبرت ما سبق من أمر كأن لم يحدث، وسجدت لله شاكرًا وحامدًا، فيكفي أن أُخْترِت من قبل وهذه مرة ثانية، هذا فضل من الله يؤتيه من يشاء.

وقد علمت فيما بعد على وجه التأكيد أنه عندما كان مقررًا أن أذهب إلى الرئاسة، طلب الدكتور أسامة الباز الدكتور رفعت المحجوب، والذي كان له علاقة وثيقة بالدكتور عاطف صدقي، وكان له أيضًا مكانة عند الرئيس ويقدره، وبأسلوبه الدبلوماسي، سأل الرئيس عما سمعه من إجراءات التغيير الوزاري، فإن كان انتهى (وهو يعلم أنه كذلك) فالأمر للرئيس، ولكن إذا لم يكن، فهناك بعض الخيارات، فقال له ماذا يقترح، قال أنا أعلم أن كمال الجنزوري من بين الخيارات وهو كُفء وشاب محترم، ويمكن أن يتحمل مسئولية رئاسة الوزراء فيما بعد. لكن الدكتور عاطف صدقي رئيس جهاز المحاسبات يكاد يمسك بيده أمعاء الاقتصاد المصري. وبناء على ذلك تم تكليف الدكتور عاطف صدقي لتولي الوزارة في ١٤ نوفمبر ١٩٨٦ واستمر حتى يناير ١٩٩٦.

وبدأنا المرحلة الطويلة، وكان الأمر بالنسبة لي قبول أمر واقع بنفس راضية وبكل السعادة، ويكفي أن عُرض عليَّ أكثر من مرة منصب رئيس الوزراء. ولكني واجهت مشكلة التعامل مع رئيس وزراء يعلم تمامًا أنه كان مقررًا أن أتولى ذلك المنصب، وفي نفس الوقت كنت في حرج أن أشكو حتى لا يُفهم إنني غير مقتنع بما حدث.

كنت رئيسًا للمجموعة الاقتصادية المكونة من خمسة وزراء، وكانت تجتمع يوميًّا أو كادت لأن مجلس الوزراء كان يلتقي كل شهر أو شهر ونصف، لمناقشة موضوعات لا تنتمي إلى القضايا الرئيسية باستثناء القوانين والتشريعات والموازنة العامة والخطة التي كانت تعرض مرة واحدة في السنة قبل تقديمها إلى مجلس الشعب. واقتصر الأمر على إعفاءات لبعض الحفلات الخيرية أو تغيير أسماء بعض الشركات أو سفر وفود إلى الخارج. ومن ثم كان القدر الكبير من النقاش والجهد

الذي يوجه للموضوعات المهمة يتم في اللجنة الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء. والمشكلة التي واجهتها مع رئيس الوزراء (وهو الرابع لي بعد الدكتور فؤاد محيي الدين والفريق كمال حسن علي والدكتور علي لطفي)، أنني فوجئت بشخص هادئ جدًّا، لا يهتم كثيرًا بالوقت. فإذا تقرر اجتماع مثلًا للجنة الساعة الحادية عشرة، يبدأ الاجتماع الساعة الواحدة ويستمر إلى الساعة الثالثة، ثم يبدأ الدكتور عاطف صدقي بالسؤال ماذا نأكل، ويقدم الطعام مرة بيتزا ومرة ثانية كباب ومرة ثالثة فول وطعمية، ويستهلك الطعام ساعتين، يحتاج بعدها البعض للراحة، ثم تعود اللجنة إلى الانعقاد في الساعة الخامسة أو السادسة. المهم أن تستمر حتى المساء وقد يمتد الاجتماع إلى منتصف الليل، ليعلم الرئيس أن الدكتور عاطف صدقي ما زال في مجلس الوزراء طوال النهار وحتى منتصف الليل.

لا يراد بهذا الوصف الإقلال من شأن الرجل، ولكن هذا سلوكه لطبيعته دون أن يؤثر على ما كنا نحرص عليه من الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال كاملًا، غير أني كنت أكثر الناس ألمًا لأنني كنت أكثرهم اختلافًا في الطبع في تناول مثل هذه الأمور، لقد كان من بين الوزراء أربعة عشر وزيرًا اختارهم الدكتور عاطف، وكانوا يعتبرونه أبًا أو أخًا لهم، وانطبعوا بطبعه وسلكوا مسلكه في أغلب الأوقات. وكان عليّ باعتباري رئيسًا للمجموعة الاقتصادية، أن أعجل بالوصول إلى قرار حتى ينتهي الاجتماع، وشعرت في بعض الأحيان أنه كان يسعى إلى أن يدفعني لارتكاب خطأ ما، ليتخلص من الرجل الذي اعتقد أنه سيأتي بعده، لأنه كان مقررًا أن يأتي قبله. هذا الإحساس صاحبه، فبعد عام سعى إلى إقناع الدكتور عصمت عبد المجيد، أنه من الصعب أن يتولى الجنزوري التخطيط والتعاون الدولي وهو نائب رئيس الوزراء، وآن الآوان ليكتفي بوزارة التخطيط، وأن ينضم التعاون الدولي لوزارة الخارجية. وفعلًا بدأ الدكتور عصمت عبد المجيد إعطاء انطباع للرئيس أن السفراء يشكون مني عدم الدبلوماسية في التعامل معهم، وهو كلام غير حقيقي إذ كانت المعاملة تتسم بالاحترام المتبادل والتفاهم. ثم لجأ الدكتور عاطف صدقي إلى الدكتور رفعت المحجوب في هذا الأمر، فوعده بإعداد مذكرة للعرض على الرئيس يوضح فيها عدم جدوى أو عدم قانونية وجود التعاون الدولي مع التخطيط.

واشترط أن يكون الوزير الذي يتولى وزارة التعاون الدولي الدكتور محمد عبد اللاه، الذي جاء بعد ذلك رئيسًا لجامعة الإسكندرية وعضوًا بمجلس الشعب. هذا الكلام قاله لي الدكتور رفعت المحجوب، بعد أن اختلف مع الدكتور عاطف صدقي، لرفضه عودة أخيه السيد عبد الخالق محجوب إلى وظيفته السابقة بوزارة الاقتصاد قبل محاكمته.

المهم نجح الدكتور عاطف صدقي في أن يفصل التعاون الدولي عن التخطيط، وبقيت نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتخطيط فقط. وأذكر قبل حدوث ذلك بأيام أن علمت ما اتجهت إليه النية، فذهبت وأخبرت الدكتور عاطف صدقي أن التعاون الدولي، طبيعته في الأساس عقد منح وقروض، تسهم في تمويل المشروعات التي تنشأ على أرض مصر، فلا يقبل أن يكون التخطيط مسئولًا عن الشق المحلي والجزء الآخر، الذي مصدره المنح والقروض الخارجية مسئولًا عنه جهة أخرى. ورغم أنه أكد لي أنه معي ومحاميّ في ذلك الوقت، إلا أنه بعد أسبوع حينما تشكلت وزارة جديدة كان من المفروض أن أقابله بعد مقابلته المشير أبو غزالة والدكتور عصمت عبد المجيد وفقًا للبروتوكول، إلا أنه تعمد ألا أقابله إلا بعد أن ينتهي القدامى وكل الجدد... كان يريد أنَ أثور بأي صورة حتى يبلغ الرئيس بمسلكي العنيف. ولقد أعد لتولي التعاون الدولي الدكتور فؤاد إسكندر، وكان وكيل أول وزارة التعاون، كما أعد لتولي التخطيط الدكتور موريس مكرم الله وكان يعمل أستاذًا بمعهد التخطيط القومي.

بعد شهر واحد، أي في نوفمبر ١٩٨٧، أجريت الانتخابات لتشكيل مجلس شعب جديد بعد أن تم حل مجلس الشعب ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ وفقًا لحكم المحكمة الدستورية. وأراد الرئيس أن يبعث لي برسالة بأن أكون من المرشحين لمجلس الشعب ١٩٨٧ للمرة الثانية،وهي رسالة أخرى للدكتور عاطف صدقي بأننا نعمل سويًّا، باعتباره الأول وأنا الثاني ولا بد من التعاون. ومع هذا لم يكن هناك رغبة من جانب الدكتور عاطف صدقي لترشيحي رغم أنه أمر لا يساوي الكثير، فعندما أكون نائبًا لرئيس وزراء ووزيرًا للتخطيط، فلن يزيدني أن أكون عضوًا بمجلس الشعب.

كان الرئيس حريصًا عند بداية حكمه عام ١٩٨٢، أن يتخذ من التخطيط وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية... فهو رجل عسكري ارتكز عمله دائمًا على التخطيط... وما زال نصر أكتوبر العظيم ماثلًا أمام الجميع، وكيف كان التخطيط هو باعث النصر العظيم.. وكان يعلم أن الإنجاز الكبير في الاقتصاد المصري في بداية الستينيات، صاحبه بناء السد العالي والتنمية الصناعية وإقامة العدد الهائل من المصانع، وقد تم ذلك عندما اتخذ التخطيط أساسًا في عملية التنمية. فقد تم تطبيق الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) وبعد توقف إعداد الخطط متوسطة وطويلة المدى منذ عام ١٩٦٥، كما سبقت الإشارة، أعدت الخطة العشرينية (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٢)، والخطة الخمسية الأولى منها (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)، والخطة السنوية الأولى (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) في عهد حكومة الدكتور فؤاد محيي الدين. وفي مايو ١٩٨٧ أعدت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) والخطة السنوية الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) في عهد حكومة الدكتور عاطف صدقي.

وقبل أن أنتقل إلى سنوات أخرى أذكر بعض الأمور ربما يرى البعض مغزاها ومدلولاتها، خاصة للذين لم تتح لهم الفرصة للتعامل مع الرئيس مباشرة، ليروا كيف كانت تدار بعض الأمور. من ذلك أنه في يوليو ١٩٨٧ تلقيت دعوة لحضور احتفالات عسكرية سنوية يحضرها الرئيس في مدينة الإسكندرية كل عام.. واتصل بي المشير عبد الحليم أبو غزالة قبلها وسألني:

ـ هل نسافر سويًّا؟

قلت: نعم.

وسافرنا وحضرنا الاحتفال.. وفي طريق العودة في الطائرة الصغيرة طراز ماستير، فوجئت بصوت المشير عبد الحليم أبو غزالة محتدًّا قائلًا:

ـ ما يزعجني حقًّا أن الرئيس لم يبلغني عن عزمه على اختياري رئيسًا للوزراء.. كيف يكشف نواياه للمحجوب ولا يطلعني على نواياه؟!

كان يقصد الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وقتها، وكان المحجوب

قد أبلغ المشير أن الرئيس سيعينه ـ أي المحجوب ـ نائبًا له، بينما يعتزم اختيار المشير رئيسًا للحكومة، ولبث برهة قبل أن يحتد ثانية.. ثم قال:

ـ لو أطلعني.. ما قبلت أبدًا بهذا المنصب.

لم أدر حقيقة غضب المشير! هل لأن المحجوب أو أي مدني آخر سيأتي في موقع نائب الرئيس، أو لمجرد رفضه شغل منصب رئيس الوزراء.. على أي حال، رجوته الانتظار، حتى نزلت الطائرة، ودخلنا إحدى القاعات الملحقة بمطار ألماظة، وكان صوته قد ارتفعت نبرته أكثر فرحت أهدئ من غضبه وقلت:

ـ اهدأ يا سيادة المشير.. صوتنا بلغ مسامع من حولنا، ولكي أخفف التوتر رحت أمازحه.. وقلت:

ـ اعلم يا عبد التواب أن الرئيس أراد توصيل رسالة قاطعة إليك!

ـ ما هي؟!

قلت بهدوء:

ـ لن تكون أبدًا نائبًا له!

نظر إليّ مستطلعًا مستزيدًا، فأضفت:

ـ بل أكثر من ذلك، لن تكون رئيسًا للوزراء، ولن يكون المحجوب هو الآخر نائبًا للرئيس. هذه رسالة مفادها الوحيد: لن تكون نائبي ولا تتطلع إلى ذلك.

استرد المشير هدوءه وأنصت ثم قال:

ـ تفتكر كده؟!

بادلت نظرته بنظرة تأكيد.

انتهى عام ١٩٨٧، وخلال ١٩٨٨ و ١٩٨٩ استمر الأمر كما هو فيما يتعلق بأداء الحكومة.. لقاءات قليلة في مجلس الوزراء حيث تُناقش بعض الموضوعات غير الأساسية، وتتم النقاشات واللقاءات في المجموعة الاقتصادية، التي كانت تجتمع غالبًا كل يوم. وفي نفس الوقت، كان العمل مستمرًّا فيما يتعلق بتنفيذ الخطة ومتابعتها، وإعداد تقارير للعرض على المجلس خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى وسنوات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

ثم وقعت في نهاية أكتوبر عام ١٩٨٩ مفاجأة كبيرة، بخروج المشير أبو غزالة، وتولي الفريق أول يوسف أبو طالب وزارة الدفاع. وبعد هذا مباشرة ظهرت قضية القروض العسكرية التي أتاحتها الولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ في عهد الرئيس السادات، وكان الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وقتها نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتخطيط. وكانت القروض العسكرية خمسة، بفائدة مرتفعة للغاية تتراوح بين ١١٪ إلى ١٤٪، ولم يقف الأمر عند ارتفاع أسعار الفائدة، بل صاحب ذلك مشكلة أخرى، حيث كان محددًا لها عشر سنوات سماح يتم خلالها سداد الفائدة فقط، ثم بدءًا من نهاية السنة العاشرة إلى السنة الخامسة والعشرين تدفع أقساط القرض وفائدته. إذن المشكلة لم تكن فقط في سعر الفائدة، ولكن إن تمكنا من سداد القروض أو بعضها مقدمًا، لا بد أن نسدد ما يسمى بجزاء الدفع المبكر، ويعني هذا استمرار ارتباطنا بهذه القروض حتى تنتهي المدة المقررة وهي خمس وعشرين سنة، ومن ثم فإن أردنا التحرر منها عندما يتوافر موارد لذلك في أي سنة صعب الأمر بل استحال، ولكن صدر قانون جديد بعد ذلك في الولايات المتحدة بإلغاء هذا الإجراء عند الدفع المبكر.

غير أنه بدأت المناقشات واللقاءات مع الدكتور عاطف صدقي والمجموعة الاقتصادية المكونة منِّي ومن الدكتور عاطف عبيد، والدكتور الرزاز، ومحافظ البنك المركزي الدكتور صلاح حامد، والدكتور يوسف بطرس، لظهور مشكلة جديدة وهي أن القروض بدأت سنة ١٩٧٩ وانتهت فترة السماح في سنة ١٩٨٩، وبالتالي يلزم أن تسدد مصر كلًّا من الفائدة والقسط المستحق. وكما ذكرت فسعر الفائدة يتراوح ما بين ١١٪ و١٤٪ وهو قدر كبير للغاية، خاصة وأن أسعار الفائدة عالميًّا في ذلك الوقت قد أصبحت ما بين ٦٪ و ٦,٥٪. واستند أغلبية أعضاء اللجنة على ذلك لتبرير مدى الفائدة للانتقال من الدين العسكري إلى دين للبنوك الأمريكية. وبعد مناقشة في لقاءات يومية لمدة تقرب من شهر، تأكد أن الكل بدون استثناء، موافق على هذا الانتقال من الدين العسكري إلى الدين التجاري، وكنت الوحيد المعترض، ورجوت الزملاء عقد لقاء مع الرئيس، فلا يكفي أن نخطره أن الكل موافق عدا الجنزوري، حتى لا

يبدو أن الأمر مشوب بخلاف شخصي. وفعلًا عقد الرئيس اجتماعًا بحضور الدكتور صدقي وجميع أعضاء المجموعة الاقتصادية، وتكلم الكل في صالح نقل هذ الدين إلى دين تجاري. وأخيرًا أوجزت وجهة نظري، بما يؤكد أن الدين العسكري دين له صفة سياسية، لأنه لم يُقترض لبناء سد أو لإقامة مصنع، ولكن لتوفير سلاح للدفاع عن الوطن، وعلى أساسه جاءت هذه القروض. فإذا بقي الأمر على ما هو عليه كدين عسكري، فإن الشروط المقررة وفقًا للقانون الأمريكي في هذا الشأن، تحدد عندما تتوقف دولة ما عن سداد أقساط أو فوائد، نظر الإدارة الأمريكية في كيفية التعامل في هذا الأمر، وقد يرى خصم قيمتها من المعونة المقررة أو إيجاد آلية أخرى، وبالتالي فإن الأمر يبدو أسهل أو أضمن من التعامل إن تغير لدين تجاري. إذ في حالة عدم السداد خلال تسعين يومًا يتم مصادرة أموال مصر الموجودة في الخارج لصالح البنوك التي حلت محل الحكومة الأمريكية في القرض.

إذًا.. المهم ليس أن الفائدة أقل في حالة الدين التجاري، ولكن فيما ستقوم به البنوك عند التوقف عن السداد. اقتنع الرئيس وقرر ألا يتم نقل هذا الدين العسكري إلى دين تجاري. هنا بدأ الزملاء الدفع بالسيد فرانك وازنر سفير أمريكا في مصر حينذاك، وجاء عدة مرات لمحاولة إقناعي، وأوضحت له موقفي بقولي: «لو أني أمريكي مكانك لقبلت هذا الأمر، ولو أنك مصري مكاني فلن تقبله، وإن عاملت مصر مثل إسرائيل، وأعطيت مصر منحتها نقدًا كما تُعطي لإسرائيل نقدًا نحو ثلاثة مليارات سنويًّا، سأوافق فورًا على الانتقال من دين عسكري إلى دين تجاري». وبسبب الرفض المتكرر لطلبه، بدأ السيد وازنر الهجوم عليّ مستعينًا ببعض رجال الأعمال في ذلك. ولكن يشاء القدر بعد شهور قليلة أن تحتل العراق الكويت التي كان لمصر دور مميز في تحريرها، فقررت الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الأب التنازل عن الدين العسكري، وهو ما لم يكن ليحدث أبدًا أن تحول الديْن إلى تجاري.

عندما أقرّ جورباتشوف بصحة أرقام الجنزوري

قبل أن أنتقل إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أذكر حدثًا يستحق الذكر. فلقد قرر الرئيس في بداية يناير سنة ١٩٩٠ زيارة الاتحاد السوفيتي في أيامه الأخيرة قبل

انهياره، وتكون الوفد المرافق من الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومنِّي، والدكتور زكريا عزمي، والدكتور أسامة الباز. وعقد اجتماع بين الوفدين الروسي والمصري، ومثل الجانب الروسي الرئيس ميخائيل جورباتشوف ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، ورأس الجانب المصري وانضم إلى الوفد المرافق السيد أحمد ماهر سفير مصر لدى الاتحاد السوفيتي، وطلب الرئيس منِّي قبل الاجتماع أن أعلق على بعض النقاط في الشأن الاقتصادي عندما يشير لي. وتحدث الرئيس جورباتشوف عن التوجه الجديد السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي، وعن العلاقة الوثيقة والقديمة مع مصر. ثم تحدث الرئيس، وأكد مثل هذه العلاقة مشيرًا إلى السد العالي والمساعدة في إقامة بعض المصانع وتوريد الأسلحة الروسية لدعم القدرات العسكرية للجيش المصري. ثم بدأ الحديث عن العلاقة الاقتصادية، وذكرت بعض الأرقام بإيجاز عن الصادات والواردات بين البلدين، وكيف أصبحت في صالح الاتحاد السوفيتي، عكس ما كان عليه في العقود السابقة. ولكن همس نائب رئيس الوزراء السوفيتي للرئيس جورباتشوف والذي قال: إن أرقام السيد الجنزوري ليست صحيحة.. صَمَت ولم أجب بشيء، رغم تأكدي مائة في المائة من صحة ما ذكرت، إذ وهبني الله مقدرة عندما أرى الأرقام أستوعبها كاملة لتطبع في الذاكرة. وبعد دقائق دخلت سيدة ووضعت ورقة أمام نائب رئيس الوزراء السوفيتي قرأها بسرعة ثم وضعها بدوره أمام الرئيس جورباتشوف، وهنا ظهر الحق.. «بأمر الله». كان يمكن لهما أن يصمتا، ولكن الله الحق المطلق أنطق الرئيس جورباتشوف ليقول للرئيس: آسف، فأرقام السيد الجنزوري صحيحة.

كان قد سبق إعداد مشروع اتفاق للتعاون المشترك بين البلدين، وبعد اللقاء مباشرة سأل الرئيس السيد أحمد ماهر من سيوقع عن الجانب المصري؟ فقال:

ـ الدكتور عصمت عبد المجيد بصفته الأقدم ووزير الخارجية.

فقال الرئيس:

ـ لا تغير الصفحة الأخيرة، ويوقع كمال امتدادًا لمسئوليته عن الشئون الاقتصادية.. وهذا ما حدث.

الخلاف مع صندوق النقد

بعد انتهاء حرب الخليج وتحرير الكويت من العدوان العراقي، قرر الرئيس الأمريكي بوش الأب مكافأة مالية لمصر لمشاركة القوات المسلحة المصرية في هذه الحرب. وكان القرار إلغاء الدين العسكري للولايات المتحدة على مصر والبالغ نحو سبعة مليارات دولار، وتصادف أن هذ القدر يبلغ نحو ٥٠٪ من إجمالي الدين الأمريكي على مصر، حيث كان الدين المدني للولايات المتحدة الأمريكية على مصر، يصل أيضًا إلى نحو ٧ مليارات دولار لاستيراد القمح وخلافه. لذا ناشد الرئيس بوش دول العالم كله بخفض ديونها على مصر بـ ٥٠٪، ولقد تم هذا فعلًا. وهنا يلزم الإشارة، أنه عندما قرر الرئيس بوش عرض الأمر على الكونجرس بإلغاء الدين العسكري على مصر، سافر المشير أبو غزالة إلى واشنطن، وكانت له علاقات ممتازة مع معظم الساسة في أمريكا، واتصل بكل أعضاء مجلس الشيوخ فردًا فردًا، ليرجوهم بالموافقة على إسقاط هذا الدين على مصر. وكنت شاهدًا على هذا، حيث كنت في واشنطن خلال هذه الفترة لحضور الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفعلًا اجتمع مجلس الشيوخ، ووافق على قرار الرئيس بوش بإلغاء الدين العسكري على مصر، وللحق كان للمشير أبو غزالة دور كبير في هذا الأمر.

وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور في تسهيل إتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، لتنازل الدولة الدائنة (نادي باريس) عن نصف ديونها لمصر، وخاصة أن اتفاق مصر مع الصندوق ساعد علي زيادة الثقة. ونُفذ فعلًا إسقاط الشريحة الأولى البالغة نحو ٣,٤ مليار دولار من إجمالي الخفض المقرر البالغ نحو ١٤,٢ مليار دولار.

ولكن كان ضمن هذا الاتفاق أن تلتزم مصر بتوحيد سعر الصرف، وخفض الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، وزيادة أسعار منتجات البترول (البنزين ـ السولار ـ الكيروسين ـ المازوت ـ البوتاجاز)، وفرض بعض الضرائب الجديدة، غير أنه عندما تمت المراجعة من جانب الصندوق بعد ستة أشهر تبين له عدم تنفيذ أغلب بنود الاتفاق.

بدأ الصدام مع الصندوق، وتوقف الاتفاق الذي أبرم في ٣٠ يونية ١٩٩١، وسعينا

بجهدنا كدولة وحكومة، أن نتفاوض مع الصندوق وعقد اتفاق آخر، وتم ذلك في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣، وتضمن هذا الاتفاق شروطًا أقل مما كان عليه الوضع في اتفاق عام ١٩٩١، إلا أن تنفيذه استمر لفترة قصيرة، تم خلالها إسقاط الشريحة الثانية البالغة ٤,٤ مليار دولار، وعند المراجعة بعد ستة أشهر وأخرى بعد ستة أشهر ثانية، تبين للصندوق أن أمورًا اتفق عليها تم تنفيذها وأخرى لم تنفذ، مما ترتب عليه في نهاية ١٩٩٣، أن توقف البرنامج ثانية لعدم تنفيذ بعض النواحي التي صعُب تنفيذها، خاصة ما تعلق بالزيادة المطلوبة في أسعار منتجات البترول، وخفض الجمارك، وبنود أخرى.

مسلك يوسف بطرس!!

مرت شهور عدة دون التحرك من جانبنا، فبدأ الصندوق يهدد إن لم تقم مصر بتنفيذ ما اتفق عليه في برنامج ١٩٩٣، سيتم إلغاء الشريحة الباقية التي تقدر بنحو ٦,٤ مليار دولار، أي ما يعادل نحو ٤٠٪ من إجمالي الخفض المقرر من الدين الخارجي. لهذا سافر وفد برئاستي إلى أمريكا في منتصف إبريل ١٩٩٤، كان أعضاؤه الدكتور عاطف عبيد، والدكتور يوسف بطرس غالي، والدكتور محمد الرزاز، وحاولنا أن نخرج باتفاق، حتى لا نتعرض لإلغاء إسقاط الشريحة الباقية، وطلبت من إدارة الصندوق أن يكون مندوب البنك الدولي معنا، إذ يهتم البنك الدولي بالتنمية، لأنه بنك التنمية، بينما يهتم الصندوق باتخاذ إجراءات مالية ونقدية ترتب أعباءً على المواطنين.

وطلبت من المجموعة المشتركة أن تقدم شيئًا، وليكن الموافقة على خفض جمارك السيارات، ذلك أن جمارك السيارات كانت تصل إلى ١٦٠٪ في أعلى شرائحها، وتنخفض حتى ١٣٥٪ في أقل تلك الشرائح. واقترحت خفض الشريحة العليا من ١٦٠٪ إلى ١٣٠٪، والشريحة الدنيا من ١٣٥٪ إلى ١٠٠٪. وأكدت بوضوح أنه إذا تقرر خفض جمارك السيارات كما هو مقترح، فسيتم فرض ضريبة جديدة يطلق عليها ضريبة الاستهلاك لتعوض الخفض في إيرادات الجمارك المقدر بنحو ٦٠٠ مليون جنيه، وذلك تجنبًا من أن يطلب الصندوق إجراءات أخرى تكون أكثر عبئًا على المواطنين.. المهم لاحظت ومعي أغلب أعضاء الوفد أنهم أوشكوا على الموافقة.

ولكن فوجئت بأمر لا بد أن أسجله، وهو أن الدكتور يوسف بطرس غالي اتصل بالدكتور عاطف صدقي تلفونيًّا في منزله بالقاهرة، في الساعة الرابعة بعد الظهر، أي الساعة الحادية عشرة مساء بتوقيت القاهرة، سمعته صدفة، حيث كان صوته عاليًا، يقول إن الجنزوري «حايخلص» فدخلت وانتزعت منه السماعة وقلت للدكتور عاطف صدقي: فيه إيه؟!

قال:

ـ كيف توافق على خفض الجمارك؟

قلت:

ـ ١ + ١ = ٢، فأنا أتنازل عن شيء باليمين وآخذه بالشمال.

قال:

ـ أنا لا أستطيع إبلاغ ذلك للرئيس.

قلت:

ـ يا دكتور عاطف المشكلة الأساسية التي تواجهنا أننا إن لم نفعل أي شيء سنخسر خفض الشريحة الباقية، ونجد أنفسنا ملتزمين بسداد أقساط وفوائد عنها.

ولكنه كرر وقال:

ـ لا أقدر أن أتحدث مع الرئيس في هذا الأمر.

كان لزامًا عليّ أن أطلب الرئيس، بالرغم أن طلبي له وأنا في الخارج نادرًا ما يحدث، طلبته الساعة الخامسة بعد الظهر، أي العاشرة صباحًا في القاهرة، وأخبرته بإيجاز شديد بتفاصيل الأمر، قال موافق ما دام لا يضيف أي أعباء على المواطنين.

الغريب.. أن كان بيننا من هو على صلة أقوى بصندوق النقد الدولي، ولعله أشار ـ بقصد أو دون قصد ـ على الإدارات المعنية بالصندوق، تأجيل الاتفاق مع مصر، لما اعتقده من أن مصر لا تستجيب إلا تحت ضغط، فكانت النتيجة أن رفض الصندوق المقترح الذي أوشك أن يتم الاتفاق عليه صباحًا. وجاء رجل مصري أصيل هو السيد عبد المنعم

عبد الرحمن من أهالي الصعيد الكرام، الذي يعمل مستشارًا بالصندوق بعد بلوغه سنّ المعاش، يصرخ ويقول: حرام حرام، وانتقد من أشار على الصندوق بذلك.

انتهى الأمر، وعدنا بدون اتفاق وبدأ العد التنازلي علينا، وسددنا ما استحق من فوائد وأقساط عن الشريحة الباقية من إبريل ١٩٩٤ حتى أكتوبر ١٩٩٦، تاريخ بداية الاتفاق الأخير مع الصندوق الذي تم مع الحكومة عندما كنت رئيسًا للوزراء.

كان ذلك الاتفاق رقم ١٣ على مدى علاقتنا مع الصندوق التي بدأت من عام ١٩٦٢. وللعلم فإن ما تم سداده في المدة المشار إليها (إبريل ١٩٩٤ - أكتوبر ١٩٩٦) بلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار. ولكن والحمد لله وفقنا بالجهد والنقاش الجاد بعد اتفاقنا مع الصندوق، على البرنامج رقم ١٣ للفترة ١٠ أكتوبر ١٩٩٦ حتى ١٠ أكتوبر ١٩٩٨، على إعادة هذه الأموال إلى مصر بالتدريج على مدى ليس بالقصير.

ذكرت بعض الأمور عن فترة الدكتور عاطف صدقي، ولكونها اقتربت من تسع سنوات، فإنه يلزم إيضاح المزيد مما تم خلالها، ويمكن تقسيم تلك الفترة إلى مرحلتين: الأولى من ١٩٨٦ إلى نهاية ١٩٩٠، والثانية من بداية ١٩٩١ إلى نهاية ١٩٩٥. فخلال المرحلة الأولى، كانت تنحسر اللقاءات في اجتماعات المجموعة الاقتصادية، أما اجتماعات مجلس الوزراء فكانت تعقد متباعدة كل شهرين أو أكثر، لمناقشة بعض الموضوعات الأقل أهمية كما ذكرت. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، التي بدأت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بعد توصية من الجانب الأمريكي، وإقرار خفض الدين الخارجي على مصر بنحو ٥٠٪، سواء الدين للولايات المتحدة الأمريكية أو للدول الأخرى، فيمكن أن يطلق عليها مرحلة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. فكان الحديث دائمًا في الصحافة عما يصدر عن اللجان الوزارية أو مجلس الوزراء حول العلاقة مع الصندوق، فكانت العناوين الرئيسية في الصحف القومية تدور حول: «لقاء مع بعثة الصندوق.. تأخر الاتفاق مع الصندوق.. الاتفاق مع الصندوق وشيك.. هناك بعض المشاكل في التنفيذ».. وهكذا. واستمرت اجتماعات المجلس كل شهرين أو أكثر، بينما استمرت اجتماعات المجموعة الاقتصادية بحضور الدكتور عاطف صدقي وزادت، فبعد أن كانت ثلاث أو أربع مرات أسبوعيًّا أصبحت

كل يوم، والموضوع الرئيسي أو الوحيد كان مناقشة مطالب الصندوق لإعداد الاتفاق. وأخيرًا تم الاتفاق مع الصندوق في ٣٠ يونيو من عام ١٩٩١، وتضمن أساسًا توحيد سعر الصرف، حيث كان لدينا العديد من أسعاره، تبدأ من سبعين قرشًا مقابل الدولار للتعامل مع البنك المركزي، وآخر ١٠٠ أو ١١٠ في بعض البنوك التجارية، وثالث في أسواق مختلفة أو ما يطلق عليها السوق السوداء بلغ نحو ٢٧٠ قرشًا. وتضمن الاتفاق مع الصندوق تحديد سعر صرف نحو ٣٣٥ قرشًا مقابل الدولار.

أما الأمر الثاني فتمثل في خفض عجز الموازنة، بعد أن بلغ رقمًا قياسيًّا نحو ٢٢٪ من الناتج المحلي. وكان يتطلب علاجه خفضه سنة بعد أخرى، ليصل في نهاية الاتفاق إلى نحو ١٪. وتطلب هذا الإجراء ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات، بفرض ضرائب جديدة كضريبة الاستهلاك ورسوم عديدة أخرى. وبدأت إجراءات الخصخصة، لهذا صدر قانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١، الخاص بقطاع الأعمال العام. وكانت مطالب الصندوق بالنسبة لهذه الأخيرة لا تقف عند الإسراع ولكن أن نبدأ بالمشروعات الكبرى بغض النظر عن أهميتها أو ربحيتها للمجتمع، وأيضًا بيع أو خصخصة أحد بنوك القطاع العام، وكان مقترحًا بنك الإسكندرية أو بنك القاهرة. ورغم هذه الصعاب بدأنا تنفيذ الاتفاق، وكان هدفنا الأساسي إسقاط الشريحة الأولى وغيرها من الشرائح فيما بعد، وإن لم يتم ذلك لاستمر الدين على حاله وبأعبائه الثقيلة نحو ١٥ أو ٢٠ سنة.

ويلزم هنا إيضاح أمر مهم، نشر في الإعلام بأقلام بعض الكتاب خلال السنوات القريبة الماضية على غير الواقع، وهو أن الاقتراض زاد خلال النصف الثاني من التسعينيات، أي خلال فترة حكومة الدكتور كمال الجنزوري، ولكن الحقيقة أنه زاد خلال فترة حكومة الدكتور عاطف صدقي، وعلى وجه التحديد خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، عندما تقرر توحيد سعر الصرف، فقد لزم معه اتخاذ بعض الإجراءات لإيقاف ما يسمى بـ«الدولرة»، أي زيادة الإقبال على بيع الجنيه المصري لشراء الدولار، لهذا زاد سعر الفائدة زيادة كبيرة حتى وصل إلى نحو ٢٠٪ على الجنيه المصري.

دفع هذا البنوك للعمل على التيسير بشكل غير آمن للإقراض حتى تتمكن من سداد

العائد للمودعين. وكان جزءًا كبيرًا منه لا يتجه إلى الاستثمار بل اتجه إلى التجارة، حيث سرعة دورة رأس المال. وعلى هذا قدمت البنوك خلال هذين العامين قروضًا كثيرة، واستمر الوضع دون ظهور مشكلة من جانب العملاء. إلا أنه خلال الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥) وبدءًا من عام (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤) عندما انخفض معدل النمو سنة بعد أخرى إلى ٥ , ٣٪ عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، فتعثر العملاء ولم يتمكنوا من السداد، لهذا زادت مشكلة عدم سداد القروض وزاد رصيد القروض المتعثرة لدى البنوك[١].

عودة إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي تم في يونيو عام ١٩٩١ واستمر ستة أشهر، لنواجه المراجعة الأولى من جانبه، للتأكد من تنفيذ ما اتفق عليه، ثم المراجعة الثانية بعد سنة. وبدأت المشكلة مع الصندوق حيث تأكد لبعثته توحيد سعر الصرف، وخفض عجز الموازنة بالمزيد من ترشيد الإنفاق والمزيد من الرسوم والضرائب، ولكن الخصخصة لم تحرك إلا قليلًا، إذ لم تتم رغم حرص صندوق النقد الدولي كل الحرص على أن يتم خصخصة أحد بنوك القطاع العام، فتوقف ذلك الاتفاق، كما ذكر من قبل. وحاولنا فيما بعد أن نعيد التفاوض مع الصندوق، وتم اتفاق جديد معه في ٢٠ سبتمبر من عام ١٩٩٣. وحاولت بعثته مرارًا إجراء خفض جديد لسعر الصرف للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، ولكن لم نوافق على ذلك. وأيضًا محاولات بديلة لخفض قيمة الجنيه المصري بما يطلق عليه Convertibility، أي يصبح الجنيه المصري قابلًا للتداول في الخارج. ولهذا الأمر مخاطر كثيرة، حيث سنواجه العديد من العملات المصرية المهربة إلى الخارج، يستخدمها الجانب الأجنبي ليدفع رسوم قناة السويس مثلًا، أو يسدد بها السائح العربي والأجنبي التكلفة، وأيضًا التوسع في الاستيراد وتقديم عملة مصرية. وعليه فهذا الطلب من جانب الصندوق كان سيؤدي فما بعد إلى المزيد من الطلب على العملة الأجنبية، لنواجه سداد الديون الخارجية أو سداد فاتورة الاستيراد للسلع الرئيسية، مما يؤدي إلى خفض قيمة الجنيه المصري إلى مستوى يصعب الحفاظ عليه. ومع كل هذه الصعاب، ظهرت رغبة في المجموعة الاقتصادية للموافقة على هذا المطلب، إلا أنني أكدت على رفض هذا الأمر لخطورته البالغة، فلم يتم ذلك.

---

(١) يرد تفاصيل هذا الأمر في الكتاب الثاني «مصر.. والتنمية» د. كمال الجنزوري ـ الطبعة الأولى ٢٠١٣، دار الشروق.

هناك بعض الأمثلة الأخرى، منها طلب الصندوق إلغاء دعم المبيدات والأسمدة خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ورفضت الموافقة على هذا المدى الزمني، وطلبت ألا يقل عن خمس سنوات، حتى لا يتأثر الإنتاج الزراعي، وأيضًا أسعار السلع الزراعية. ولكن بعد سنة أخرى واجهنا مشكلة مع الصندوق في تنفيذ الاتفاق الثاني، أي اتفاق ١٩٩٣، متمثلة في أن الخصخصة لم تتحرك بالسرعة المتفق عليها، وأيضًا فترة إلغاء الدعم على المبيدات والأسمدة. ولقد فوجئت بالدكتور يوسف بطرس يذهب إلى الدكتور يوسف والي وزير الزراعة، وأخذ منه توقيعًا على أن يكون إلغاء الدعم على المبيدات والأسمدة خلال ثلاث سنوات بدلًا من خمس سنوات. اتصلت بالرئيس لإيضاح صعوبة تنفيذ إلغاء الدعم على المبيدات خلال ثلاث سنوات بواقع الثلث كل سنة، ووافق على أن يتم إلغاء الدعم على المبيدات والأسمدة خلال خمس سنوات بدلًا من ثلاث.

ولكن للأسف قام الدكتور يوسف بطرس غالي بإبلاغ الصندوق بأن الدولة رجعت فيما اتفقت عليه، فيما يتعلق بإلغاء الدعم من ثلاث إلى خمس سنوات، فأخذ الصندوق هذا الأمر ذريعة لإيقاف تنفيذ الاتفاق الثاني، أي اتفاق ١٩٩٣. ولم يكن الإيقاف بسبب إلغاء الدعم على المبيدات والأسمدة فقط، ولكن أيضًا بسبب عدم الإعلان عن خصخصة أحد بنوك القطاع العام، والتباطؤ في هذا، وبالذات بنك الإسكندرية أو بنك القاهرة، والتباطؤ في الخصخصة بوجه عام.

قبل أن ننتقل إلى إيضاح ما تم بعد ذلك، يمكن ذكر أمرين: أولهما في إبريل ١٩٩٣، حيث تصاعد الموقف مع الجماعات الإسلامية، وقت أن كان اللواء عبد الحليم موسى وزيرًا للداخلية، ورأى أنه من المفيد التهدئة مع هذه الجماعات، وأن تتم المصالحة للحد من صور العنف، وما لها من أثر كبير على الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة الاستثمار والسياحة. واستأذن اللواء عبد الحليم موسى الدكتور عاطف صدقي ووافقه على ذلك، ولكن بعد فترة حين نشر عن محاولة للمصالحة بين الداخلية وبين بعض الجماعات الإسلامية، وعلم الرئيس بها، وهو ما كان محل رفضه لأنه رأى أن هذا

قد يعطي انطباعًا للرأي العام والجماعات أن الدولة في وضع ضعيف، فسأل الدكتور عاطف صدقي كيف تم ذلك؟ فأجاب إنه لا يعلم، رغم أن اللواء عبد الحليم موسى أكد أنه استأذنه.

وعلى هذا قرر الرئيس خروج اللواء عبد الحليم موسى من الوزارة وتعيين اللواء حسن الألفي بدلًا منه.

وثمة أمر آخر، مرتبط بتعيين الدكتور يوسف بطرس وزيرًا، فلقد كان الدكتور عاطف صدقي حريصًا كل الحرص منذ البداية على ذلك، رغم صغر سنه مع قلة خبرته لتولي مثل هذا المنصب، وكان الرئيس يرى أنه لم يتهيأ بعد للفوز بهذا المنصب، رغم محاولات رئيس الوزراء، ولكن يوم خروج اللواء عبد الحليم موسى، عرض الدكتور عاطف صدقي على الرئيس أنه إذا كنا نريد أن نرسل رسالة إلى الجماعات الإسلامية أن الدولة تملك القوة لحماية استقرار الأمة بالقانون، أن ينضم إلى الوزارة الدكتور يوسف بطرس بصفته مسيحيًا، كما أنه سيسند إليه اختصاصات محدودة.

وأذكر أنني علمت بشكل مؤكد، أن الرئيس عند أداء الدكتور يوسف بطرس اليمين لتولي المنصب، قال له إن الدكتور عاطف صدقي حاول مرات كثيرة ولكنه نجح هذه المرة، ويجب عليه أن يعلم أنه أتى مبكرًا عما يجب.

ثمة أمر آخر، حدث في أكتوبر سنة ١٩٩٣، حيث شكلت حكومة جديدة صاحبت مدة جديدة للرئيس، وهنا لم ينس الدكتور عاطف صدقي، وهو يحاول منذ البداية ألا أكون معه في التشكيل الوزاري الأول عام ١٩٨٦، وفي التشكيل الوزاري الثاني عام ١٩٨٧، عندما نجح في سحب وزارة التعاون الدولي. وحاول تلك المرة محاولة أخرى، إذ رأى أن يشكل ما يسمى بالمجلس الأعلى للتخطيط، مع إلغاء وزارة التخطيط، ويكون رئيس الوزراء رئيسًا لهذا المجلس. هذا الخبر نشر في جريدة واحدة وطبعة واحدة هي جريدة الجمهورية. قرأته صباحًا، فطلبت السيد أحمد رضوان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، وسألته عنه، قال: لا أعلم، ولكن ربما يكون هذا حدث فعلًا.

فطلبت الدكتور عاطف صدقي، وبعد ساعات تمكنت من الوصول إليه، فقال:

ـ أنا فعلت ما طُلب مني، اسأل زكريا عزمي.

وكان متصورًا أنني لن أسأل، وطلبت زكريا عزمي فورًا، فقال هذا الأمرلم يطلبه الرئيس.

المهم رجعت إلى الدكتور عاطف صدقي، وسألته لماذا فعلت ذلك؟ لقد مضت سنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣، وكنت لك أخًا وزميلًا رغم الشكوك التي تحملها في نفسك منذ البداية. كنت حريصًا أن أساندك أكثر من أقرب الناس إليك، ولتعلم أن الدكتور محمد الرزاز حينما أتى معك وزيرًا للمالية عام ١٩٨٦، كنت أذهب إلى مكتبه قبل إعداد الموازنة العامة في صورتها النهائية خلال السنوات ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨ لأساعده في إعدادها، خاصة الجداول الرئيسية لها، لأنه كان حديثًا على وزارة المالية في ذلك الوقت، وكان بها من رأى أحقيته بالوزارة منه، وبعد ذلك تمكن من أن يقوم بهذا العمل بمفرده. وهناك أدلة كثيرة للمساندة لك في كثير من المواقف، ولكن لا أعلم لماذا هذا الشك وهذا الضيق المستمر بي، حتى يأتي اليوم وأنا نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط لسنوات، لتنتزع الوزارة وإعطائي منصبًا وهميًّا كنائب لرئيس المجلس الأعلى دون وجود رسمي وفعلي لوزارة التخطيط، وإنما أمانة عامة للمجلس. وقد لا تعلم وربما تعلم أن كل ما هو لديَّ من سلطات لتوجيه الاستثمارات إلى كل أجهزة الدولة أساسها سلطاتي كوزير للتخطيط، وإن كان الأمر غير ذلك فلا يمكن لي أن أوقع أي قرار جديد لأي جهة في الدولة، فلماذا هذا كله؟ سكت الدكتور عاطف صدقي ولم ينبس، ولم يتحقق ما سعى إليه وتغير التشكيل الوزاري لأبقى نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتخطيط.

نعبر الزمن قليلًا لنصل إلى مارس ١٩٩٥، وكنا كمجموعة اقتصادية والدكتور عاطف صدقي في لقاء مع الرئيس، لنعطي لسيادته فكرة عامة عن الموازنة، وكان هناك رغبة لدى الرئيس أن نسرع الخطى في الإعداد، وسأل الدكتور عاطف صدقي: متى يمكن أن تنتهي الصورة العامة للموازنة حتى أحيلها والخطة إلى مجلسي الشعب والشورى؟ فأخبره أن الأمر يتطلب فترة لا تقل عن عشرة أيام، رغم ما كان يعلمه من أنها أعدت وجاهزة للإحالة.

والتقينا في مساء نفس اليوم بمجلس الوزراء، وأذكر في تلك الليلة أن كان معنا الدكتور عاطف صدقي، والدكتور يوسف بطرس، والدكتور عاطف عبيد، وهو بطبيعته لا يتدخل في الأمور بصفة عامة، والدكتور الرزاز وكان معه وكيل أول الوزارة السيد ممتاز السعيد. وعمومًا ترتكز الموازنة في إعدادها على أربعة جداول رئيسية تحدد الصورة العامة. فتركت الدكتور يوسف بطرس والدكتور عبيد والدكتور الرزاز مع الدكتور عاطف صدقي. الأول يسعى إلى الحصول على قرار السفر إلى الخارج، والآخران يتحدثان معه في مواضيع شتى، وأخذت السيد ممتاز السعيد إلى جانب القاعة وراجعت معه الجداول الرئيسية للتأكد من بنود المصروفات وأيضًا بنود الإيرادات وقدر العجز الذي كان بحجم معين استهدف له. روجعت بنود الإيرادات وعدلت سواء بالخفض أو الارتفاع، وأيضًا تم ذلك للمصروفات مهتديًا بالتقديرات المتوافرة لذلك في تفاصيل الخطة السنوية، ووفقًا للخبرة المتراكمة لي والحمد لله في المجال الاقتصادي والمالي لفترة تزيد على عقدين. خلال ساعات قليلة تحددت الصورة العامة المأمولة. وطلبت من السيد ممتاز السعيد أن يعد كشوفًا جديدة على وجه السرعة وفقًا للأرقام التي راجعتها معه، مع إعداد خمس صور من هذه الجداول. وانتهى الإعداد في منتصف الليل، وكان الدكتور عاطف صدقي ما زال يجلس بعد انصراف كل من الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس، ولازمه الدكتور الرزاز، لأنه كان من عادته البقاء حتى عودة الدكتور عاطف صدقي إلى منزله. أخبرت الدكتور عاطف صدقي أننا انتهينا إلى الصورة المقبولة بالشكل الذي يحقق المستهدف حيث يبلغ العجز ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وابتسم وقال: طيب، وقلت: هل أنت موافق؟ قال: نعم، فقلت: فلتكن هذه الصورة لك، وصورة للدكتور الرزاز، وتركت صورتين لكل من الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس، وأبقيت صورة معي، لتوقعي سؤال الرئيس لاهتمامه بسرعة الانتهاء من إعداد الموازنة أن يسأل أيًّا منا فنخبره بإتمامها.

صباح اليوم التالي، طلبني الرئيس للقاء، وسأل عما تم في مشروع الموازنة فأخبرته أن الإعداد تم فعلًا، فطلب إليّ أن أوافيه به وعرضت عليه الأمر، وعند الانتهاء لم يقل شيئًا إلا أنه ابتسم.

وبعد شهور قليلة، وعلى وجه التحديد في ٢٥ يونيه وقع حادث أديس أبابا وكان مؤلمًا للجميع، ولكن لاحظت بعد عودة الرئيس في شهري يوليو وأغسطس، أن بدأ العد التنازلي لبقاء حكومة الدكتور عاطف صدقي، حيث أخذ يسألني عن بعض الأمور ويسأل غيري من الوزراء دون علم رئيس الوزراء.. رغم هذا وقع في خلد الدكتور عاطف صدقي قناعة في حكم اليقين، بأنه باق فترة أخرى، لا تقل عن ثلاث سنوات، وكان يذكر لنا هذا كثيرًا، فمثلًا يقول: إن الرئيس طلب منه أمورًا يتطلب إنجازها ثلاث سنوات أخرى.

تصاعد نهب أراضي الدولة.. والتصدي لها

وفي نهاية عام ١٩٩٥، لاحظت أن وزارة التعمير بدأت التحرك في إقامة ما يسمى بالقاهرة الجديدة، لتشمل التجمعات رقم واحد واثنين وخمسة، فأسرعت بإعداد مذكرة بصفتي وزيرًا للتخطيط للعرض على مجلس الوزراء، في سجلات مجلس الوزراء. ولقد أوضحت أن الأمر في منتهى الخطورة فلا يمكن أن تتسع القاهرة لأكثر مما هي عليه الآن، فوفقًا للبيانات عن البنية الأساسية وخاصة الصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء، لم يغط الحيز العمراني لمنطقة مصر الجديدة بأكملها والتي بدأ التعمير والبناء بها منذ ما يقرب من مائة سنة إلا نحو ٦٧٪، ومنطقة مدينة نصر التي بدأ البناء بها منذ نحو خمسة وعشرين عامًا، لم تصل البنية الأساسية بها إلا إلى نحو ٢٧٪، فكيف يضاف إلى القاهرة الكبرى مساحات أخرى تحت مسمى القاهرة الجديدة، فأصدر مجلس الوزراء قرارًا في ١٨ أكتوبر ١٩٩٥، ينص على إيقاف العمل في التجمعات المشار إليها، كما قرر عندما تبين أن بعض الأفراد أو الهيئات سدد بعض الأموال لشراء بعض الأراضي أن تعاد فورًا إلى أصحابها.

يعتبر شهرا نوفمبر وديسمبر ١٩٩٥، نهاية فترة الدكتور عاطف صدقي ولكن لم يكن أحد منا يعلم ذلك، إذ وصلت الأمور إلى مرحلة من عدم الرضا في الشارع المصري.. إثر ركود بسبب تدني معدل النمو في ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى نحو ٣,٥٪، وهو لا يمثل زيادة مقبولة إذا وضعنا في الاعتبار معدل نمو السكان، بما يعني عدم ارتفاع مستوى

المعيشة. لهذا عقدت أربعة لقاءات متتالية على فترات قصيرة، كل أسبوع وعشرة أيام برئاسة الرئيس. الاجتماع الأول كان بحضور الدكتور عاطف صدقي والدكتور عاطف عبيد والدكتور محمد الرزاز والدكتور يوسف بطرس وأنا، وسأل الرئيس عن الوضع الاقتصادي، فأوضح الجميع أن الوضع طيب، لكني أبديت أن الأمر ليس بهذا الشكل، فيكفي تدني معدل النمو، مما يعني ضعف معدل التشغيل ومحدودية إضافة عمالة جديدة، كما يعني أن الإنتاج من مختلف السلع والخدمات محدود، ويؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار.

لقد استنفذ كل ما أمكن من إضافة موارد جديدة في صورة رسوم أو ضرائب. ويكفي أن أعطي مثلًا واحدًا: أن الدكتور الرزاز فرض جمارك على الصناديق التي تأتي من الخارج بما فيها توابيت الموتى.

وبعد أسبوع، عقد الرئيس اجتماعًا ثانيًا بحضور ذات المجموعة وتكرر ما حدث في الاجتماع الأول، أكد الجميع على سلامة وكفاءة أداء الاقتصادي القومي إلا أنني لم أحد عما قلت. ويعلم الله وحده، أنني لم أستهدف إطلاقًا أي هدف شخصي، ولكني أبدي ما اقتنعت به من أجل صالح الوطن، وهو ما كنت أعلنه دائمًا في لقاءاتنا التي لم يحضرها الرئيس. لقد طلبت منهم كثيرًا أن نعيد النظر في إيقاف هذا العبء المتزايد بسبب فرض رسوم وضرائب، وبما يسهم في التشجيع على الاستثمار والتصدير، ويتيح فرص عمل جديدة ويزيد من القوة الشرائية للمجتمع. أوضحت هذا لهم من قبل، كما أوضحته أمام الرئيس فيما بعد. وتكرر الأمر في اجتماع ثالث، وفي تلك المرة أذكر أن الدكتور عاطف عبيد قال للرئيس تعليقًا على ما قلت: بأن الأمر ليس بهذا السوء، ولكن هناك استشراقة لا بد أن نذكرها.. وقبل أن يستكمل قال الرئيس: أنا أحب أن أسمع الغم الذي يقوله كمال ولا أحب أن أسمع الاستشراقة طالما لم تقدم دلالاتها.

في مساء يوم اللقاء الثالث، طلبت الرئيس وقلت: أنا آسف لأنه من خلال اللقاءات الثلاث الماضية كنت نشازًا، فقال: ماذا تطلب؟! قلت: أستأذن ألا أتكلم، أنا أطلب أن أختزن الشهادة في نفسي! فقال: تكلم ولا داعي لغير ذلك.

تم عقد اللقاء الرابع، وأذكر أنني لم أتكلم حتى نهاية الاجتماع، فقال الرئيس لك تعليق ـ رغم أنني لم أرفع يدي طالبًا لذلك ـ قلت: لا أحب أن أصبح مصدر إزعاج، ولكن ما زلت عند رأيي، الأمور في حاجة إلى حركة، وهذا معناه تشجيع الاستثمار، فتح أبواب الإنتاج حتى يتاح للمجتمع فرص عمل جديدة، ليعمل فيها شبابنا سواء من خريجي الجامعات أو من المستوى المتوسط أو أهل الحرف، حتى يتغير ما نحن فيه، ويرتفع معدل النمو بعد ما حدث به من انخفاض.

قبل أن ننهي عهد حكومة الدكتور عاطف صدقي، وننتقل إلى بداية ١٩٩٦ وحكومة جديدة شرفت برئاستها، لا بد أن أذكر بعض الأمور التي كان لها أثرها على الكثير من المواطنين، وهم من أودع أموالًا فيما سمي بشركات توظيف الأموال، والتي رتبت قضية كان لها آثار سلبية شديدة على عائلات وأسر عديدة، وأذكر أن بدأ الحديث عن هذا الأمر في نهاية عام ١٩٨٨.

كانت الصحافة تنشر والحكومة تجتمع وتعلن، أنها بصدد إصدار قانون جديد ينظم توظيف الأموال. طلبت في الاجتماع الأول من الدكتور عاطف صدقي أن ننتهي من إصداره في أيام قليلة، وتجريم هذه الأمور، وتوفير الضمانات اللازمة للمحافظة على أموال المودعين. ولكن للآسف، وكشأن أمور أخرى، طالت المدة عدة شهور حتى صدر القانون وبدأ تطبيقه في أوائل عام ١٩٨٩.

تبين حينما صدر القانون، أن عددًا من أصحاب شركات التوظيف، حَوّل إلى الخارج مئات الملايين من الدولارات خلال الشهور التي سبقت صدوره. وأعتقد أنه لو صدر القانون في الشهر الأول من بداية الحديث عن توظيف الأموال لأمكن تجنب خروج هذه الأموال، وعولجت مشاكل المودعين بشكل أفضل. ولكن استمرت معاناة المودعين لسنوات طويلة، بعد أن دمرت بيوتًا وأسرًا كثيرة، حيث تلاشت مدخرات الكثيرين الذين أغراهم الربح العالي، ولم يفطنوا إلى حقيقة اللعبة التي تتلخص في «تلبيس طاقية ده لده»، أي أدفع الربح المبالغ فيه من أموال المودعين الجدد وهكذا، وطبعًا عند أول تعثر تنكشف الشركة وتضيع الأموال.

كان التباطؤ خطأ الحكومة، وقد عانى المودعون من هذا الخطأ، فكيف يتصور

البعض أن هذه الشركات يمكن لها أن تحقق أرباحًا يسمح لها أن تدر عائدًا يصل إلى ٣٥٪. وكان هناك أطراف أخرى ساهمت في أخطاء هذه الشركات، حيث ظهر بعض المسئولين في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة للإعلان عن نشاطها، واستغلت هذه الشركات الدين في دعايتها عن الربح الحلال.

المشروع القومي لتنمية سيناء

قبل أن أنتقل إلى أول يناير ١٩٩٦ والحكومة الجديدة، أعود إلى الوراء قليلًا وعلى وجه التحديد سبتمبر ١٩٩٤، حيث أعدت اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء برئاستي كنائب رئيس الوزراء ورئيس التخطيط «**المشروع القومي لتنمية سيناء**»، وتمت الموافقة عليه من مجلس الوزراء، ثم مجلسي الشعب والشورى. ولقد ارتكز هذا المشروع على الدراسات والأبحاث التي أعدت خلال السنوات العشر السابقة، والتي قامت بها مختلف الوزارات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية ومراكز البحث العلمي. واستهدف المشروع مدى زمني لتنفيذه يبدأ من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٧ بتكلفة استثمارية تبلغ نحو ٧٥ مليار جنيه، لتحقيق تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية لسيناء، بما يسمح بزيادة السكان إلى نحو ثلاثة ملايين، وبما يحقق أمنًا قوميًّا للجبهة الشرقية لمصر، فانتشار السكان على ربوع سيناء يمثل الأمن الحقيقي.

لم تكن البداية تقديم هذا المشروع إلى كل من مجلس الوزراء ومجلسي الشعب والشورى في سبتمبر ١٩٩٤، ولكن كانت مبكرة عن ذلك. ففي العام الأول من الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) كان من الأهداف الرئيسية لها، الخروج من الوادي القديم بعد مدة لا تزيد على عشر سنوات، فتحدد في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، إصلاح أوضاع الوادي القديم، وأعطيت الأولوية للبنية الأساسية كالطرق والكباري والموانئ ومياه الشرب والصرف الصحي وبناء محطات الكهرباء. واستهدف مع هذا وفي نفس الوقت الخروج تدريجيًّا إلى الصحراء الشرقية والغربية. ويؤكد هذا أنه تم رصف شبكة طرق لأطوال أحد عشر ألف كيلو متر في سيناء، منها ستة آلاف كيلو متر في شمال سيناء، وخمسة آلاف في جنوبها، كما وصلت الكهرباء إليها وإلى الصحراء الغربية. ولنذكر في هذا السياق أنه عند بداية مشروع

توشكى في ٩ يناير ١٩٩٧، كانت الكهرباء متوفرة في الموقع خلال مدة لم تزد على خمسة وسبعين يومًا.

لهذا أعد وقدم المشروع القومي لتنمية سيناء، ليبين ما تم منذ عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٤، وما نستهدفه لهذه البقعة الغالية في المستقبل، في وثيقة يتم بها التزام كافة الجهات المنفذة لها.

رئاسة مجلس الوزراء

نعود إلى نهاية عام ١٩٩٥في الأيام الأولى من عام ١٩٩٦، وعلى وجه التحديد مساء اليوم الثاني من يناير عام ١٩٩٦، تم تحديد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الدكتور عاطف صدقي، بناءً على طلب الرئيس. وذهبنا إلى مجلس الوزراء دون أن نعرف السبب، لأنه كان فجائيًّا لم نخطر به إلا عند الساعة الرابعة، والتقينا في المجلس في السادسة، ومرت نصف ساعة دون أن يدخل الدكتور عاطف صدقي، وحوالي الساعة السادسة والنصف دخل وتلا مباشرة استقالة الحكومة، وبعد الانتهاء جلسنا دون تعليق، إلا أن الدكتور عاطف صدقي سأل: ماذا نفعل؟! فقال السيد صفوت الشريف: ممكن أن تخبر الرئيس أن الحكومة قدمت استقالتها.

حدث في هذه اللحظة أمر كان وقعه شديدًا على أعصابي، حيث أتى السيد نور فرغل مدير المراسم بالمجلس ليهمس في أذني أن أطلب زوجتي فورًا بالمنزل.. كانت هذه المرة الأولى التي تطلبني فيها خلال اجتماع المجلس أو في الوزارة، فاعتقدت أن شيئًا جللًا حدث في بيتي، وشعرت أنني غير قادر على الوقوف، ولكن حاولت جاهدًا أن أقف وذهبت مسرعًا إلى موقع التلفون ـ رغم أنه على بعد أمتار قليلة ـ في وقت كأنه الدهر. طلبت المنزل خوفًا مما يكون قد حدث، وسمعت زوجتي تقول شيئًا آخر غير ما خشيت منه، بأن السيد جمال عبد العزيز سكرتير الرئيس طلبني لأتصل بك في المجلس لتذهب إلى الرئيس الساعة السابعة. شكرت الله ولم أعد إلى قاعة مجلس الوزراء وخرجت فورًا. وقابلت الرئيس في الساعة السابعة، وفي بداية المقابلة قال مباشرة: كمال ستشكل الوزارة فكر فيمن يدخل ومن يخرج. وقد شعرت من الحديث أن النية متجهة إلى الإبقاء على القدامى وهم كثر. ذهبت إلى مكتبي واختليت بمفردي ساعة من الزمن أطلب العون من الله، وقررت أنه إذا كان

الأمر كذلك، فيكفي تغيير المجموعة الاقتصادية، لأن المجموعة الاقتصادية السابقة خاصة وزارة المالية وقت الدكتور الرزاز كانت بالنسبة لعامة الشعب وزارة أعباء ورسوم وضرائب. لهذا طلبت الدكتور محيي الغريب، وكان رئيسًا لهيئة الاستثمار، ليكون وزيرًا للمالية، والسيد ظافر البشري وكان نائبًا لرئيس بنك الاستثمار القومي، ليكون وزيرًا للدولة للتخطيط والتعاون الدولي، والدكتور أحمد الجويلي ليكون وزيرًا للتجارة والتموين، وأقصد بالتجارة تجارة داخلية وخارجية، وكان منصبًا جديدًا، حيث رأيت أن الفصل بين التجارة الداخلية والخارجية لا يخدم كلًّا من الطرفين، والدكتورة نوال التطاوي، وكانت رئيسة لبنك الاستثمار العربي لتولي منصب وزير الاقتصاد. وكان مطلوبًا أن يستمر الدكتور يوسف بطرس، فبقي وزير دولة للشئون الاقتصادية، وأيضًا المستشار طلعت حماد، وكان رئيسًا لمحكمة الجيزة، وتولى منصب وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة. وكنت حريصًا على المتابعة، فلا يكفي أن تصدر قرارات على مستوى اللجان الوزارية أو مجلس الوزراء، بل لا بد من تنفيذ هذه القرارات، ولا يتحقق ذلك إلا بالمتابعة الفعالة. وكانت هذه الوظيفة موجودة في منتصف السبعينيات، حيث كان بالتشكيل الوزاري وزير لشئون مجلس الوزراء والمتابعة، حيث كان اللواء عبد الفتاح عبد الله يشغل هذا المنصب عام ١٩٧٢ في حكومة إعداد الدولة للحرب برئاسة الرئيس محمد أنور السادات. وأضيف لهذا العدد القليل من الوزراء الجدد المهندس سليمان رضا، وكان رئيسًا لشركة الألمونيوم ليصبح وزيرًا للصناعة. أي أن عدد الوزراء الجدد لم يتجاوز عدد الأصابع، في حين تجاوز بحكومة الدكتور عاطف صدقي الخمسة عشر وزيرًا. تم لقاء الوزراء القدامى والجدد مساء يوم٢ يناير وصباح يوم ٣ يناير، وعرض الأمر على الرئيس وتقرر حلف اليمين يوم ٤ يناير لهذه الوزارة.

بدأ العمل، وبحكم طول عملي الوزاري كوزير ثم نائب رئيس الوزراء وتعاملي مع رؤساء الوزراء الدكتور فؤاد محيي الدين، والفريق كمال حسن علي، والدكتور علي لطفي، والدكتور عاطف صدقي، أتيح لي أن أحدد الأهداف والمسارات إليها، مراعيًا عدة أمور ضرورية لا بد من وضعها موضع التنفيذ الفوري، يأتي في مقدمتها توفير الألفة والعلاقة الطيبة بيني وبين الوزراء، رغم علمي أن بعضهم لم يكن سعيدًا

باختياري رئيسًا للوزراء، ومن هؤلاء من كانوا على اتصال بالرئاسة وزكريا عزمي، وأذكر منهم: صفوت الشريف، وعاطف عبيد، ويوسف والي، ويوسف بطرس غالي، ومحمد إبراهيم سليمان، وكمال الشاذلي.

الصبر.. التوافق.. المصالحة.. احترام القانون

لقد تطلب الأمر قدرًا كبيرًا من الصبر والجهد والعمل، وقررت أن يعقد مجلس الوزراء يوم الأربعاء من كل أسبوع في تمام الساعة العاشرة ليستمر بضع ساعات، لأن هذه الفترة كافية أن نتناقش ونصدر قرارات. وتحققت الألفة والتعاون من خلال الاجتماعات المتتالية الجادة، وإتاحة الفرصة للجميع ليبدي رأيه أو تعليقه. وقد حرصنا على استمرار اللقاء كل أسبوع يوم الأربعاء الساعة العاشرة. وكان اجتماع مجلس المحافظين يوم الأربعاء الرابع من كل شهر، بحضور عدد من السادة الوزراء، وامتدت مدة الوزارة إلى ٤٥ شهرًا، عقد مجلس الوزراء خلالها ١٣٥ جلسة، ومجلس المحافظين ٤٥ جلسة، دون تأجيل أو تأخير.

وفي نفس الوقت، تقرر إعداد خمسة عشر برنامج عمل، تشمل كل ما يتعلق بالأداء الاقتصادي والاجتماعي، بدءًا من الزراعة إلى الصناعة والبترول والكهرباء والنقل والمواصلات والتجارة والمال والسياحة والإسكان والتعمير والتعليم والصحة والإعلام والثقافة والشباب والرياضة والعدل والأمن. وتحدد الوزير المختص للإشراف على برنامج معين ويُضم له من يراه من الوزراء الآخرين، أو من أي من الخبراء خارج مجلس الوزراء، وعلى أن تعطى فترة لكل من الزملاء ليعد تقريرًا في مدة محددة، يعرض على مجلس الوزراء البرنامج ومحدداته والمشاكل التي تواجهه والموارد المطلوبة. وكان الغرض من ذلك مناقشة ومشاركة كل الوزراء في اتخاذ القرارات، وكان من شأنه أيضًا إجراء توزيع العمل، بحيث أصبح لكل من الوزراء واجب بالإضافة إلى مزاولة اختصاصاته وعمل يلزم المشاركة فيه مع باقي الوزراء.

بهذه الصيغة، أصبح الكل يعمل ويشارك مع الآخرين، وهناك لقاء كل أربعاء ولقاء كل مدة محددة لمناقشة أحد البرامج. هذا هو الأمر الذي شغلني منذ اليوم الأول، وهو تحقيق التوافق والتعامل المشترك بين الوزراء، وزيادة عوامل الرضا والتقارب،

والمناقشة الخلاقة بين الوزراء وبين رئيس الوزارة، وإشاعة روح من الصفو والتجانس دون أي تعكير محتمل.

أما الأمر الثاني، فهو فيما أعلنته منذ اليوم الأول، عن المصالحة مع الشعب المصري، والمصالحة تعني بدء تخفيف ما أثقل كواهله، والارتفاع بمستوى المعيشة والدخول، بشكل يختلف كليًّا عما جرى من قبل.

فأعلنت الحكومة أنه لا ضرائب ولا رسوم جديدة أو زيادة فئاتها خلال السنوات المقبلة، وتم إلغاء كل الرسوم التي فرضت دون سند قانوني.. إعمالًا بأنه لا رسم ولا ضريبة إلا بقانون.

وكان هناك بعض أحكام المحكمة الدستورية، لم تنفذها الحكومة السابقة، مثل إلغاء الضريبة على الدخل للعاملين خارج مصر، وتبين أن حصيلة هذه الضريبة بلغ نحو ٣٢٠ مليون جنيه، فأعلنت الحكومة إعادة هذه الأموال لأصحابها، وفعلًا أعيدت الأموال في مدة لم تتجاوز سنة لكل من سبق أن سدد هذه الضريبة وأُعفي كل من لم يسدد بعد. ورافد آخر للمصالحة كان ضريبة الأرض الفضاء، إذ حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستوريتها ولكن لم تنفذ الحكومة السابقة حكم المحكمة، ولقد تبين أن حصيلة تلك الضريبة نحو ٢٨٠ مليون جنيه، وأعلنت الحكومة إعادة هذه الأموال إلى الذين سددوها من قبل، وتم حصر الذين سددوا هذه الضريبة وأعيدت إليهم خلال سنة ونصف السنة.

ثم ظهر أن بعض المبيدات التي وزعت على المزارعين لمحصول القطن كانت غير فعالة، وتدهور معها إنتاج القطن، وقد تبين أن تكلفة المبيدات في مجموعها نحو ٢٢٠ مليون جنيه، ودفع المزارعون نصف هذا المبلغ أي حوالي ١١٠ ملايين جنيه، وتقرر رد هذه الأموال للمزارعين خلال فترة لم تتجاوز أسبوعًا، تلك هي المرة الأولى في تاريخ الحكومات المصرية التي ترد أموالًا تم دفعها.

من المصالحة أيضًا، شعور المواطن بمدى الحسم والجدية وانضباط الحكومة الجديدة، فكان لا بد أن يشاهد المواطن المصري شيئًا جديدًا، وأن يتأكد أن أي قرار إنما يصدر لصالحه، وأن ما يصدر من قرارات ينفذ فعلًا وفورًا. وكان اجتماع مجلس

الوزراء، ينتهي ظهر الأربعاء ويصل مكاتب السادة الوزراء صباح السبت التالي كل قرارات المجلس، وعلى كل وزير التنفيذ فورًا، لما تم إصداره من قرارات تقع في اختصاصه.

الحكومة .. ومجلس الشعب

أما الأمر الثالث، فكان العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الشعب، وكانت علاقة لابد لها من مراجعة، فعلاقة عضو مجلس الشعب، بأي وزير قد يغلب على بعضها المصلحة الشخصية، كطلب بعض التأشيرات للعلاج أو الحج أو للبناء أو لغير ذلك من الأمور المتعلقة بدوائرهم سواء كان المطلب شرعيًّا أو غير شرعي، وحينما يقف الوزير أو رئيس الوزراء للحديث في المجلس لا يسمعه أحد، كان هذا هو الاهتمام الأول والأخير. وأمور أخرى كثيرة كانت تحدد العلاقة بين أعضاء مجلس الشعب وأعضاء مجلس الوزراء.

هذه العلاقة، رأيتها عن كثب حين كنت وزيرًا ونائبًا لرئيس مجلس الوزراء لمدة تقترب من خمسة عشر عامًا.. لهذا قررت أن أواجه هذا السلوك من أول يوم. فبعد تشكيل الوزارة بأسبوع، تقرر إجراء لقاء في الحزب سمي لقاء النادي السياسي للحزب، كان يتم يوم السبت من كل أسبوع، خلال فترة انعقاد جلسات المجلس. وفي الأسبوع الأول وقفت بينهم ورحبوا بي، وقلت: أنا منكم، مواطن بسيط، وأنتم تعلمون جيدًا أنني عشت في الريف المصري، وأعلم تمامًا المعاناة الموجودة في القرى والنجوع والحواري والأحياء الشعبية والعشوائيات، ولكن أريد ألا تغضبوا عندما أعلن اليوم، أنني لن أوقع لأحد طلبًا داخل قاعة مجلس الشعب، كما سأطلب من الوزراء إجراء ذلك كتقليد تتبعه الوزارة.

وأعلنت، أنه عند انعقاد المجلس سأحضر بمكتبي بالمجلس من الثامنة صباحًا لمدة ثلاث ساعات قبل انعقاد جلسات المجلس، ومن معه طلب يمكن مقابلتي فورًا. قوبل ما قلته بشيء من عدم رضا، ولكن استمر الأمر لشهر أو شهرين وقبلوا الوضع الجديد على مضض.

وكانت هناك قضايا كثيرة، موضع احتكاك بين مجلس الشعب ومجلس الوزراء أذكر منها ما يلي:

القضية الأولى: تتعلق ببعثة الحج لعام ١٩٩٥م، وهو العام الأخير لحكومة الدكتور عاطف صدقي حيث بلغ أعضاؤها نحو ٢٠٠ عضو، منهم نحو ١٥٠ عضوًا من مجلس الشعب. فكان مهما أن أصحح ذلك، فاختُصرت بعثة الحج لعام ١٩٩٦م إلى ٢٧ عضوًا فقط، دون أن يكون بها أي عضو من مجلس الشعب، وأخبرت الدكتور أحمد فتحي سرور بذلك، موضحًا أنه إن كان يرغب أحد الأعضاء الحج فعليه أن يفكر في وسيلة أخرى.

القضية الثانية: ما يسمى بتأشيرات الحج، حيث كان يخصص لكل من أعضاء مجلس الشعب سنويًا ما بين ٨ إلى ١٠ تأشيرات لقضاء فريضة الحج. وكان هناك ما يشير إلى احتمال أن يقدمها البعض لمن يرغب من أفراد الدائرة بمقابل مادي، فقررت فورًا إلغاء تخصيص تأشيرات لأعضاء مجلس الشعب.

القضية الثالثة: تكمن في توصيات بعض أعضاء المجلس سواء للالتحاق بكلية الشرطة أو للعمل بالنيابة، فطلبت من وزير الداخلية حينذاك اللواء حسن الألفي والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل، عدم الاستجابة لأي من هذه التوصيات مهما كانت مكانة العضو.

القضية الرابعة: كانت قضية التوصيات بالعلاج على نفقة الدولة داخليًا وخارجيًا. حيث طلبت من كل المسئولين عدم النظر إلى أي طلب للعلاج، إن قدم وفقًا لتوصية، ويمكن لمن يريد العلاج على نفقة الدولة أن يرسل الطلب مباشرة إلى مجلس الوزراء، ويحال فورًا إلى المستشار الطبي للمجلس دون النظر إلى أي توصية.. لقد سعيت إلى تنفيذ ذلك.. رغم متاعبه.. وكان الأيسر أن أغض الطرف عنه، ولكن ذلك لم يكن طريقي ولا طريقتي!

القضية الخامسة: تتعلق بمعهد التعاون، حيث كانت استمارات الالتحاق بالمعهد، يحصل عليها مسئولون في بعض المصالح الحكومية وأعضاء مجلس الشعب وبأعداد كبيرة جدًّا. وكان المعهد يلتحق به نحو ١٥ ألف سنويًّا، وبدأ البعض يتربح من هذه

الاستمارات، فقررت تخفيض هذا العدد إلى ثلاثة آلاف لأن الطلب على خريجي هذا التخصص قل إلى حدٍّ كبير، وأن يتم قبول الطلاب عن طريق مكتب التنسيق للجامعات، ولا تمنح استمارات لأعضاء مجلس الشعب أو غير أعضائه.

وكانت هناك مخالفات سنوية لزراعة الأرز، حيث يتم تحديد مساحات معينة في محافظات معينة، لم يلتزم بها بعض المزارعين، ووصل الأمر إلى أن بعض المحافظات في وسط وجنوب الدلتا كانت تزرع الأرز لربحية المحصول رغم المخالفة القانونية، وشكل هذا عبئًا كبيرًا على الموارد المائية. وكان الهدف من زراعة الأرز بشمال الدلتا هو تنقية التربة مما تحتويه من نسبة عالية من الأملاح، باعتبار أن في عملية زراعة الأرز غسيل للتربة السطحية. وكان الانتشار خارج المحافظات المستهدفة يدعمه عدد من أعضاء مجلس الشعب، وفي أحيان كثيرة تتم هذه المخالفات وتأتي بعض المناسبات، خاصة مناسبات الانتخابات أو غيرها، وتصدر قرارات بالإعفاء من المخالفات. لذلك أعلنت قبل موعد زراعة الأرز من خلال وزير الري، أن لا رجعة في المساءلة عن المخالفات، وترتب على ذلك خفض مساحة زراعة الأرز فعليًّا إلى مليون فدان بعد أن كانت تصل إلى نحو مليون وسبعمائة ألف فدان سنويًّا من قبل.

كانت هذه بعض الأمور والقضايا، التي واجهتها بحسم منذ الأيام الأولى من الوزارة أي منذ أول يناير ١٩٩٦م، وتحقق والحمد لله التوافق والتعاون والألفة بين أعضاء مجلس الوزراء، والمصالحة مع المواطن بعد أن واجه العديد من الأعباء خلال السنوات السابقة، واحترام الوقت، ثم إيجاد أفضل علاقة مع مجلس الشعب تحقيقًا للصالح العام والعدالة الاجتماعية.

العلاقة مع مؤسسة الرئاسة: واقصد العاملين في الرئاسة سواء الأمانة أو الديوان الجمهوري ولا أقصد الرئيس نفسه. لقد لاحظت عن كثب خلال السنوات الطويلة المنقضية مع رؤساء الوزراء السابقين، طريقة معاملة مؤسسة الرئاسة مع بعضهم، وكنت لا أحب أن تستمر مثل هذه المعاملة معي. ويكفي أن أذكر ما حدث في اليوم الثالث أو الرابع من تشكيل الوزارة، إذ كنت مع الرئيس، وبعد انتهاء اللقاء رافقته إلى خارج المبنى، وقرب السيارة وقف يتكلم وأنا أنصت، وجاء أشرف بكير أمين أول الرياسة،

يلمس كتفي لإنهاء الكلام، نظرت بعيدًا.. لاحظت زكريا عزمي واقفًا يهز رأسه إليه ليفعل ذلك. وبعد أن غادر الرئيس استوقفت زكريا وقلت له: أنا إنسان بسيط والمنصب لن يغيرني سواء كنت محافظًا أو وزيرًا أو رئيس الوزراء أو حتى موظف بسيط، لا تفعل ما فعلت لأني أعرف أن أشرف بكير لا يشير إليّ بالانصراف إلا بطلب منك، لا تفعل ذلك ثانية، لأني أعلم تمامًا متى أتكلم ومتى تنتهي المقابلة.

وكانت هذه البداية منذ اليوم الأول، واستمر الاحترام المتبادل والتعامل على أسس واضحة، وإن كنت اعتقد أن الدكتور زكريا عزمي قبل الأمر على مضض.

العلاقة مع الحزب: من المهم أن أذكر ولو القليل عن هذه العلاقة، فمسمى حزب الحكومة أو حكومة الحزب كان أمرًا صعبًا. فعملي في المجال السياسي يرجع إلى مدة طويلة سبقت، وكان رأيي المعلن والصريح أن الحزب حزب، والحكومة حكومة، وظيفة الحزب معروفة ووظيفة الحكومة معروفة، فلا ينبغي أن يتداخل عمل الحزب أو يجور على عمل الحكومة، كما لا يجوز للحكومة أن تجور على الحزب... المطلوب أن تأخذ الحكومة في اعتبارها المبادئ العامة لسياسات الحزب موضع الاعتبار طالما مثّل الأغلبية. ويتم العمل في إطار نظام يقوده الجهاز التنفيذي للدولة.

منذ البداية، كان واضحًا كل الوضوح لمجلس الوزراء ولرئيس مجلس الوزراء والحزب بكوادره وأمينه العام يوسف والي وأعضاء المكتب السياسي وأعضاء الأمانة العامة، أن يتم التعامل باحترام متبادل، ولكل منا وظيفته. كان لابد من تحديد ذلك منذ البداية. وساد المجتمع قدر من الارتياح.

بعد مدة وجيزة، لزم تقديم البيان الأول للحكومة، وعلى وجه التحديد في ٢٣ يناير ١٩٩٦. وكان البيان والأداء مختلفًا عن الصورة التقليدية لبيانات الحكومة، لقد استمعت لعشرات من البيانات للسادة رؤساء الوزراء السابقين، ولكن حاولت أن أتكلم عن الإطار العام للسياسات والأهداف العامة لعمل الحكومة خلال العام المقبل، دون أن أقدم أي وعود لما يمكن أن نحققه في قطاع كذا أو قطاع كذا أو على المستوى القومي، وطلبت من السادة أعضاء المجلس أن تُمنح الحكومة سنة حتى تقدم البيان الثاني، ليعتبر كشف الحساب عما تم في كل القطاعات وعلى

المستوى القومي، وما قدمه زملائي والحكومة ككل، للمواطن المصري خلال العام المنقضي.

أذكر أنني بدأت، بياني الأول بالشكر لحكومة الدكتور عاطف صدقي ورئيسها للجهد الذي بُذل بكل إيمان وحب لهذا الوطن. لم يكن ذلك مجاملة ولكن بذلت الحكومة جهدًا كبيرًا شاركنا فيه وأيدناه واختلفنا معه. ولكن حينما يذهب الرجل فواجب عليّ أن أبلغ الجماهير وأعضاء مجلس الشعب، أن الدكتور عاطف صدقي بذل الجهد وسهر الليالي سنوات طويلة وشكرته وشكرت كل من كان معه رغم أن الغالبية بقيت في الحكومة الجديدة.

مرت الأسابيع والشهور.. نجتمع في مجلس الوزراء كل أسبوع يوم الأربعاء، وتعمل الحكومة بجد ونجاح وتوفيق من الله، مما شعر معه المواطن المصري بالارتياح والرضا. ولكن أهل السوء من بعض المسئولين حاولوا أن يقنعوا الرئيس، أن ما وصلنا إليه من إنجاز أصبح محل إشادة في الداخل والخارج، وحقق شعبية لرئيس الوزراء لم تتحقق لغيره من رؤساء الوزراء من قبل.

التفرغ للشأن العام... وقلة غير منصفة

فوجئت في يوم أذكره جيدًا هو يوم ٥ أبريل ١٩٩٦م، أن جاء السيد نور فرغل مدير المراسم، يخطرني أن الوزير فلان وفلان لن يحضرا مجلس الوزراء المقرر عقده باكر برئاسة الرئيس، وكانت العادة في أي اجتماع لمجلس الوزراء أن يخبرني عن عدم حضور واحد أو اثنين أو ثلاثة من الوزراء.. فلان مريض... فلان مسافر حتى أدخل الجلسة على علم بمن يحضر أو يتغيب. ولكن هذه المرة طلب الرئيس من الدكتور زكريا عزمي الإخطار بدعوة مجلس الوزراء للاجتماع. وعليه أخطر السيد نور فرغل الوزراء بالموعد دون أن يخطرني. وكان عليّ أن أتظاهر أنني أعلم فعلًا بموعده في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي، فقلت: «على بركة الله». ولكنني شعرت طبعًا بضيق إذ كان لا بد أن أعلم قبل أن يُخطر المجلس، طلبت الرئيس.

وقلت:

ـ أؤكد أن سيادتك رئيس السلطة التنفيذية، وأنا أعمل كرئيس المجلس وأزاول سلطاتي بإشرافكم، ومن حقك أن تدعو مجلس الوزراء للاجتماع وقتما شئت برئاستك، وأنا سعيد بذلك، ولكن ما هو الموضوع الذي سيناقش غدًا؟

فقال:

ـ يهمني التعرف والاطمئنان على عجز الموازنة، وألا يضيع الإنجاز الذي تحقق في كافة المجالات.

فقلت:

ـ يا سياة الرئيس أؤكد أن الذي تم من قبل خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥، كنت فيه رئيسًا للمجموعة الاقتصادية، وهل يعقل أن أساند الدكتور عاطف صدقي ليحقق نجاحًا في الإصلاح الاقتصادي، ثم أعمل عكسه، كيف أسهم في نجاح الآخرين ولا أحقق لذاتي ذلك!!.. ثم أضفت لو قمت سيادتك بإثارة بعض الملاحظات السالبة على الموازنة وتنفذها، فلن يرد أحد من الوزراء على سيادتك حتى وزير المالية، ولكن لا بد لي أن أرد وإلا لا يحق لي أن أرأس مجلس الوزراء بعد ذلك.

فرد قائلا:

ـ كمال «خلاص خلاص» ووجه بإلغاء الاجتماع.

كان هذا الحدث بداية لصدام أو عدم رضا من جانب الرئيس وأسرته. وأذكر بعضًا منها حيث كان غياب بعض الوزراء عن الجلسات الأسبوعية لمجلس الوزراء ملحوظًا.. وكان الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء يوم الأربعاء قد أصبح، محط الاهتمام الشعبي لارتباط أكثر الاجتماعات بمصالح الناس.. وقد تعودوا أن تخرج عن اللقاء الأسبوعي قرارات تمثل مصالحهم.. وتحقق لهم بعض الحلول المعيشية.. وأذكر أن الناس كانت تتابع قرارات المجلس أسبوعيًا عبر شاشات التلفزيون وأجهزة الراديو وقتها..

وكان غياب بعض الوزراء ليكونوا بصحبة حرم الرئيس.. يخرجون معها جولاتها.. وكنت لا أكترث لغياب وزير أو وزيرين، لكن أخذ العدد يتزايد وأصبح مجلس الوزراء ينعقد بغياب ثلاثة وأربعة وزراء.. وهذا وضع يخل بطبيعة أداء العمل..

وذا ت يوم، لاحظت أن عدد الوزراء المتغيبين زاد كثيرًا، فكلفت مدير المراسم السيد نور فرغل، بالاتصال بمكتب حرم رئيس الجمهورية وإبلاغها الرسالة التالية: هل نلغي اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي؟! أم نؤجله؟! أم نقلل عدد الوزراء المصاحبين لها في جولاتها؟! وتلقت حرم الرئيس الرسالة.. فكان ردها الغاضب: خلاص مش عايزة حد..!! ولمست بعدها، أنها غير راضية عن الرسالة بالطبع ولا عن صاحبها. والحق أنها لم تفعل شيئًا معلنًا مضادًّا أو مترتبًا عن هذه الرسالة.. ولا فعل الرئيس ولا أحسست أنها أوصت بذلك.. كما أنني لم أسع لاسترضائها لأنني لم أفعل سوى الصواب بل وشعرت بالراحة لأنني فعلت ما يجب أن أفعله.

وهناك واقعة أخرى، تكشف عن عدم رضا آخر.. أذكر أنني كنت أرأس اجتماعًا يحضره أعضاء مجلس مبارك/ آل جور.. ويتكون من ١٥ عضوًا من كل من الجانبين المصري والأمريكي.. وتهيأت للاجتماع ثم فوجئت بمدير المراسم يعرض عليّ قائمة ترتيب الجلوس، ولم يكن أمرًا مسبوقًا ولكن.. لاحظت أن جمال مبارك نجل الرئيس مرتب له أن يجلس إلى يميني.. وهو ما يتنافى مع قواعد البروتوكول المعمول به إلا أنه ابن الرئيس ويمكن التغاضي عن هذا.. لم أرتح لذلك فطلبت ترتيب الجلوس، بأن يكون رئيس الجانب العربي وهو الدكتور إبراهيم كامل عن يميني ورئيس الجانب الأمريكي عن يساري، على أن يجلس الباقون من الوفدين كلًّا حسب ترتيب الأسماء الأبجدية، وجاء جلوس جمال مبارك قريبًا من آخر القاعة.

ولا بد أن ذلك لم يرضه.. ولا بد أنه تترك في نفسه أثرًا. وهنا يلزم الإشارة أن جمال مبارك، لم يحضر أي اجتماع خلال فترة وزارتي من ٤ يناير ١٩٩٦ إلى ٥ أكتوبر ١٩٩٩، سوى هذا اللقاء ولقاء آخر، وهو عندما رتبت مراسم رئاسة الجمهورية، اجتماعًا حضره العديد من الوزراء الحاليين والسابقين ونحو خمسين من رجال الأعمال، وكان الاجتماع برئاسة الرئيس لمناقشة الأزمة الاقتصادية، فيما سمي بالكارثة التي لحقت بدول جنوب شرق آسيا، ولاستبيان أثرها على الاقتصاد المصري.. وبعد نحو ساعتين مال الرئيس ناحية رأسي قائلًا: جمال يحب أن يسمع هذه المناقشات.. فهل يحضر؟! فقلت طبعًا.. وحضر جمال بقية الاجتماع وكانت مشاركته مجرد استماع ولم يشارك النقاش.

مشروع ميدور مع إسرائيل

توالت وقائع عدم الرضا.. أو الصدام الخفي.. وأبرزها كانت حول مشروع لم أرتح له أبدًا في أي وقت من الأوقات.. إنه مشروع ميدور لتكرير البترول.. وهو مشروع مصري/ إسرائيلي مشترك.. وكانت نسبة المشاركة المصرية في البداية ٦٠٪ و٤٠٪ للجانب الإسرائيلي.

وهنا أذكر، أنني تلقيت اتصالًا من اللواء عمر سليمان رئيس المخابرات العامة، وذلك في أوائل شهر يوليو ١٩٩٧، يطلب التوصية لدى البنك المركزي بضمان قرض أجنبي، لاستكمال تمويل المشروع المصري/ الإسرائيلي، ميدور لتكرير البترول.

بعدها مباشرة، اتصلت بالسيد إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي الذي أخبرني أن المطلوب ليس ضمان نصيب الجانب المصري في القرض فقط.. لكن ضمان القرض كله بما فيه حصة الجانب الإسرائيلي!!

أي كان المطلوب أن يضمن البنك المركزي سداد القرض كله شاملًا حصة الجانب الإسرائيلي، وهو ما رفضته ورفضه معي السيد إسماعيل حسن، وقد أكدت عليه ألا يعطي ضمانًا إلا لحصة مصر مهما كان الضغط عليه.

إزاء هذا الموقف الحاسم، فوجئت بزيادة حصة الجانب المصري في المشروع إلى ٨٠٪، وحصة الجانب الإسرائيلي انخفضت إلى ٢٠٪.. ومع ذلك استمر إصراري وإصرار رئيس البنك المركزي على رفض ضمان الـ ٢٠٪ الخاصة بالجانب الإسرائيلي، وهذا ما تم فعلًا.. ومن العجيب أن نصيب الجانب المصري البالغ ٨٠٪ تبين أن فيه ٢٠٪ نصيب رجل الأعمال حسين سالم.. وعند إعادة هيكل الملكية تم تقييم قيمة السهم بألف دولار.

جاءني بعد بضعة أشهر حسين سالم ليطلب الموافقة على بيع ٢٠٪ من الأسهم.. فقلت:

ـ هذا أمر لا يخصني.. بيعًا أو شراءً.. اذهب إلى المالكين والمختصين بهذا الموضوع. وأسقط الأمر في يده.. ولم يجد الإجابة التي تريحه.

وعند انصرافه سألته من قِبل العلم بالشيء:

ـ إن شاء الله ناويين تبيعوا السهم بكام؟!

فقال:

ـ بـ ٤ آلاف دولادا!!

صدمني الرقم.. فقلت: ازاي؟! السهم من شهور أربعة كان بألف دولار.. وبعد شهور قليلة يقفز إلى ٤ آلاف دولارا!.. إيه حصل.. المشروع لم يأت بجديد ليتغير السعر ويتضاعف أربع مرات.. فهل التقييم الأول كان أقل من الواقع أم أن التقييم الأخير أكثر من الواقع؟ ولكن أحسست أن الأمر فيه شيء!

وسكت عندما لاحظ الضيق في وجهي.

وبعد قليل اتصلت باللواء عمر سليمان وأخبرته بما جرى.

فقال: (تعقيبًا على سعر البيع)

ـ أهي تجارة بأه!!

ويرتبط بهذه المواقف وغيرها مما لم تلاقِ الرضا من جانب صاحب الأمر.. قصة التفويض الذي يحصل عليه عادة أي رئيس للحكومة المصرية.. بداية من عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الرئيس الراحل السادات ثم الرئيس.. فقد جرى العرف أن يعطي رئيس الجمهورية، تفويضًا ببعض صلاحياته المحددة بالدستور والقوانين واللوائح إلى رئيس الحكومة لإدارة شئون الدولة، ومع هذا يرغب الرؤساء وخاصة الرئيس أن نسألهم قبل اتخاذ القرار فيما تم التفويض فيه..

وهو ما لم أفعله.. فالتفويض معناه إعطائي الصلاحية القانونية لمباشرة مهام الدولة.. وهو يعني تحملي مسئولية قرارتي، وهو يعني الحركة المستمرة دون التوقف لأخذ الإذن. والمعلوم أن القرار المناسب هو الذي يصدر في الوقت المناسب. وأقول وأؤكد: إن المرءوس الذي ينتظر أن يأخذ الإذن من رئيسه الأعلى عندما يتخذ قرارًا، فإنه سواء كان محافظًا أو وزيرًا أو حتى رئيسًا للوزراء لا يستحق أن يبقى في مكانه.

ولقد حدثت مرات كثيرة أن سألني الرئيس عن أبسط قرارات اتخذتها.. منها مثلًا أن طلب إصدار قرار لعلاج السيد سامي شرف سكرتير الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على نفقة الدولة فبادرته قائلا: اتخذت القرار بالفعل يا ريس.. فانفعل قائلًا: هو كل حاجة أسألك عليها.. تقول أنا عملتها؟! فقلت بهدوء: يا سيادة الرئيس أنا موجود هنا لكي أعمل.. وأتوقع أن تحاسبني فقط عندما تسألني وأقول: معملتش!! حتى في الأمور البسيطة كالتي تسألني عنها! وصمت ولم يعلق.. وبالتأكيد بغير رضا.. ولكن أعتقد أن كل هذا الغضب وعدم الرضا اختزن في العقل والقلب، حتى جاء الوقت الذي أراده.

أعود للبداية خلال الشهور الأولى، كانت هناك محاولة للتحرك في موضوع الخصخصة، والتحرك هنا ليس المقصود به الإسراع في بيع شركات القطاع العام، ولكن التحرك بقدر من العقلانية، فهناك قطاعات حاكمة وضرورية مثل البنوك والأسمنت والحديد والأدوية والأسمدة والمطاحن، قررنا أن تبقى في نطاق الملكية العامة كاملة أو بنسبة عالية من رأس المال.

فهذه القطاعات، يكون لها أثر سلبي على المواطنين عند انتقالها بالكامل أو دون أغلبية للحكومة إلى القطاع الخاص. كان هذا هو المنهج الذي أخذنا به وسرنا عليه. ففي خلال السنوات من ١٩٩١ - ١٩٩٣، كانت الشركات التي تم خصخصتها ثلاث شركات هي الكوكاكولا، والبيبسي كولا، والمراجل البخارية عندما كان الدكتور عاطف صدقي رئيسًا للوزراء ووزيرًا لقطاع الأعمال. ثم زاد معدل الخصخصة والتركيز على البيع خلال السنوات التالية ١٩٩٣ - ١٩٩٥ عندما تولى الدكتور عاطف عبيد منصب وزير قطاع الأعمال. ومنذ توليت استمر الدكتور عاطف عبيد وزيرًا لقطاع الأعمال، وتحركت الخصخصة لأنشطة مختلفة بشكل يعطي رسالة للقطاع الخاص داخليًا وخارجيًا والمنظمات المالية الدولية، بأن مصر مقبلة على تحرر اقتصادي دون التخلي عن مصلحة الوطن والمواطنين. ومن ناحية أخرى زاد خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦ حجم التداول في سوق الأوراق المالية، بما يكاد يصل إلى أكثر من ضعف حجم ما تم من تداول في إحدى عشرة سنة سابقة، أي خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٥. وأذكر خلال تلك المدة وعلى وجه التحديد بداية شهر مايو ١٩٩٦، أن

سافر الرئيس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعند عودته في المطار وأمام من حضر من الوزراء.

قال:

ـ «كمال» أنت عملت إيه؟! فكل من قابلته يشيد بعملك والوزارة.

فقلت:

ـ هذا من فضل الله... ولكن عجبت فليس من طباعه أن يشيد بأحد.. ويبدو أن قوله كان نكاية في أحد الحاضرين له علاقة بالأمريكان!!!

ورغم أن الرئيس عرفني جيدًا لمدة طويلة منذ كنت محافظًا ونائبًا لوزير التخطيط ومديرًا لمعهد التخطيط وهو نائب لرئيس الجمهورية، ثم وزيرًا ونائبًا لرئيس الوزراء ورئيسًا للوزراء، وعرف أنني لا أستهدف إلا الصالح العام وصالح المواطنين بكل فئاتهم وخاصة محدودي الدخل. وقد ثبت له ذلك فترة بعد أخرى، لما أبذله من عمل مخلص لوجه الله والوطن والمواطن، إلا أن ذلك وصل إلى مرحلة أثارت غضب بعض أصحاب المصالح الخاصة. وأقسم بالله أن هذه كلمة قالها الرئيس مرة حينما كنت أعد بعض القرارات الضرورية والعاجلة، حيث قال: ارسل مشروعات القرارات إلى المنزل وسأوقعها مباشرة فثقتي أنك تعمل لصالح المواطن ١٠٠٪. وفعلًا كانت مشروعات القرارات العاجلة والضرورية يحملها مندوب إلى مكتب سكرتير الرئيس السيد جمال عبد العزيز فيرسلها مباشرة إلى منزل الرئيس، ويوقعها فورًا ويعود بها المندوب مباشرة إلى مجلس الوزراء في نفس اليوم. وما كان على وزير شئون مجلس الوزراء إلا أن يطلب الدكتور زكريا عزمي، ليبلغه بأرقام القرارات الجمهورية لحفظها في المكان المخصص للقرارات التي وَقّع عليها الرئيس.

كان المعمول به من قبل، أن يقدم أي مشروع قرار جمهوري إلى الدكتور زكريا عزمي بصفته رئيس الديوان الجمهوري، ثم يقوم بعرضه على الرئيس.. ولا شك أن الإجراء الجديد ضايق الدكتور زكريا وغيره، ممن كنت أرغب في أن يتركوا الوزارة لشعوري أنهم عبء عليها.

هذه الثقة الكبيرة خاصة ثقة المواطن، أصبحت أمرًا واجب الاعتبار، رغم حرصي كل الحرص على أداء عملي، وخوفي من الله فيما أعمل وفيما أقول. هذه الثقة كلفتني الكثير لدرجة الامتناع عن الحصول حتى على حقي. وكنت أمقت كل أنواع ومظاهر السلطة حتى الأمور البسيطة، كنت سعيدًا كل السعادة أن أعيش حياة الإنسان البسيط، ونسيت تمامًا السلطة ومظاهرها بكل صورها، فلم أسافر إلى الخارج عندما كنت وزيرًا ونائبًا لرئيس الوزراء لمدة تصل إلى نحو خمسة عشر عامًا، وكان معي سكرتيرًا أو مساعدًا.. كنت أحمل حقيبة يدي بنفسي، وخلال تحملي مسئولية رئيس الوزراء لمدة تقرب من أربع سنوات، لم أغلق الطريق أبدًا حتى أمر ذهابًا أو إيابًا إلى المكتب أو إلى المطار أو إلى أي جهة. نعم كنت سعيدًا حينما أرى المواطن المصري يقود سيارته بمفرده أو مع أسرته، وألمح السعادة والابتسامة.. متعة وسعادة لا يعلوها سعادة، أن تشعر أنك مع الشعب وأن الشعب يحبك... فرق كبير بين أن تسير سيارتك مع سيارات المواطنين، وهم سعداء بك وأن تسير سريعًا، وعامة الناس يحجزهم المرور في الشوارع ساعات مرهقة، قد تطول وتطول وهم ناقمون عليك.

عند البدء في إعداد مشروعات القوانين الحاكمة، عملت على دعوة بعض أعضاء الأحزاب لمناقشتها، لإيجاد قناة تواصل دائم بين الحكومة والأحزاب في مختلف المجالات، والحرص على التعامل مع الصحافة، حيث طُلب من السادة الوزراء الرد على أي خبر أو نقد ينشر بالصحافة سواء القومية أو الحزبية أو المستقلة لإيضاح الحقيقة، وكنت أسعى حينما أقرأ أي تعليق حتى ولو كان من محرر ناشئ أن أوضح له أبعاد ما كتب. وسعيت أيضًا أن أبين لرجال الأعمال ما تستهدفه الحكومة في المستقبل القريب والأبعد... وكنت حريصًا على دعوة من يهمه الأمر من رجال الأعمال للحضور إلى مبنى مجلس الوزراء للنقاش معي ومع الوزراء. وروعي حضور كل من اتصل عمله بالموضوع المعروض منهم، بحيث يتغير من يُدعى مع تغير الموضوعات دون تفريق بين هذا أو ذاك وبغض النظر عن حجم أعمالهم.

أمر آخر، كان لابد أن أصححه منذ البداية، وهو أن يصبح كل الوزراء على قدر من المساواة في التعامل مع رئيس الوزراء، فوزراء الدفاع والداخلية والخارجية والإعلام

كانوا يرغبون معاملة خاصة من رئيس الوزراء.. لم يطلبوا ذلك ولكن اتصالهم المباشر برئيس الجمهورية يجعلهم يشعرون بذلك . كان لابد أن أواجه هذا الأمر الحساس بمنتهى الهدوء والحكمة، حتى تسير الأمور كما يجب وما تتطلبه المصلحة العامة، فرويدًا رويدًا حاولت أن أشعرهم في مواقع مختلفة ومناسبات عديدة بمساندتي ودعمي. واستمر هذا الأمر حتى شعر الجميع أننا فريق عمل واحد.

المواطن المصري... وصندوق النقد الدولي

أنتقل إلى أمر حدث في الأيام الأولى، وعلى وجه التحديد في ١٠ يناير ١٩٩٦، حيث طلب رئيس صندوق النقد الدولي السيد كامديسو وهو فرنسي الجنسية، زيارة مصر ليقابلني ويهنئني على الوزارة الجديدة. ولكن كنت أعلم أن سمعة الصندوق لدى المواطن المصري خاصة البسيط ليست طيبة. فخلال العامين السابقين كانت تأتي بعثة الصندوق وبعد سفرها مباشرة، يصدر الجديد من الرسوم أو الضرائب، أو رفع أسعار بعض المنتجات البترولية، مما أدى إلى الربط بين زيارة ممثلي الصندوق، وفرض أعباء جديدة على المواطن المصري.

لهذا حين أخطرت بأن رئيس الصندوق يطلب المقابلة، شعرت ببعض الحرج، رغم أن مقابلته تعتبر أمرًا طيبًا. ولكن ربما يترك أثرا سلبيا لدى المواطن أو يشعر المواطنون أن هناك اتفاقات على أعباء جديدة. لهذا أجبت بشكر رئيس الصندوق، ورجوت أن يؤجل الزيارة بعض الوقت. ولكن فوجئت في اليوم التالي مباشرة أن الدكتور بطرس غالي أمين عام هيئة الأمم، يطلبني من نيويورك وهو منزعج... مبديًا عدم اقتناعه بتأجيل زيارة رئيس الصندوق، حيث يرى أن الكثير من رؤساء دول العالم النامي، يسعون إلى مقابلته ويلحون في ذلك، وأن هذا التصرف قد يؤثر على علاقاتنا الدولية، خاصة وأن المنظمات الدولية، تملك إصدار التقارير التي قد تسيء إلى الاقتصاد المصري. فشرحت له سبب عدم قبولي هذه الزيارة في الوقت الحالي،ولكن شعرت أنه لم يقتنع، ورغم ذلك تم الاعتذار.

استمرت اجتماعات مجلس الوزراء أسبوعيا، واجتماعات مجلس المحافظين

شهريا، وفي أوائل مايو ١٩٩٦، جاءت بعثة صندوق النقد الدولي وبدأ الحوار لإتمام اتفاق جديد مع الصندوق، حتى يمكن إسقاط الشريحة التي جمدت من قبل، وهي الشريحة الثالثة والأخيرة وتبلغ حوالي ٤ر٦ مليار دولار، بعد إسقاط الشريحة الأولى، كما ذكرت من قبل وهي حوالي ٤ر٣ مليار دولار في عام ١٩٩١، والشريحة الثانية حوالي ٤ر٤ مليار دولار في عام ١٩٩٣. ولقد جمدت الشريحة الثالثة في أبريل ١٩٩٤، وتم سداد جزء منها والفائدة عليها حتى وصل السداد في نهاية مايو ١٩٩٦ حوالي ٧٠٠ مليون دولار كما سبق الذكر. وبدأ الزملاء أعضاء المجموعة الاقتصادية برئاسة الدكتور عاطف عبيد ومعه الدكتور محيي الغريب والدكتور أحمد الجويلي والأستاذ ظافر البشري والدكتور يوسف بطرس والدكتورة نوال التطاوي وأيضا السيد إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي التفاوض مع بعثة الصندوق. وكان طلبي من الزملاء، قبل بدء الاجتماعات، الالتزام بعدم خفض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، خاصة وأن غالبيتهم على اقتناع كامل بذلك، ويعلمون الأثر السلبي الكبير لهذا الإجراء، وأيضا لا زيادة لأسعار المكونات الستة للبترول، لما لها من أثر مباشر على زيادة أسعار الكهرباء وتكلفة الإنتاج والنقل. واستمر التفاوض نحو عشرة أيام، وتم الاتفاق بالفعل دون خفض قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية، أو رفع أسعار مكونات البترول أو الكهرباء، حفاظا على مستوى معيشة المواطنين وعدم تحميلهم أعباء جديدة.

المتلاعبون والاتفاق مع صندوق النقد

ولكن بعد أيام قليلة، طلبني الدكتور عاطف عبيد في منتصف الليل، ولم يكن من عادته أن يتصل متأخرا، وأخبرني أن بعثة الصندوق من خلال الدكتور عبد الشكور شعلان، تريد أن نقدم شيئا يثبت حسن النوايا في التفاهم بيننا، وهو الوعد بخفض قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية بنحو ٥٪ قبل موعد تنفيذ الاتفاق. قلت:

ـ هذا المطلب غير مقبول، ولم نتفق عليه قبل سفرهم، وأرجو أن تخبرهم ألا يحضروا.

ولكن بعد نصف ساعة طلبني الدكتور عبد الشكور شعلان وأخبرني أنهم في الطريق حاليا وتحدد الوصول إلى القاهرة في الصباح التالي.

عقدت اجتماعًا مع الزملاء أعضاء المجموعة الاقتصادية، وطلبت عدم اللقاء مع أي من أعضاء هذه البعثة، وأيضا عدم السماح لأي من أعضاء هذه البعثة أن يدخل أي مؤسسة أو جهة حكومية، ونظرت إلى الدكتور يوسف بطرس غالي.

وقلت:

ـ أعلم مدى صلتك بهم، وأخطرته: لا تلفون لهؤلاء وسأراقبك، القضية قضية قومية، ولابد أن تشعر البعثة أننا كتلة واحدة صلبة من أجل الصالح العام، خاصة أنهم هم الذين غيروا ما اتفقنا عليه ونحن لم نخطئ ولم نغير ما اتفقنا عليه. والعجيب في اليوم التالي، اتصل بي من نيويورك الدكتور بطرس غالي، أمين عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت، وكان هذا بناء على ما أبلغه به الدكتور يوسف بطرس وقال:

ـ هذا الأمر خطير للغاية كيف يمكن للبعثة أن تبقى في مصر دون مقابلة أي مسئول.. هذا نوع من تحديد الإقامة.

قلت:

ـ أي عضو في البعثة يمكن له أن يتحرك في البلد ويعتبر نفسه سائحًا.

ولكن هناك اتفاق هم الذين نقضوه ونحن لم نخل بأي شيء!!

لاحظت أنه غير مقتنع، وكانت هي المرة الثانية لتدخل الدكتور بطرس غالي في الشأن الداخلي، كنا زملاء في الوزارة لمدة زادت على ثلاث عشرة سنة، ولكني بادرته قائلا: برجاء أن تتركنا نؤدي واجبنا وأن تهتم بعملك.

وانتهى الحديث بشيء من عدم الرضا من جانبه. المهم أن أعضاء بعثة الصندوق استمروا في القاهرة فترة لا تقل عن عشرة أيام، وعادوا دون مقابلة أي مسئول. وبعد شهر تقريبا طلب الدكتور عبد الشكور شعلان الدكتور عاطف عبيد وأخطره أن الصندوق يريد التفاوض لإتمام اتفاق. وحتى لا يتكرر ما حدث من قبل، طلبت من الدكتور عاطف عبيد، أن يخطر الدكتور شعلان بأن تُعد بعثة الصندوق مسودة لخطاب

النوايا وإبلاغنا به، قبل حضورها حتى نتأكد أن ما طلبناه سُجل في ذلك الخطاب. وفعلا نفذ ما طلبناه وجاءت البعثة إلى القاهرة، واستمر النقاش، وتم الاتفاق على برنامج يغطي المدة من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٩٦ إلى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٩٨. وتمت المراجعة كل ستة أشهر ولم يحدث أي توقف في البرنامج.

وأذكر في يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٩٨، وأمام مجلس الوزراء أن عقد السيد هاندلي رئيس بعثة الصندوق، ومعه الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس مؤتمرًا صحفيا، أعلن فيه أن البرنامج مع مصر، وكان برنامجا ناجحًا ومميزا، ودعا دول العالم الثالث، إلى الأخذ بالبرنامج المصري، وأكد بأن مطلب الصندوق في البداية بخفض الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، كان مطلبًا غير صحيح، إذ تبين خلال التنفيذ أن الجنيه المصري مقيّم فعلًا بقيمته الحقيقية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى البرامج التي تم الاتفاق عليها بين الحكومات المصرية المتتالية وصندوق النقد الدولي، فقد بلغ عددها ثلاثة عشر برنامجًا، بدأ أولها عام ١٩٦٢ وآخرها عام ١٩٩٦. ومن المعلوم أن البرامج الاثنتي عشرة الأولى (١٩٦٢ إلى ١٩٩٣) لم تستكمل، وكان البرنامج الأول عام١٩٦٢ في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ولقد سمي البرنامج بالترتيب المساند (stand by) وتضمن قرضا ميسرًا بنحو ٥ ملايين دولار أمريكي، لمواجهة عجز الموازنة العامة. ولكن توقفت البرامج، بعد المراجعة الأولى أو الثانية على الأكثر ٦ شهور أو سنة من جانب خبراء الصندوق. ويرجع ذلك إلى أن الجانب المصري كان لا ينفذ بالكامل الإجراءات المتفق عليها في البرنامج (وفقا لخطاب النوايا المقدم من مصر بتوقيع وزير المالية). فعادة يتضمن البرنامج سلسلة من الإجراءات لم يكن من السهل تنفيذها، مثل خفض سعر الصرف للجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأخرى، ورفع أسعار مكونات البترول (بنزين ـ سولار ـ مازوت ـ كيروسين ـ بوتاجاز) وبالتالي أسعار الكهرباء، وفرض بعض الضرائب الجديدة لخفض عجز الموازنة، أو خفض رسوم الجمارك وخفض ضريبة الدخل بحجة تنشيط التجارة الدولية والاستثمار، مع الإسراع في خطوات الخصخصة وخاصة فيما يتعلق ببيع البنوك العامة.

أما البرنامج الثالث عشر والأخير (١٩٩٦-١٩٩٨) خلال فترة حكومة الجنزوري، فقد تحقق بالكامل بسبب النجاح في الإصلاح الاقتصادي، وتزايد معدلات التنمية. وتم ذلك رغم إعلان الحكومة حينذاك أن لا خفض لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، ولا ضرائب جديدة ولا رفع لأسعار مكونات البترول، وبالتالي لا رفع لأسعار الكهرباء. وكان مبرر الحكومة، أن هذه المطالب تتعارض مع دفع عجلة التنمية ومعدلاتها، مما يزيد بمعدلات البطالة حيث كان النمو لا يتجاوز ٣ر٥٪ سنة ٩٤/ ١٩٩٥.

خصخصة تحت الرقابة

أعود للخصخصة... فبعد مدة من عمل الوزارة وحتى يمكن التحرك فيها بأمان، إذ إنها كما ذكرت، لم تكن قضية بيع أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولكن فتح آفاق جديدة للقطاع الخاص ليكون مشاركا أساسيا في عملية التنمية، حيث يزيد نصيبه في المشاركة فترة بعد أخرى. وهذا يعني إضافة أصول جديدة بحيث لا يقف الأمر عند إعادة تغيير الملكية من العام إلى الخاص، وذلك باستخدام الحصيلة الصافية من البيع في إنشاء أصول استثمارية جديدة تحافظ على الثروة القومية، بل تزيد في مجالات يجب الإبقاء عليها تابعة للقطاع العام من أجل الارتفاع بالإنتاج وتنويعه وتحقيق انطلاقة في التنمية الإنتاجية.

ويلزم التأكيد هنا، أن البيع لأي من أصول الشركات التابعة للشركات القابضة هو شأنها الأخير، فهي المالكة والمتضررة دون سلطة أعلى، وفقا للقانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام، إذ تخص الفقرة ٤ من المادة السادسة من هذا القانون سلطات مجلس إدارة الشركة القابضة في شراء أسهم الشركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأسمالها. كما جاء في الفقرة الخامسة القيام بكافة الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومسار الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات وترشيد التكلفة.

كما جاء بالمادة العاشرة نصًا: (بأنه لا يجوز التصرف بالبيع في أصل خطوط

الإنتاج الرئيسية إلا بعد موافقة الجمعية العامة وطبقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية).

كان الانضباط أمرًا ضروريًّا لوضع القواعد العامة لعملية الخصخصة، فقررت اللجنة الوزارية للخصخصة أن تبقى الأغلبية للدولة في قطاعات معينة.. على سبيل المثال لا الحصر، فقطاعات الأدوية والأسمنت والحديد والسماد والمحالج والمطاحن، وغير ذلك من الأنشطة الضرورية والاستراتيجية، لابد أن يبقى للدولة نصيب كامل أو يتجاوز بنسبة ملحوظة القدر الذي يعطي للدولة حق التصرف فيه، وبحيث تصبح الخصخصة غير مؤثرة سلبًا على صالح الوطن والمواطنين بجميع فئاتهم.

المعروف أن بعض الأنشطة، خاصة الإستراتيجية، عادة ما يتبعها أراض شاسعة، وخاصة المصانع التي كانت تشغل أحوزة ضيقة ويترك الباقي لأغراض المرافق أو التخزين أو غيرها. فوضعت اللجنة ضابطًا يتمثل في الإبقاء على ملكية الأراضي الخاصة بهذه المصانع، أي عند بيع أي شركة إلى القطاع الخاص، تستبعد منها الأراضي خارج الأراضي المقام عليها المصانع، وتقرر بيع الأراضي التي عليها المصانع فلا يتاح إلا مساحة إضافية لا تزيد على ١٠ أو ١٥٪ للتوسعات المنتظرة لها، أما باقي الأراضي فتبقى للشركات القابضة.

كذلك كان يجب عند التعاقد، لبيع هذه الشركات من العام إلى الخاص أن يبقى النشاط ولا يجوز تغييره إلى نشاط آخر، والتأكد من الحفاظ على قوة العمل في هذه الشركات. وكانت هذه الأمور هي الشغل الشاغل لجلسات اللجنة الوزارية. لقد وُضعت منذ البداية هذه الضوابط حتى تسير الأمور في الطريق الصحيح.

ونتيجة الاجتماعات المتتالية الأسبوعية لمجلس الوزراء والشهرية لمجلس المحافظين، وما يصدر عنها من قرارات، تأكد الجميع أن ثمة انضباط وحركة صحيحة، مما كان له الأثر المباشر المحرك للاستثمار، وسوق الأوراق المالية بشكل إيجابي.

ومن القرارات والإجراءات التي صدرت في البداية، والتي أعتز بها رغم الاعتراضات والانتقادات، هو قرار الحاكم العسكري رقم واحد عام ١٩٩٦ والذي صدر على وجه

التحديد في ١١ مايو١٩٩٦، وحَّرم تجريف الأراضي الزراعية وإقامة المباني والمنشآت عليها، أو التبوير لغرض البناء.

كان التجريف يصل بنزع الطبقة الخصبة من الأراضي، لعمق يتجاوز المتر لاستخدامها في صناعة الطوب الأحمر، وهو ما كان من الناحية التجارية مربحًا للغاية، ولكنه كان ضارًّا للغاية بالأراضي وبالإنتاجية المحصولية. لم يحدد ذلك القرار الجرم والعقاب على من يقوم بهذا فحسب، بل على كل من سهل أو ساعد أو تغافل عن هذا الجرم.

ويعني هذا أن العقاب لا يقع على المتسبب، ولكن أيضا على كل العاملين في الإدارة المحلية حتى المحافظ. لهذا لم تحدث مخالفة للبناء أو تجريف الأراضي الزراعية سواء في الدلتا أو الوجه القبلي بعد صدور هذا القرار. ويشهد على ذلك الجميع، ولكن للأسف توقف العمل به، ببداية حكومة الدكتور عاطف عبيد. وعاد استقطاع نحو ٣٠ ألف فدان سنويا، من أجود الأراضي للتبوير لغرض البناء وللتجريف لصناعة الطوب. وربما يقول البعض لماذا لم يصدر هذا الأمر بالطريق العادي؟ أي بقانون يعرض على مجلس الشعب.. في الحقيقة، لو كان عرض كمشروع قانون على مجلس الشعب، لما صدر يقينا لأن بعضهم من المستفيدين بطريق مباشر أو غير مباشر. ولم يتخذ الإجراء الاستثنائي إلا بعد أن تم الحوار مع بعض الأعضاء وتأكد لنا النية نحو الرفض الكامل.

انطلاق إلى عمران مصر

خلال العام الأول للحكومة أي عام ١٩٩٦، أذكر أمرًا سعدت به كل السعادة. ففي أوائل شهر يوليو ١٩٩٦، طلبت من الرئيس أن يعطيني فترة من الوقت، لأشرح حلمًا كبيرًا. فأعددت الكثير من الخرائط وذهبت إلى مقر الرئاسة، وكان مخططًا أن أبقى به فترة لا تتجاوز ساعة. وبدأت بالشرح لخريطة مصر اليوم حيث نعيش في المساحة الضيقة التي لا تتجاوز ٥٪ من الشمال إلى جنوب الوادي والصحراء الشرقية والغربية، وإذا نظرنا للدلتا نجدها ومحافظاتها تقتصر على مساحة ضيقة متاحة للمواطنين وبجوارها صحراء سيناء الشاغرة، وبمساحتها التي تتعدى ثلاثة أمثال مساحة الدلتا، وإلى جنوب الوادي من أسوان إلى القاهرة تطول المساحة نحو ألف كيلو متر وعرض ٨٥٠ كيلو مترًا، حيث مساحة العمران والأراضي الزراعية من أسوان جنوبا إلى القاهرة شمالا، لا تتجاوز في عرضها من كيلو متر إلى ٢٠ كيلو مترًا.

وبدأت أشرح كيف يمكن أن نتحرك في السنوات المقبلة في الصحراء، ليصل العمران مستقبلًا إلى نحو ٢٥٪ خلال عقدين أو ثلاثة من الزمن بدلًا من ٥٪ الآن.

هذا أمل مدروس وثابت الجدوى فنيًا وبشريًا وعمرانيًا ولكن لابد لتحقيقه أن يبدأ العمل فورًا.

أبدى الرئيس موافقته، فعرضت الخرائط لأبين كيف نخرج إلى شمال مصر شرقًا وغربًا.. شرقًا إلى سيناء وغربًا إلى الصحراء الغربية، وكيف نتحرك إلى الجنوب شرقًا وغربًا حيث حدودنا مع السودان وليبيا. شرحت كيف يمكن أن نسرع الخطى في سيناء ليتم إنشاء سحارة تحت قناة السويس سنويا، بحيث ينتهي خلال أربع سنوات إنشاء أربع سحارات، وندخل في عمق الصحراء، لري حوالي ٤٠٠ ألف فدان صالحة للزراعة،

وأن تربط سيناء بالوادي بإقامة كوبري للسكة الحديد وكوبري آخر للركاب، وأيضا نعيد خط السكة الحديد القديم الذي مرّ عليه أكثر من قرن من القنطرة شرق إلى رفح.

وفي وسط الوادي ننهي خط السكة الحديد، الذي استمر إعداده فترة تتجاوز خمس عشرة سنة، وهو خط سفاجا / قنا إلى الوادي الجديد،عند مدينة الخارجة. لقد انتهى الخط من قبل، ولكي يصل إلى الخارجة يحتاج رصف حوالي ٤٠ كيلو مترًا لوجود منخفض يصعب المرور خلاله، ولكن بجهود مضنية، وبتكنولوجيا جديدة، أمكن أن نتخطى ذلك، ونصل إلى مدينة الخارجة. ويعتبر هذا الخط الأول الذي يربط مصر عرضيا من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. وأيضا شرحت كيف تقام منطقة عمرانية تبدأ بما يسمى مشروع حديد أسوان، وشركات أخرى لمواد البناء، حيث الخام وأنواع الجبس والرخام، والتي لا يوجد مثيل لها في العالم بهذه الجودة. كان هذا الرخام يُقطّع كُتَلا ويرسل إلى الخارج، ثم يُعاد إلى مصر بعد إعداده، بأسعار تفوق ستة أمثال قيمته عندما خرج من مصر. وفي الجنوب الغربي لمصر شرحت مشروع توشكى ومشروع شرق العوينات لأوضح خريطة مصر بعد ٢٠ إلى ٣٠ سنة، واستمر النقاش والإيضاح من جانبي والاستفسار المتكرر والحرص على الإلمام بكل كبيرة وصغيرة من جانب الرئيس، واستمر الاجتماع مدة اقتربت من خمس ساعات.

ومن هنا وبعد اعتماد الخطة من مجلس الوزراء ومجلس الشعب والشورى بدأ التحرك بشكل جاد سواء بالدخول إلى سيناء أو الذهاب إلى جنوب الوادي شرقا وغربا.

ومرت الشهور، واستمرت الحركة السريعة والاجتماعات والقرارات. وتسارعت الخطى، لتحقيق ما بدأنا حتى يرى المواطنون ثماره أولًا بأول. وحتى لا ينطبق علينا ما يقوله المثل العامي «الغربال الجديد له شدة» سعت الحكومة لتؤكد للمواطن أن سلوكها هو العمل اليومي الجاد لمواجهة المشكلات وعدم تركها تتفاقم، وعدم الانتظار والتحرك حسب ردود الأفعال.

ومع نهاية العام الأول وبالتحديد في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٦ عندما تقدمت إلى مجلس الشعب بالبيان الثاني، أكدت على أنه كشف حساب، كما ذكرت عند تقديم

البيان الأول في ٢٣ يناير ١٩٩٦ . وأعلنت لأعضاء المجلس في ذلك البيان والبيانات التالية السياسات والتوجهات العامة لإيضاح إلى أين نسير في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما تم فيما تعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والقضايا الاجتماعية وهي كثيرة. كيف بدأنا في هذه الأمور وكيف وصلنا في نهاية العام، وأيضا كنت أقول دائمًا، بأننا لا نذكر ما نفعل إلا بعد أن يتم، مع بيان ما نسير عليه من برامج تنفيذية، لما يرد في الخطط الاقتصادية والاجتماعية الطويلة والمتوسطة والسنوية المقدمة للمجلس. ومن ثم يهم بعد ذلك، إظهار الإنجاز ومطابقته بالأهداف المقررة، وكنت أستوضح السادة الأعضاء في مناقشة ما قدمنا من حساب سواء أكان ما قدم حقق الرضا أو أن هناك أمورًا أغفلت، أو وجب إسراع الخطى بها، خاصة أن أعضاء مجلس الشعب عند عودتهم إلى قواعدهم سيواجهون بما يطلبه الفلاح في مزرعته والعامل في مصنعه والمدرس في مدرسته والطبيب في مستشفاه.

وعندما يتم إحالة البيان إلى اللجان المختصة في المجلس ثم يعاد إلى المجلس مجتمعا، كنت حريصًا كل الحرص أن أحضر كل الجلسات لأستمع ليس فقط إلى ما يشيع الارتياح ولكن إلى أي نقد. كان شعورًا طيبًا لمسته من الجميع أن يأتي رئيس مجلس الوزراء ومعه زملاؤه من الوزراء، ليطلب من الأعضاء باختلاف انتماءاتهم، أن ينتقدوه ويقدموا النصح فيما يرونه في مختلف المجالات. إن المصلحة مشتركة بين أعضاء مجلس الشعب وأعضاء مجلس الوزراء، والهدف واحد وإن اختلفت الأدوار، هم لهم دورهم في أدائهم التشريعي والرقابي، ونحن لنا دورنا لتنفيذ ما يلزم في مجالات السياسة والتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية وفقا للخطة القومية أو هكذا كنت أعتقد .. ولكن الواقع السياسي في مصر يختلف تماما.

وأذكر في العام الثاني ١٩٩٧، أن تحققت نقلة كبيرة للخروج خارج الوادي، إذ نجحت الحكومة بكل أجهزتها المركزية والمحلية في حل المشاكل الخاصة بترعة السلام «المرحلة الأولى» والتي تبدأ من فارسكور إلى قناة السويس عند الكيلو ٢٨٫٥ جنوب بور سعيد.

لقد توقف العمل في الترعة منذ عام ١٩٨٩، رغم وجود نحو ٢٣٠ فدانًا شمالًا ما بين الترعة والبحر الأبيض قابلة للاستصلاح. وكان مخططا لاستصلاح هذه الأراضي، استخدام خلطة من ٥٠٪ من مياه النيل و٥٠٪ من مياه الصرف الزراعي، المنقاة من مصرفي بحر البقر وحادوس، وتم الانتهاء من حفر هذين المصرفين خلال شهور قليلة حتى نهاية عام ١٩٩٦، وبدأت أعمال الاستصلاح في حوالي ٧٠ ألف فدان، كجزء من المساحة الكلية.

تحركنا أيضًا إلى داخل سيناء، وانتهينا من إقامة السحارة الأولى التي افتتحها الرئــيس في ٦ أكتوبر ١٩٩٦، ضمن احتفالات أكتوبر المجيد. ولم يتوقف الأمر عند إقامة السحارة الأولى، ولكن بدأ العمل في حفر ترعة السلام المرحلة الثانية والتي تبدأ من عند السحارات. وتم الحفر فعلا في حفر الترعة في سيناء لنحو ٣٥ كيلو خلال العام الأول. وتحركنا في أنشطة أخرى داخل سيناء حيث كان من المخطط أن تحظى سيناء في المستقبل بنحو٣ ملايين نسمة، بما يمثل أمنا حقيقيا لسيناء، وكسرًا للاختناق في ربوع مصر وخاصة في القاهرة الكبرى وغيرها من المدن بمصر.

وهنا أذكر، أنه بعد ما تعددت الزيارات الميدانية للمشروعات الكبرى في سيناء وغيرها... أصبح الأمر يتطلب عند كل زيارة لأي مشروع، أن أتكلم عن المشروع بقدر كبير من السهولة حتى يتفهم الأمر البسطاء من المواطنين، ولكن في بعض الأحيان كان الرئيس تلقائيا وتجانب تعليقاته التوفيق، ولعله لهذا السبب جاء اللواء عمر سليمان إلى مكتبي، واقترح عدم الحديث من جانبي عندما أكون مع الرئيس.. وتعجبت من هذا، ولكن تذكرت ما قاله المسئول المقرب من الرئيس في عام ١٩٨٣، عندما اقترح عدم تعيين نائب للرئيس وحساسيته الكبيرة للمقارنة.

وهنا أحب أن أؤكد، أن ما تحقق كان واضحا ليس فقط للمواطنين ، ولكن في المنطقة العربية وفي بعض الدول الأوربية خاصة الدول التي لنا معها علاقات اقتصادية وتجارية. كانت هيئة الاستعلامات بجهدها الخاص تصدر كل شهر مجلدا يطلق عليه «الحكومة والإعلام العربي والخارجي». كان يُظهر الكثير من الإشادة بأداء الحكومة فيما يتعلق بالحسم وسرعة الإنجاز والصدق في القول: وأذكر هنا،

أن الكاتب الكبير السيد أحمد رجب ورسام الكاريكاتير السيد مصطفى حسين، كانا خلال فترة الدكتور عاطف صدقي التي اقتربت من تسع سنوات، يضعان كاريكاتيرًا في جريدة الأخبار، يوجه نقدًا لاذعا لأداء الحكومة ورئيس الوزراء، تحت مسمى فلاح كفر الهنادوة. وكان يلقى استحسانا من المواطن العادي، حتى أنه أشير إليه فيما بعد في بعض المسرحيات وفي الكتابات. وخلال الأسبوع الأول والثاني من عمل الوزارة، بدأ الكاركاتير موجها للحكومة الجديدة، ولكن بعد أسبوعين أو ثلاثة توقف وانتقل إلى الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وأؤكد هنا أنه لم يحدث أي اتصال بالسيد أحمد رجب أو السيد مصطفى حسين، فيما يتعلق بهذا الأمر. كما أؤكد أنني لم أقابل كلا من السيد أحمد رجب أو السيد مصطفى حسين وجها لوجه، إلا بعد حوالي عامين أي بداية عام ١٩٩٨، حينما اشتد الكاركاتير للهجوم على المهندس سليمان متولي، والذي طلب مني، أن أتحدث مع السيد أحمد رجب ليخفف عنه النقد، وكفى ما كُتب عن مشاكل السكة الحديد، وتحدثت مع السيد أحمد رجب، وكانت المرة الأولى التي أتكلم معه فيها، بشأن المهندس سليمان متولي وقال: هذا كفاية فعلا وتوقف مشكورا.

وأذكر أن السيد أحمد رجب، قال لي بعد أن تركت الوزارة بسنوات، أنه توقف عن توجيه الكاركاتير لي وحكومتي، بعد أن حاول جاهدًا أن يجد شيئا يدخل من خلاله يأخذه على الحكومة فلم يجد، وأن الاستمرار سيكون ضد التيار لدى المواطنين. والمعروف أن السيد أحمد رجب كاتب صحفي كبير ونزيه. والحق والباطل محددان تماما أمامه، ولا ينحاز إلا إلى الحق والصواب، كما أن كاركاتير السيد مصطفى حسين المعبر دائما للصواب.. لصواب الوطن والمواطن. المهم أن التنويه إلى الكاركاتير، والسيد أحمد رجب، والسيد مصطفى حسين كان مجرد إشارة إلى نجاح الحكومة وليس إليّ وحدي، ولكن إلى كتيبة الوزراء كلها.

مكانة المنصب

أذكر في الصباح الباكر من أحد الأيام في بداية عام ١٩٩٧، طلبني الدكتور زكريا عزمي وأخبرني بضرورة التواجد في الساعة التاسعة في محكمة شمال القاهرة، وهو مبنى جديد مجاور لوزارة الكهرباء ومواجه لكلية الشرطة في مكانها القديم، وعلى أن يكون التواجد الساعة التاسعة، لأن الرئيس سيزور المحكمة، وسيمر على مبانيها، وبعد المرور سيلتقي بالقضاة في قاعة ملحقة بالمحكمة. وقد ذكر شيئا شعرت أنه مقصود، حيث قال ستجلس في الصف الأول المواجه للرئيس على المنصة.

وتذكرت في لحظة، أنه منذ سنوات قليلة عند الزيارة للإسماعيلية وافتتاح محكمة هناك، وحينما انتهينا، الدكتور عاطف صدقي وأنا ووزير العدل المستشار فاروق سيف النصر والدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية، بعد المرور على المحكمة، طلب الدكتور زكريا من وزير العدل أن يدخل القاعة مع الرئيس، ولم يطلب ذلك من رئيس الوزارة، وقبل الدكتور عاطف الأمر على مضض. لهذا رغبت في ألا يحدث ذلك مرة ثانية، وطلبت الدكتور زكريا بعد دقائق، وقلت عندي بعض الكلمات، أرجو أن تنقلها كما أقولها للرئيس، وسأعاود قولها للرئيس فيما بعد، وقلت سأكون في المبنى ليس الساعة التاسعة، بل قبلها بأكثر من ربع ساعة، وسأبقى مع الرئيس ما دام يمر داخل المحكمة مهما طال الوقت، ولكن حينما يدخل القاعة، وهنا أسألك من سيكون على المنصة؟ الرئيس بمفرده أمر طبيعي، وإن جلس وبجانبه رئيس محكمة النقض فقط فأهلًا وسهلًا، ولكن إن جلس على المنصة وزير العدل، فلن أدخل القاعة في هذه الحالة، وزير العدل عضو في الحكومة وأنا أرأسها، لذا لابد في الحالة الأخيرة أن أجلس على المنصة، وصمت ولم يعلق. بعد نصف ساعة قال لقد عرضت الأمر

على الرئيس، وأمر أن أجلس على المنصة. هل هذا الأمر كان فعلا مقررًا منذ البداية وتغير بأمر الرئيس، أم أنه كما أعتقد كان محاولة من الدكتور زكريا لإثارة استيائي واستفزازي؟

أمر آخر.. بعد شهور، فوجئت بأن السيد أيمن نور عضو مجلس الشعب يقدم استجوابا إلى رئيس الوزراء، لعدم أداء اليمين الدستوري عندما تولى منصب وزير التعاون الدولي، الذي أضيف إلى التخطيط في ١٧ يوليو ١٩٩٧، وأخبرني السيد كمال الشاذلي، أن هذا الاستجواب أعده الدكتور فتحي سرور مع السيد أيمن نور، في محاولة غير مفهومة؟ لخلق وقيعة بيني وبين فتحي سرور. المهم بعد يوم واحد كنت مع الرئيس، وأخبرته بما قاله كمال الشاذلي، وبعد ساعة طلبني، وقال: طلبت فتحي وسألته:

كيف يتأتى العمل على هدم الرجل الذي يشتغل بجد ونجاح؟!

لم أفهم الأمر على أنه تقدير لي، ولكن رسالة بأنه قادر على حمايتي إذا أراد أو على خلق الصعوبات والمشاكل، وهدمي دون تدخل مباشر منه، ولكن بأيدي رجاله بمجلس الشعب.

أعرض هذه الأمثلة، لمجرد ذكر بعض الصعاب التي واجهتها من بعض الزملاء، حيث كان من المفترض أن يكونوا كتيبة للعمل، ولكن الواقع يبين أن البعض كان متفرجا، وكان هدفه كيف يثير الأمور حتى أثور وأخطئ، ولكن لجأت إلى الله حتى أتجنب هذه الصعاب.

وأمر ثالث، فقد قررت في مجلس الوزراء منذ اليوم الأول عدم نشر أي نعي للعزاء من جانب الوزراء والمحافظين على حساب الدولة، ولقد سبق وطبقت هذا على نفسي بعد أن كنت محافظا أي منذ نحو عشرين عامًا، ولم أنع أحدًا، لأن هذه التكلفة تهدر المال العام. فإذا كان العزاء لشخص قريب، فليذهب منا من يريد في الجنازة أو أداء العزاء مساء . المهم طبق القرار وكان في البداية أمرًا غير مرغوب فيه، وقد شكا السيد إبراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام من خسارة الجريدة بعدة ملايين من الجنيهات سنويا بسبب انخفاض الإعلانات، وقلت: يا سيد إبراهيم هذا الأمر من

شأنه الحفاظ على المال العام من وجهة نظر الحكومة، ولكنه يختلف من وجهة النظر التجارية للجريدة.

فوجئت بعد سنة وبعد أن استقر الأمر، بمدير المراسم يخبرني أن شقيقة كمال الشاذلي توفيت، فطلبت أن يرسل برقية عزاء، وسأتصل به عندما أعود للمكتب أواسيه. إلا أنني فوجئت في اليوم التالي بنعي في جريدة الأهرام باسمي وقد شعرت بضيق شديد جدًّا، ولماذا كمال الشاذلي؟! فأحلت من ساهم في هذا الأمر سواء مدير المراسم أو المعاون له للمساءلة. وكان الهدف الحفاظ على المصداقية أمام الرأي العام. كيف أستمر أكثر من سنة في عدم نشر نعي لأي حالة وفاة، فإذا تمت تكون لكمال الشاذلي، فسيبدو أن له وضعا خاصا يختلف عما عداه.

هذه الأمور حسمتها منذ البداية، البعض تصور أنه له حق أكثر من الآخرين. وتحدث كمال الشاذلي مع زكريا عزمي أو مع الرئيس، المهم طلبني الرئيس، وقال لي: لا داعي للتحقيق وخلاص النعي تم وأعتقد أنه لن يتكرر ثانية.

وحتى لا أفاقم الأمر أوقفت التحقيق، وكفاني أنه أعلن أن هذا التصرف خطأ. أمور أخرى مماثلة لهذه المحاولات.. وقد توكلت على الله، ومضيت في طريقي مع الزملاء الذين كانوا يعملون بجد من أجل الوطن. إلا أنني أذكر قول الرئيس في تلك المناسبة: إنني أخاف عليك من كمال الشاذلي ويمكن أن يشكل لك الكثير من المشاكل داخل المجلس.

قلت: لا تخف ياريس، فأنا أعرف جيدًا كمال الشاذلي، وحتى يتبين لك مدى قوة وخطورة كمال، أرجو أن تتوقف لمدة شهر واحد عن مخاطبته لا تكلمه تلفونيًّا أو ترد على اتصالاته وسترى يا ريس من هو الشاذلي ..وفعلا.. فعل ومرت أيام وأسبوع وأسبوعان، ولم يتم أي اتصال من الرئيس إلى كمال الشاذلي حتى جنّ جنونه، وأخذ يتصل بي يوميا ويسألني لماذا لا يحضر أي اجتماع مع الرئيس أو يرافقه في أي زيارة ميدانية.. كيف هذا.. وهل يمكن أن يتعامل مع أعضاء المجلس، وهم يرونه بعيدًا عن الرئيس؟! كان ردي دائما لا أعلم.. فلجأ إلى زكريا عزمي.. وبالطبع كان زكريا يبلغ الرئيس، واستمر الأمر كما هو لمدة شهر.. وعلم الرئيس

الحجم الحقيقي لكمال الشاذلي ولكن لم يعلق على هذا.. حتى لا أتصور أنني كنت صائبا.

وتوالى العمل والدفع في شرايين الحياة في مصر كلها، المشروعات الزراعية حتى شرق العوينات، وفي اتجاه الشرق جنوبا مشروع حديد أسوان ومشروعات مواد البناء. وفي منتصف الوسط المصانع الجديدة في المدن الجديدة، وغرب خليج السويس، وفي خط السكة الحديد من سفاجا إلى قنا إلى الخارجة ثم واحة باريس. وأيضا بدأ العمل في ازدواج خط السكة الحديد من الأقصر إلى أسوان.

وللعلم هذا الازدواج للسكة الحديد من القاهرة إلى أسوان، قد وصل إلى أسيوط عام ١٩٣٠، وتوقف إلى أن عاد العمل به في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، من أسيوط إلى الأقصر حيث انتهى في عام ١٩٩٥. ثم بدأ العمل ثانية خلال بداية عام ١٩٩٦، وتم الازدواج من الأقصر إلى أسوان خلال السنوات الأربع أي من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ فترة (حكومة الجنزوري). وفي نفس الوقت كما ذكرت الخروج إلى سيناء، وأيضا المشروعات الصناعية غربها وشرقها، ومشروعات عديدة أخرى إنتاجية وخدمية مثل بناء المدارس، الذي كان لا يقل عن ١٥٠٠ مدرسة سنويًّا، والمستشفيات التي كانت تنشأ حديثًا أو تستكمل بعد أن بقيت فترات طويلة دون استكمال.

أعود لبعض الأحداث في الشهور الأولى من عام ١٩٩٧، حيث وقع الحادث الدموي الإرهابي بفندق أوربا في شارع الهرم، وكان وزير الداخلية حينذاك اللواء حسن الألفي، وكان بسبب الإهمال الشديد، حيث كانت وردية الحراسة تتغير في السابعة صباحًا، ولا تغادر حتى تأتي الوردية التالية. ولكن حدث أن غادرت الوردية في السابعة وجاءت الأخرى في الثامنة. واستغل بعض الإرهابيين هذا الخلل الأمني، وبلغ عدد القتلى ١٨ فردًا من اليونانيين، وكان المقصود فوجا سياحيا من الإسرائيليين، ولكن تغير الجدول بأن غادر الإسرائيليون الفندق قبلها بيوم.. هل تلك مصادفة؟ الله أعلم.

والنشاط السياحي، نشاط مهم ليس لما يدره من إيرادات فقط، ولكنه من الأنشطة التي تتيح فرص عمل كثيفة. استدعيت اللواء حسن الألفي، وطلبت منه أن يوضح ماذا حدث. فقال لابد أن يحمل كل واحد حمله، ووزارة الداخلية لا يمكن لها أن تحمل

كل المشاكل ... الداخلية لا تستطيع مواجهة كل الصعاب. فقلت: يا سيادة الوزير، قبل أن أستدعيك، تأكدت أن الوردية التي كانت الساعة السابعة صباحا انتهت، ولم تأت الوردية البديلة إلا بعد ساعة أو يزيد.. وانتهى الأمر بوقف ثلاثة عشر من الضباط بدءًا من لواء إلى ملازم من شرطة السياحة وأمن الدولة، وكان العقاب فوريًا أملا في ألا يتكرر الأمر في أماكن أخرى.

الرحلة الآسيوية

وأنتقل إلى رحلة ناجحة، بكل المعايير إلى الخارج. لقد تقرر سفري إلى كل من الصين وماليزيا وسنغافورة، وقد قرر الرئيس أن أستخدم طائرة رئاسة الجمهورية، وهو أمر لم يحدث من قبل أو من بعد. المهم سافرت ومعي بعض الوزراء وعدد كبير من رجال الأعمال حوالي خمسة وعشرين. ستة من هؤلاء أصبحوا وزراء فيما بعد تركي للوزارة.

بدأنا الزيارة بماليزيا، والتقينا بالمسئولين وعلى رأسهم رئيس وزراء ماليزيا الدكتور ماهاتير بن محمد، الرجل العظيم الذي نقل ماليزيا نقله نوعية هائلة بين دول العالم النامي، واستمرت الزيارة ثلاثة أيام، وتم الاتفاق على بعض المشروعات للتعاون في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا. سافرنا بعدها إلى سنغافورة لمدة يومين، وتمت لقاءات مع رئيس الوزراء والوزراء ورجال الأعمال، وأبرمت بعض الاتفاقات المهمة، كما التقيت بصاحب الطفرة الكبرى لسنغافورة السيد لي كوان يو. وأخيرا انتهت الرحلة بزيارة الصين، وهنا لابد أن أذكر أنني عوملت كرئيس دولة، تقديرًا لمصر وعلاقاتها التاريخية بالصين؛ فعادة هناك طقوس تبين فيما بعد من سفيرنا في الصين السفير حلمي بدر، أن هذه المعاملة تتم مع رؤساء الدول، فمثلا في الإقامة خصصت الفيلا رقم ٨ وهي تخصص فقط لرؤساء الدول، في حين كان السيد آل جور نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يقوم بزيارة للصين في نفس الوقت خصص له الفيلا رقم ١٨ وهي تخصص في العادة لنواب الرؤساء ورؤساء وزراء الدول. وكانت هذه المعاملة الخاصة لمصر وليس لشخصي، لأنها الدولة الأولى بين الدول العربية والإسلامية والأفريقية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٥٤.

وكانت لقاءاتنا مع السيد لي يونج رئيس مجلس الوزراء، الذي كان رئيسا لمجلس النواب قبل أن يتولى هذا المنصب، وأيضًا عضو اللجنة المركزية، وهي السلطة العليا في الصين، وله مكانة كبيرة في القيادة السياسية الصينية.

وحاولت جاهدًا في تلك الزيارة، الاتفاق على بعض مشروعات استثمارية مشتركة مع الصين، وعرضت عليهم إقامة مشروع مشترك في شمال خليج السويس. واستمر النقاش فترة طويلة لأشرح أهمية موقع مصر في العالم العربي والأفريقي وبين الغرب والشرق، وكنت أعلم أن الصين عازفة عن الاستثمار خارجها، ولكنها تسعى غالبًا إلى جذب الاستثمارات من الخارج إليها في ذلك الوقت، وقبل أن تلقي بثقلها الاستثماري حاليًا في قلب أفريقيا. وفي بعض الحالات الخاصة عندما يثبت لها جدوى ومصلحة فائقة يمكن أن تقتنع بإجراء بعض الاستثمارات خارجها. ولا أعتقد أنه كان واردا في السياسة الصينية أن تكون مصر من ضمن الدول التي يفضل أن تدفع إليها باستثمارات.

المهم بعد نقاش طويل وجلسات متعددة مع مجموعة برئاسة السيد لي بونج رئيس الوزراء، انتهينا إلى مذكرة تفاهم بإقامة مشروع مشترك بين مصر والصين في منطقة شمال خليج السويس. وعادة في حالة زيارة أي رئيس دولة من العالم الثالث للصين، أن تقدم له منحة تعادل ثلاثة ملايين دولار أمريكي، وتقرر إعطاء هذه المنحة لمصر في نهاية الزيارة. ولنضع المشروع الذي اتفقنا عليه موضع التنفيذ، اتفقنا سويًّا على استخدام هذا المبلغ في الدراسات والأبحاث وتكاليف سفر الخبراء الصينين إلى مصر لتنفيذ المشروع. كنت أسعى أن يكون هذا الاتفاق بداية دخول استثمارات الصين إلى مصر لإنتاج مشترك، وبحيث ينتهي عهد الاقتصار على الواردات من السلع الصينية إلى مصر، وتصحيح ميزان المدفوعات معها ليكون في صالحنا أولا، فلا يوجد منزل في مصر ليس به شيء إلا وصنع في الصين، سواء صغر أو كبر، أيًّا ما كان مسكونا بأغنياء أو فقراء.

تحالف... ضد الصالح العام

بعد هذه النجاحات رجعت من الرحلة، وهنا زادت جوانب الإثارة من بعض الزملاء. ففي اللقاء الأول لمجلس الوزراء ـ بعد العودة من الرحلة ـ شرحت للأخوة

ما تم بالرحلة، وماذا حققنا في ماليزيا ثم في سنغافورة وأخيرًا في الصين. وبدعابة في النهاية، نوهت مازحًا بأنني لم أجد أحدًا من الزملاء في المطار، أو حتى طلبني أحدهم بالتلفون يقول حمد الله على السلامة، ويسأل عما تم. فخرج أحد الوزراء ـ وهي في الحقيقة وزيرة ـ ونحن مجتمعون وطلبت الدكتور زكريا عزمي وسألته:

هل البرتوكول تغير، إذ إن رئيس الوزراء يحاول أن يؤنبنا لأننا لم نقابله في المطار، فهل أصبح من المفروض أن نستقبل رئيس الوزارة كما نفعل مع الرئيس؟

والحقيقة كانت العكس كما أؤكدها من جديد. والدليل على ذلك أن عددًا لا يقل عن مائتين من المسئولين والعاملين بوزارة التخطيط حضروا إلى المطار، وحينما خرجت من الطائرة، طلبت أن تتوقف الكاميرات، وتوقفت ولم يتم التصوير، ونزلت من الطائرة وأخذت السيارة فورًا، ولم يظهر في التلفزيون إلا خبر وصولي والوفد المرافق إلى مطار القاهرة.

على إثر ذلك، زارني فجأة في اليوم التالي الدكتور أسامة الباز في المنزل ـ رغم أنني أعرفه منذ عام ١٩٦٢ (وهو صديق وزميل دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لم يحاول ذلك من قبل) ـ المهم سألني: ماذا حدث في المطار، وما هي حكاية الوزراء الذين لم يذهبوا إلى المطار؟

قلت:

ـ هل تتصور إن هذا سلوكي؟! لقد كنت أستنكر ما سمعته من البعض في شكل دعابة... هل وصل الأمر إلى هذا الحد؟ هل هذا معقول؟ ألم تحاول أن تقول للرئيس دون أن تأتي لزيارتي أنه لا يمكن لي أن أفعل ذلك؟

قال:

ـ قلت ذلك، ولكن أتيت حتى أطلب منك الحرص لأن البعض يحاول أن يلقي عليك الغبار ويشوه مكانتك لدى الرئيس.

المهم في اليوم التالي، جرى لقاء مع الرئيس، فانفردت به وأوضحت له الأمر فرد: «خلاص.. خلاص».

تعديل وزاري ولكن بقى!!!

وأنتقل نقلة أخرى ففي عام ١٩٩٧، على وجه التحديد في يوليو، طلب الرئيس إجراء تعديل وزاري، قلت: البعض تعاونه محدود رغم المحاولات المتكررة خلال السنة والنصف، أن أكون معهم وأساندهم في عملهم لأن نجاحهم هو نجاح لي، ومع هذا يمكن الاستمرار معهم حتى يريد الله أمرا آخر.

وقال:

ـ من الأفضل تغيير بعض الوزراء.

قلت:

ـ يعلم شعب مصر، تماما قدر كل فرد في الوزارة.. فهو شعب صبور يتحمل، ولكن يعلم تماما مواقف السابقين والحاليين.. ويمكن أن يستقبل التغيير الوزاري بالارتياح، إذا تغير بعض الوزراء، خاصة من ليسوا فوق الشبهات.

فقال: من؟

قلت: مثل فلان وفلان.

قال على الفور:

ـ لم أسمع أي شيء عنهما من قبل يمس سمعتهما.

قلت:

ـ وأنا لم أقل شيئا.

ولكن رده، زاد الحسرة في داخلي، لأنه يعلم بكل تأكيد، ورجل الشارع يعلم ما يفعلون، ولكن الرئيس لم يكن يرغب في تغييرهم لسبب لديه. كان الحل إما الاستقالة أو الهروب فيزداد الوضع فسادا، أو الاستمرار لبذل كل جهدي لمحاصرة الفساد على قدر الإمكان، رغم تمتعهما وغيرهما بحماية الرئيس. ومن المؤسف أنه بعد خروجي من الوزارة مباشرة، قام صاحب الأمر، بإخبارهما أنني قلت عليهما أنهما لصوص، وكان التصرف الطبيعي منهما، الهجوم والسب عليّ في كل لقاء يكون أحدهما أوكلاهما فيه.

المهم، لم أنجح في تغيير أي منهم، ولكن أسفر الأمر عن خروج الدكتورة آمال عثمان وطلبت أن تحل محلها السفيرة ميرفت التلاوي. واقترحت إلغاء وزارة الإدارة المحلية، لقناعتي أن المحافظين يمثلون رئيس الجمهورية طبقا للقانون، ولا بد لهم العمل في محافظاتهم دون رقابة مباشرة من وزير. وكنت أرى أنه لا بد لرءوسهم أن ترتفع، وكنت أعلم كيف أتيح لهم هذا الأمر. أما فيما يتعلق بالدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية، فكان يتصور أن هناك تصرفات ضده، وكان يتصور خطأ أنني وراءها. والحقيقة غير ذلك، فلتقديري واحترامي لشخصه الكريم، اقترحت أن يتولى وزارة جديدة تسمى وزارة التنمية المحلية، رغم رفض الرئيس في البداية. إلا أن الخطأ الكبير كان في استمرار الدكتور يوسف بطرس، لأنني أعرفه تماما، ولكن أصر الرئيس على أن يستمر، وطلب أن يتولى منصب وزير الاقتصاد، وقبلت على مضض لأنني كنت أجد في استمراري إمكان إتمام الأمور التي بدأتها وتحقيق ما أرجوه من نجاح.

نعم كنت أعلم، أنه عند تركي الوزارة سيلقي الدكتور يوسف بطرس التراب على كل ما بدأت رغم أنه كان معي. المهم.. قبلت أن يبقى الدكتور يوسف بطرس. كما جاء الدكتور مفيد شهاب وزيرا للتعليم العالي لتصوري أن تولي وزير واحد لمنصب التعليم في مراحله جميعا يمثل عبئا كبيرا. غير أن الأمر قوبل بغضب شديد من الدكتور حسين بهاء الدين، بعد أن استمر وزيرا للتربية والتعليم وترك التعليم العالي. وفيم يتعلق بالسيد ظافر البشري وزير الدولة للتخطيط حيث كنت وزيرا للتخطيط، وكان الهدف أن أجنبه مسئولية طلب الوزراء المزيد من الاستثمارات، خاصة أن

بعضها من اختصاص مجلس الوزراء والبعض الآخر يطلبه بعض الوزراء القدامى، فأردت أن أرفع عنهم الحرج في طلب ذلك ممن هو أحدث منهم. لذا عين السيد ظافر البشري وزير دولة للتخطيط وطبقا للقرار الجمهوري حددت الاختصاصات واقتصرت على ما ذكر. وتقرر أيضا في التعديل الوزاري أن تُضم وزارة التعاون الدولي مرة أخرى للتخطيط كما كانت خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٧، بعد أن نجح الدكتور عاطف صدقي في ١٩٨٧ أن ينتزع التعاون الدولي من التخطيط. المهم أضيفت وزارة الدولة للتعاون الدولي للسيد ظافر البشري، وأصبح وزيرا للدولة للتخطيط والتعاون الدولي. وجدير بالذكر أن الرئيس طلب أن يترك الدكتور عاطف عبيد وزارتي التنمية الإدارية والبيئة، وقال: «كفاية على عاطف عبيد قطاع الأعمال».

فقلت:

ـ إذا كان هناك رغبة في بقاء الدكتور عاطف عبيد مع تحجيم اختصاصاته فأرجو من سيادتك،أن تخبره حتى لا يتصور أني طلبت هذا التعديل، وفعلا طلبه الرئيس في حضوري وقال له:

ـ عاطف أنا قررت كذا وكذا علشان صحتك. ولهذا خلا اختصاص التنمية الإدارية والبيئة، فطلبت أن يصبح الدكتور محمد زكي أبو عامر وزيرا للدولة للتنمية الإدارية والسيدة نادية مكرم عبيد وزيرة للبيئة. بهذا تم التشكيل الجديد للوزارة.

كان عليّ أن أتعامل مع ستة وعشرين محافظا، ولهذا وفي أول مجلس للمحافظين، طلبت من السادة المحافظين، أن يتم الاتصال بي مباشرة في أي وقت، كان هذا من شأنه سرعة الإنجاز، فالكل يعمل في إطار القانون.

بعد هذا التعديل الوزاري، كان يلزم تغيير بعض المحافظين أي ما يسمى بحركة جديدة للمحافظين، وتقرر خروج عشرة منهم السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة والمستشار السيد الجوسقي محافظ الإسكندرية بالإضافة إلى ثمانية محافظين.وهنا تذكرت واقعة قديمة في منتصف السبعينيات، تتعلق بخروج محافظ الإسماعيلية السيد مبارك رفاعي. ففي الصباح كان في الاستراحة الخاصة بالمحافظة، وجاء المساعد إلى

المكان الذي يقف فيه وتردد في الكلام.. وسأله: ماذا حدث؟ قال: قد سمعت المذياع الآن، يعلن أن سيادتك خرجت كمحافظ الإسماعيلية. فأخذ السيارة وجاء إلى القاهرة، وكان أمرا محزنا له ولمن يعرفه. لم أنس ذلك أبدا، واعتبرت مثل هذه التصرفات، استهانة بقدر الناس رغم مكانتهم.

لهذا بعد أن أصبحت وزيرا في ٤ يناير ١٩٨٢، وبدأت علاقتي مع الدكتور فؤاد محيي الدين تزداد قربا، طلبت منه حينما يتقرر في يوم من الأيام خروج أي من الوزراء أنه لا بد من إبلاغه أولا إنسانيا وأخلاقيا، وبما يطيب خواطرهم.

لهذا حينما تقرر في أواخر يوليو ١٩٩٧، أن يتغير بعض المحافظين، اتفقت مع الرئيس على من يأتي ومن يخرج، وأعطيت ثمانية أسماء لوزير شئون مجلس الوزراء ولم يكن بينهم السيد عمر عبد الآخر والمستشار السيد الجوسقي، وطلبت أن يتصل بنفسه بكل منهم ويبلغهم أن هناك تغييرا قد يشملهم، دون أن أخبره من سيأتي، ودون أن يعلم عن السيدين الجوسقي وعمر عبد الآخر. وبقي مشروع القرار الجمهوري الذي أعددته في مكتبي حتى أخبرني في الخامسة أنه تحدث فعلا مع سبعة منهم وباقي واحد. وانتظرت حتى أخبرني في السابعة أنه تحدث مع المحافظ الثامن وكان اللواء عبد المنعم سعيد محافظ مطروح، ومن ثم تأكدت من علم الثمانية بالتغيير. أما فيما يتعلق بالسيد عمر عبد الآخر والمستشار السيد الجوسقي، فتكلمت مع كل منهما وحاولت أن أجد مبررا لا يغضبهما، فقلت إن الرئيس رأى أنه من الأفضل ألا يبقى أي محافظ أكثر من عشر سنوات بعد أن أعطى الكثير من الجهد والعمل، وربما يستعين بكما فيما بعد كأعضاء بمجلس الشورى، وفعلا قال الرئيس أنه ممكن الاستعانة بهما كأعضاء مجلس شورى. وهنا تقرر إذاعة القرار، حيث وصل القرار الساعة الثامنة والنصف إلى مقر مجلس الوزراء.

ألغام.. بالجملة

استمرت اجتماعات مجلس الوزراء كل أسبوع ومجلس المحافظين كل شهر، وأسرع العمل في كل من توشكى وشرق العوينات وشمال غرب خليج السويس

وجنوب أسوان، وسيناء حيث الانتهاء من السحارة الثانية، وافتتحها الرئيس في ٦ أكتوبر ١٩٩٧، وأيضا زادت سرعة العمل في حفر الترعة داخل سيناء وأيضا السكك الحديد من القنطرة شرق إلى دير العبد، وصولا فيما بعد إلى رفح.

ولكن خلال الشهور الأخيرة من ١٩٩٧، واجهنا بعض الأحداث الصادمة وعلى وجه التحديد في ١٨ نوفمبر ١٩٩٧، وقع حدث أليم وصدمة للسياحة، وهو حادث الأقصر في دير البر الغربي، حيث قتل عدد من السياح نتيجة خلل كبير في الأمن، لأن المكان الأثري الكبير ليس عليه إلا خفيران اثنان. وثار الرئيس، وكان في شدة الغضب من ذلك الخلل والإخلال بأمن السياح والوطن، وقرر على الفور تغيير اللواء حسن الألفي ونحن ما زلنا في مدينة الأقصر.

هنا تذكرت أيضا واقعة محافظ الإسماعيلية، رغم أن اللواء الألفي كان معنا وسمع وشاهد غضب الرئيس، ولكن كان لا يتصور أن يخرج في تلك الليلة، وكان معنا المشير حسين طنطاوي، فلجأت إليه راجيا أن يخطر اللواء حسن الألفي بالعودة فورا ولا ينتظر العودة معنا في طائرة الرئيس. وكنت أعلم أن طائرة لمصر الطيران تقلع بعد ربع ساعة. فعلا أخبره، لذلك رجع اللواء حسن الألفي إلى القاهرة قبل أن نصل، وتم تغييره في المساء وحلف اللواء حبيب العادلي اليمين، ليكون وزيرا للداخلية مساء ١٨نوفمبر ١٩٩٧.

ومشكلة أخرى دولية، وهي مشكلة جنوب شرق آسيا، والتي واجهت كلا من أندونسيا وماليزيا وسنغافورة، وهي مشكلة اقتصادية مشهورة، أطلق عليها انهيار نمور شرق آسيا، وكانت موضع اهتمام من جانب الرئيس، وقد دُعي إلى اجتماع عدد كبير من المختصين من السادة الوزراء الحاليين والسابقين والمفكرين وأهل الخبرة في المجال الاقتصادي والمالي. استمر اللقاء لساعات طويلة، وكان الحرص كل الحرص على إظهار ما إذا كان هناك أي آثار سلبية على مصر. وأوضحت خلال اللقاء أن علاقتنا مع هذه الدول يتحدد في جزء ملحوظ منه بحجم علاقتنا التجارية أو الاستثمارية، ولقد تبين أن حجم التجارة معها خلال السنوات الماضية لم يتجاوز ٦٠٠ مليون دولار سنويا، وهذا قدر ضئيل إذا قيس بحجم وارداتنا وصادراتنا، إذ

بلغت واردتنا في العام السابق نحو ١٧ مليار دولار. ولكن هذا الأمر يعطي لنا مؤشرا للاهتمام الدائم فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية والتجارية، وأيضا تطور حجم الدين الخارجي ونوعياته وسعر العملة.

كان هذا الحدث لدول جنوب شرق آسيا، ونحن مازلنا ننفذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي بدأ في ١٠ أكتوبر ١٩٩٦ وينتهي في ١٠ أكتوبر ١٩٩٨. وكانت التقارير الدورية التي تخرج من الصندوق على أساس المتابعة والمراجعة كل ستة أشهر، تؤكد أننا نسير على الطريق الصحيح،وكنا سعداء بهذا لأنه فتح الباب للكثير من الاستثمارات العربية والأجنبية لتدخل مصر.

لقاءات القادة.. ومصر

تعلق الشعوب آمالا كبيرة على اجتماعات القادة والمسئولين في لجان مشتركة وفي مؤتمرات،ودائما ما تشخص إليها الأبصار، في حل مشاكل قائمة أو تحريك تعاون بناء، يعود بالخير على الوطن، وتحقق مصالح مشتركة سياسية واقتصادية واجتماعية. وقد شاءت ظروف العمل والمنصب أن أحظى بالاستماع والحديث إلى العشرات والعشرات من الرؤساء والملوك ورؤساء الوزارات من مختلف دول العالم، وشملت هذه اللقاءات كل الحكام العرب والعديد من حكام أفريقيا وأوربا وآسيا والقليل من زعماء أمريكا الشمالية والجنوبية. كانت هذه اللقاءات رسمية منفردا أو رئيسا لوفد أو مرافقا للرئيس.

ولا شك أن الانفتاح على الخارج إقليميا ودوليا ومد الصلات والمحافظة على حسن الجوار والعلاقات، أمور ينبغي لها الاستدامة، بكافة الوسائل والسبل سواء تمت هذه المقابلات على مستوى القادة ورؤساء الوزارات، أو غير ذلك من الوفود الرسمية وغير الرسمية التي تتم بإشراف الدولة.. إذ يرجى منها وضع الحلول لكل ما استعصى على وسائل الاتصال العادية على مستويات أقل.

وما زلت مؤمنا بذلك، غير أنه يصح القول، أن ليس كل اجتماع قمة استهدف هذا أو أدى إلى ما نصبو إليه دائما من قرارات تحسن المصالح والمصائر.

كما أن قناعتي ليست قوية بالاجتماعات الثنائية التي تقتصر على الملوك ورؤساء الجمهوريات، أو رؤساء الوزارات دون حضور المسئولين، إذ تصبح مجرد اجتماعات لا تخرج في الغالب الأعم عن الترحيب وتبادل مراسم الود، وإظهار حسن النوايا حسب مستوى العلاقة بين الرئيسين أو الدولتين. كما أن البعض قد

يرى فيها فرض إملاءات أو انفراد بقرارات معينة، خاصة إن كانت الدولة لا تتمتع بديمقراطية كاملة.

على قدر إيماني بجدوى الاتصالات المباشرة وأهميتها، إلا أنني أكون دائما حريصا على أن يحضر هذه الاجتماعات أعضاء الوفد كاملا، ما لم يتعلق الأمر بجزئية معينة، عندئذ لا بد أن يحضرمن اختص بها من الأعضاء.

ولكن قبل أن أبدأ، أذكربعض الملاحظات العامة عن هذه اللقاءات، بخاصة عند مرافقة الرئيس.. حيث كان الحرص دائما أن يقتصر اللقاء بين الرئيس والرئيس والآخر كأنهما يبحثان شئونا خاصة، ثم يأتي اللقاء بحضور الوفدين المرافقين، لا يخرج عن لقاء شبه روتيني طال أو قصر. وها نحن بعد مرور ثلاثة عقود على هذه اللقاءات بين القادة العرب لم يتحقق، ما كان مستهدفا.. وكم وددت أن تكون نتائج تلك اللقاءات وبخاصة بين الدول العربية أفضل وأكثر. ويكفي مثلا أن التجارة البينية للدول العربية لم تصل إلى نحو ١٠٪ من إجمالي تجارة هذه الدول مع دول العالم، كما أن نسبة إجمالي استثمارات الدول العربية، تدور حول ١٠٪ من إجمالي استثماراتهم على المستوى الدولي.

أما عن الزيارات المتعددة للولايات المتحدة.. فعلى مدى أربع عشرة سنة (١٩٨٢-١٩٩٥) كانت الزيارة سنوية في الأغلب الأعم تبدأ بالوصول إلى واشنطن عادة صباح الأحد،وفي اليوم التالي يجتمع الرئيس بوزير الدفاع أو وزير الخارجية في قصر الضيافة،ويستمر اللقاء ١٠-١٥ دقيقة دون إعلان عنه. ولعله أمر لا يخرج عن المجاملة والترحيب بزيارة الرئيس، وفي اليوم التالي تتم زيارة مقر الكونجرس، حيث تقوم السفارة المصرية بجهد مكثف حتى تنجح في إعداد لقاء للرئيس بالكونجرس، ويتم ذلك حتى وإن حضره عدد قد لا يتجاوز اثنين من أعضاء الكونجرس وبعض المساعدين.. ويأتي اليوم الأخير المخصص للبيت الأبيض، حيث يبدأ الاجتماع الثنائي بين الرئيسين لفترة لا تتجاوز ١٥ دقيقة، يتبعها غداء عمل لا يتجاوز مدته ٣٠ دقيقة، يحضره الرئيسان وأربعة من كل جانب، ثم يُعقد مؤتمر صحفي لفترة لا تتجاوز ١٥ دقيقة. وأؤكد أن النقاش والتعليقات سواء خلال فترة الغداء أو المؤتمر

الصحفي لا تخرج عن أمور عامة يعرفها الجميع، أما العلاقة الحقيقية بين البلدين فكانت تتم خارج تلك القنوات.

وأحب أن أوضح أن ذكر اللقاءات ببعض قادة الدول لم يكن الغرض منه إجراء تقييم لهم، إذ لا يحق لي ذلك، لكنه مجرد انطباعات عامة للقاءات طالت أو قصرت، مجمعة أو منفردة، تظهر على الأقل اهتماماتهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض ورؤيتهم لمصر.

لقاءات القادة العرب

يصعب التعليق على كل لقاءات القادة العرب، ومن ثم يُكتفَى بتناول كل ما سُطّر في ذهني وما لم يصبه النسيان:

الملك حسين بن طلال (ملك المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٢-١٩٩٩)، والحق أقول: إن الحديث والاستماع إليه يؤكد أنه سياسي بارع، وجم الأدب، يُخجِل من يقابله. وأذكر عندما كنت نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتخطيط في زيارة رسمية للمملكة كان الملك خارج المملكة. وفي مطار عمان في طريقي للعودة إلى مصر طلبني رئيس الديوان الملكي، راجيا العودة للقاء جلالة الملك، الذي كان قد عاد منذ قليل، ورجعت فورا وقابلته وظل الاجتماع نحو الساعة. وتناول الحديث الوضع العربي والإقليمي والدولي، وترك لي بين الحين والآخر الفرصة للتعليق والاستفسار معا.

كان سياسيا بارعا وإنسانا متواضعا تواضع البسطاء ومحبا لمصر وشعبها. ومع ذلك لا يفوتني أن أذكر أن حضوري لقاءات تمت بين الملك حسين وبين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رغم كان ظاهرها الود وتبادل الأحضان، لكنها كانت تحمل في طياتها بوضوح فقدان الثقة بينهما.

الملك الحسن الثاني (ملك المغرب ١٩٦١-١٩٩٩) عند اللقاء به تلاحظ على الفور فخامة الملوك، تعتبره الحاشية أمير المؤمنين.. ثقافته العالية تبرز جوانب عديدة من العلم والمعرفة، كان قليل الكلام يجيد الاستماع.. معلوم عنه أن لقاءاته مع الرؤساء أو الوفود لا تتجاوز ثلاثين دقيقة.. لقد لاحظت في لقاءاته أكثر من مرة، أنه لم يتطرق

إلى مصر وشعبها كعادة حكام العرب، غير أني لم أشك أن هذا الأمر ليس فيه إقلال من قدر مصر وشعبها، فلعل ثقافته الغربية أسقطت من حديثه المجاملة.

وقدكان من ضمن اهتماماته الأساسية قضية الصحراء الغربية، وقد وضح ذلك عندما شاركت في لقاء بينه وبين الرئيس الجزائري بوتفليقة وبحضور الرئيس، ظهر فيه عدم رضا أو توافق فيما بينهما وبخاصة فيما يتعلق بموقف الجزائر من القضية المشار إليها.

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود (ملك المملكة العربية السعودية ١٩٨٢- ٢٠٠٥) لم أحظ باللقاء والحديث مع جلالته إلا في السنوات الأخيرة عندما ألم به المرض، كان هادئ الطبع، مشجعا لمن يلقاه بالحديث والاستماع من جانبه، ورغم كلامه القليل، ففيه ما يؤكد إلمامه الكامل بشئون وطنه وبشئون الدول العربية الإسلامية وغيرها من دول العالم.

كان يؤكد دائما حبه وتقديره لمصر وشعبها. وأذكر هنا واقعة مهمة، عند بدء وقوع عدوان العراق على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، كنت في مطار القاهرة مع الرئيس، في توديع الشيخ زيد آل نهيان، واتصل الملك فهد بالرئيس طالبا الإسراع إلى عقد اجتماع للقمة العربية فعُقدت على الفور، وتمت الموافقة على تصحيح الوضع مع الكويت بأغلبية ضئيلة (١١ من ٢٠ عضوا) وذلك باتخاذ إجراء عسكري تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية، مع قوات من الجيش السعودي ومن الجيش المصري، وبصورة أقل من الجيش السوري.

الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود (ملك المملكة العربية السعودية منذ ٢٠٠٥) شرفت بلقائه عندما كان وليا للعهد، وهو يحمل سمات الشهامة العربية الصافية ويتمتع بذكاء بالفطرة وبخبرة عالية، ويظهر دائما الحب والتقدير لشعب مصر. وهو سلوك ونهج ملوك المملكة العربية السعودية جميعا وفاءً لوصية الأب الملك عبد العزيزآل سعود.

ومن خلال لقائي مع جلالته في زيارته لمصر عندما كان وليا للعهد وكنت رئيسا للوزراء، كان حريصا على دعم الاقتصاد المصري قولا وفعلا وتُرجم ذلك عمليا في زيادة مشاركة الأشقاء السعوديين في أنشطة استثمارية متعددة بمصر.

وبهذه المناسبة لا أنسى ما قام به الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في ديسمبر ١٩٦٧، حينما اجتمعت القمة العربية لتناقش دعم مصر بعد النكسة، وكان أول الداعمين، الأمرالذي بدا غريبا على الساحة العربية والدولية، إزاء ما ناله من هجوم من إعلام مصر خلال مدة سبقت.

أذكر هنا واقعة حدثت في منتصف أبريل سنة ١٩٩٨ عندما كان الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في زيارة لمصر حين كان وليا للعهد. وكنت مع الرئيس في استقباله مع عدد قليل من الوزراء منهم المهندس ماهر أباظة والمهندس سليمان متولي،وبعد مصافحة الجميع وقبل الوصول إلى السيارات، أشار الملك اليّ قائلا إن هذا الرجل غيّر الكثير في مصر إلى ما هو أفضل، ولم يعلق الرئيس، وقلت في نفسي شكرا سمو الأمير. وأذكر كذلك أنه كان دائما في لقاءاتنا المتكررة يظهر حبه وتقديره للشعب السوري أيضا.

الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات (١٩٧١-٢٠٠٤) يحق علينا أن نطلق عليه شيخ العرب، كان لديه قدر كبير من الحكمة، فمبعث تعامله مع الرئيس حبه لمصر وشعبها، ظهر هذا واضحا قولا وفعلا. وكان يزيد على الآخرين في مقدار دعمه لمصر ورئيسها، كان لا يفضل أن يكون الدعم نقديا، بل كان حرصه ورؤيته أنه من الأفضل أن تسهم دولة الإمارات مباشرة في مشروعات التنمية التي تعود بالخير على الشعب المصري. ومن ذلك في مجال الزراعة، مشروع استصلاح وزراعة مساحة ٤٠ ألف فدان شرق قناة السويس عند منطقة الدفرسوار وترعة الشيخ زايد. وأيضا مد الفرع الرابع للترعة الرئيسية بمشروع توشكى واستصلاح حوالي ١٠٠ ألف فدان،وغير ذلك من المشروعات الأخرى، وبوجه عام لم يقتصرالأمر على ذلك بل كان له فائق الاهتمام بدفع أبناء الإمارات للمشاركة بمصر في الأنشطة الزراعية والصناعية والإسكان.

السلطان قابوس بن سعيد (سلطان عمان ١٩٧٠-الآن) شخصية هادئة لا تتكلم إلا همسا، يحب أن يستمع أكثر من أن يتكلم، كانت لقاءتنا معه تبدأ في مجموعة قليلة مع الرئيس، تستمر نحو ٢٠ إلى٣٠ دقيقة، ينفرد بعده بالرئيس لمدة قد تطول لساعات.

وخلال لقاءاتنا كان يتكلم بصوت هادئ جدا. وكان المعروض دائما موضوعات محدودة للغاية.

ويحق أن أذكر لشخصه الكريم أنه حينما قاطع العالم العربي مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، واصل إرسال دعم محدود دوري لمصر خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩ رغم القطيعة من جانب الدول العربية، ورغم أن هذا القدر لم يكن كبيرا ولكن يؤكد أنه رجل جاد، لا يخشى أحدا ويقوم بما يجب عليه فعله، رغم أن الغالبية طلبت وقررت في العراق ـ عندما اجتمعت القمة العربية بقيادة صدام حسين ـ أن تقاطع مصر ولكنه لم يستجب إلى هذا.

الرئيس حافظ الأسد رئيس سوريا (١٩٧٠-٢٠٠٠) شخصية متحدثة لا يمل الحديث، عنده قدرة على الإطالة تستمر ساعة أو أكثر، حينما كنا نلتقي فردا أو وفدا أو مع الرئيس، كان الحديث كله له، يتكلم عن التاريخ الإسلامي وعن الحكم العباسي والفاطمي والمملوكي والتاريخ الحديث. الكل يسمع ما يقول ويكرر ولا يتوقف ولا أحد يسأل، فاعتدنا أن نسمع ونسمع حتى حينما يجتمع مع المعاونين، يتحدثون ذات الكلام وكأنهم فرد واحد.

كان زعيما لحزب البعث السوري المصدر الرئيسي لحزب البعث العراقي الذي يمثل حكم الفرد بشكله الحقيقي حسب ما شاع عليه وعنه في الكثير من دول العالم العربي، كان يحكم بحسم وشدة ولكن يبدو هادئا، غيرأنه إذا استشعر شبهة خطر من أي من تجمعات المعارضة، يقضي عليها فورا من دون أن تسمع عنها من جديد. ويكفي ما حدث في مدينة حماة التي مثل أهلها تيارا دينيا معارضا، فقضى عليه في يوم وليلة. والعجيب حينما كنا نجتمع مع المسئولين السوريين على اختلاف مكانتهم، ونسأل عن هذه الواقعة البشعة، يقولون قولا واحدا، إن الشعب هو الذي قام بالقضاء على هؤلاء الخونة.

وللحق أقول، إنني التقيت بقيادات العالم العربي وأتيحت الفرصة لي أن أقابل بعض أفراد شعوبها. وأقول: إن الشعب السوري من أكثر الشعوب العربية قربا للشعب المصري، فالحب والتقدير تراه في العيون وتسمع كلماته وتشعر به لدى كل الإخوة

العرب، مما أكد لديّ الإحساس دائما بأن الشعب السوري، يأتي في مقدمة الشعوب اقترابا للشعب المصري.

الرئيس صدام حسين رئيس العراق (١٩٧٩-٢٠٠٣) شخصية حادة الطبع، صارمة كل الصرامة قولا وفعلا، لديه شعور قوي بالعظمة، ويرى أنه الزعيم الأوحد القادر على مواجهة أي أخطار تواجه العالم العربي، كنا حينما نقابله يذكر مصر بالخير، لأنه عاش فيها شبابه، ولكن لم يترجم هذا القول بالعطاء لمصر.

أذكر حينما كنا في زيارة للعراق عقب المعركة الأخيرة المعروفة بالفاو بين العراق وإيران، وبعد أن سبقنا الأخ المهندس حسب الله الكفرواي، ليرى ما يمكن أن تقوم به مصر في إعادة تعمير العراق، عاد غير راض، حيث لم يعرض الجانب العراقي قدرا مناسبا لمساهمة مصر في إعادة تعمير العراق، ثم كانت زيارتنا وتحدث الرئيس صدام وأطال في ذكر كل الخير لمصر، وكنت والمهندس سليمان متولي والمهندس ماهر أباظة مع الرئيس نستمع دون مقاطعة، وانتهى الحديث دون الإشارة إلى مساهمة مصر في تعمير العراق.

ولم أستطع السكوت وقلت بعد الاستئذان، إنني كمواطن مصري عربي، أحب أن أنقل رؤية تحدد العلاقة بين الشعب المصري والشعب العراقي. لا أتكلم عن مشاركة المصريين في العراق مع إخوانهم العراقيين أثناء الحرب التي طالت سنوات، شارك المصريون فيها مباشرة وفي تحمل همومها مما يؤكد مدى الحرص على مساندة الشعب العراقي، لم يترك المصري داره مثلا في جنوب الوادي حاملا فأسه لزراعة الأرض في البحيرة أو الشرقية أو الغربية، ولكن الغريب أنه أتى إلى العراق وحمل الفأس وزرع في أرض العراق، مع أنه اعتاد ألا يزرع إلا أرض مصر. لهذا يقول المصريون اليوم، لماذا لا نشارك في تعمير العراق بالقدر الذي يتناسب وعلاقاتنا وقدرنا المشترك؟!

صمت الرئيس صدام، ولم يرد إلا بابتسامة خفيفة، وأشار بيده لأحد المساعدين وقال:

ـ لنذهب إلى قاعة الغداء.

ونحن على مائدة الغداء، قلت في نفسي، ما قلته كان لا بد وأن أقوله، فكيف نساهم ونشارك في الدفاع عن العراق، وحينما يأتي الوقت الذي يحق لمصر أن تحصل على عائد لشعبها، نواجه بهذا التعامل.. لا أملك إلا أن أقول لك الله يا مصر.

لكن بعد أسبوع طلبني السفير العراقي سمير نجم بالقاهرة لأسافر لزيارة العراق.. وفعلا سافرت وقابلني الرئيس صدام، وطال الحديث لنحو الساعة عن العالم العربي والدولي، وتناول الحديث من جانبه التأكيد على حب مصر وشعبها، كما تناول الشأن العربي وكان به الكثيرمن القوة والعنف والقليل من السياسة.

العقيد معمر القذافي رئيس ليبيا (١٩٦٩-٢٠١١) شخصية تحمل كل المتناقضات، الذكاء والغفلة والصمت والثرثرة،القول في بداية الحديث ونقضه في نهايته. كان تكرار لقائي معه كثيرا وكان حديثه دائما يبدأ بالهجوم على أمريكا، يصب عليها غضبه وشتائمه، ولعل ذلك مصدره أساسا ما قامت به الطائرات الأمريكية في عهد الرئيس ريجان من هجوم على منزله،وقتل أحد أفراد أسرته (بالتبني).

كان هجومه على أمريكا وأيضا على دول الخليج في كثير من الأحيان غير منطقي.. وعادة بعد السب والهجوم، ينتقل بحديثه من موضوع إلى آخر وينطق في بعض الأحيان بألفاظ أو بكلمات بدوية، يصعب فهمها. ولم ألحظ في أي مرة أنه بدأ موضوعا وأتمه أو انتهى منه قبل أن يفتح موضوعا آخر.

وأذكر أنه في زيارة من الزيارات كان مفترضا أن يحضر عشاء في قصر عابدين، ولكن قبل الموعد بقليل طُلب مني أن أذهب فورا إلى القصر لألتقي بالرئيس القذافي. ولا أعلم لماذا، وحينما ذهبت ودخلت وجدته جالسا منفردا ينظر إلى سقف الحجرة، وألقيت عليه السلام، وأشار بيده من دون أن يشير عليّ بالجلوس، ولكني جلست، وكان حوارا يدعو أن أذكره بقدر ما أستطيع بالتفصيل، ولكن يكفي ما يأتي:

قال: هل قرأت الكتاب الأخضر؟

فقلت مجاملا: نعم.

قال: هل تعلم شيئا عن النهر العظيم؟

قلت: نعم...

قال: هل توافق عليه؟

قلت: يا سيادة الرئيس لقد بدأ المشروع وأشرف على الانتهاء وهناك لجنة استشارية برئاسة رئيس الوزراء وهو كان من قبل وزيرا للري في ليبيا و...

فقال: كفى كفى.

ثم قال: أنت بتعمل إيه؟

قلت: أنا باشتغل رئيس وزراء، ورئيس الوزراء بيشتغل فيما هو متعلق بشئون الأمة في مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة الأمن والسياسة، وبدأت أشرح له المزيد، وكان السؤال في نظري لا يستحق أن يطرح، ولكن كان عليّ أن أجيب، وكان حرصي في الإجابة أن تكون بسيطة وأن أرسل له رسالة بأن مصر أنجزت كذا وكذا.

فقال: خلاص.. خلاص..

وانتهى اللقاء!!

أذكر له اجتماع جامعة الدول العربية الطارئ بالكويت في أغسطس سنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على الدعوة إلى التدخل العسكري بقيادة وباشتراك الولايات المتحدة لتحريرها والتي انتهت بالتصويت بموافقة ١١ دولة عربية من ٢٠ دولة، وكان للقذافي رد فعل حاد حيث ترك القاعة وجلس خارجها شديد الغضب.

ولكن ما هو موقف القذافي من مصر وشعبها؟ أجيب وأؤكد أنه كان يركز أساسا على علاقته بالرئيس وأجهزته الأمنية حفاظا على نفسه، أما غير ذلك فلم يكن محل اهتماماته.. ويكفي أن أعطي مثلا.. في عامي ١٩٧٠و ١٩٧١، اقترضت مصر ٥٠ مليون دولار أمريكي في العام الأول و٥٠ مليون دولار أمريكي في العام التالي.. وهذا الدين تم بما يعادله بالذهب حينذاك، لهذا عندما تقرر خفض الدين الخارجي على مصر عام ١٩٩١ بنسبة ٥٠٪، والتنازل بالكامل من بعض الدول العربية عن ديونها على مصر والمقدرة بنحو ٧مليار دولار، تبين أن دين ليبيا السابق ١٠٠ مليون

دولار وصل إلى نحو ٣٦٥ مليون دولار.. وقد تنازلت الدول العربية (السعودية ـ الإمارات ـ الكويت) عام ١٩٩١ عن ديونها، ولكن لم تتنازل ليبيا. وكلما نطلب مذكرة التنازل عن هذا الدين، كان الرد دائما من القذافي ورجاله، ما يفيد بأن اللجنة الشعبية ستقرر ذلك قريبا.

وفي زيارة لليبيا في أبريل ١٩٩٨، مع الرئيس، وكانت العادة العودة في ذات اليوم لمثل هذه الزيارات، ولكن أصر القذافي على المبيت. وفي الليل طُلب أن تُعقد اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة كل من رئيسي الوزراء للدولتين، وكان رئيس الوزراء الليبي هو وزير الري السابق والمسئول الأول عن مشروع النهر العظيم.. المهم لم أوافق في تلك الليلة على اجتماع اللجنة إلا إذا تسلمت مذكرة موقعة من وزير المالية الليبي (محمد بيت المال) تؤكد التنازل عن الدين.. وبقيت طوال الليل في بهو الفندق ومعي اللواء عمر سليمان والمهندس سليمان متولي والدكتور محيي الغريب ولم يأت وزير المالية الليبي إلا في الصباح وتم التوقيع.

ياسر عرفات (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٤-٢٠٠٤) واسمه محمد ياسر عبد الرءوف عرفات القدوة الحسيني، وكنيته أبو عمار، فلسطيني مصري المولد. تولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٩، ثائر دائما من أجل بلده ضد المحتل.

كرس حياته من دون كلل لقيادة النضال الوطني، مطالبا بحق الفلسطينيين في أرضهم. وقاد هذا العمل من داخل فلسطين، ولم يَفُتْ في عضده عدم بقائه حينا من الزمان فيها، فقاد الكفاح من خارجها حتى عاد إليها من جديد. وكان له فضل الاعتراف بدولة فلسطين على أرض غزة والضفة الغربية واقترب من تحقيق هذا لهدف إلى أن وافته المنية. فترك الأمر لمن جاء بعده.

قابلته عشرات المرات منفردا أو مع بعض رفاقي، وكان يذكر في حديثه دائما، تخلّي الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية عن حق الفلسطينيين في أرضهم. ولم يقتصر هذا التخلّي على الغرب ولكن شمل بعض الدول المجاورة، ووصل الأمر إلى تخلّي بعض رفاقه عنه.

مهما اختلف التقييم لهذا الرجل، لا أحد ينكر أنه عاش ومات من أجل قضيته العادلة، قضية شعب فلسطين. كما عاش محبا لمصر، يعترف لها دائما بالتضحية والوفاء والدأب لمساندة فلسطين وشعبها.

وقبل الانتقال إلى القادة الأوروبيين، يحق عليّ أن أذكر الشقيقة الصغرى لبنان.. الدولة الحبيبة إلى قلوب العرب، ورغم جذورها وانتمائها العربي.. فلها نكهة أوربية، لما يحمله نظامها السياسي من قدر ملموس من الديمقراطية.

زرت بيروت في أبريل ١٩٩٨، وكانت الزيارة الأولى لرئيس وزراء مصري، لهذا قوبلت بالحفاوة وشعرت بمدى حب الشعب اللبناني لمصر وشعبها ومدى تقديره للرئيس الراحل جمال عبد الناصر.. لقد رفعوا وحملوا أعلام لبنان ومصر وصورة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وصورتي بصفتي الضيف.. والتقيت بالسيد إلياس الهواري رئيس الجمهورية، ورفيق الحريري رئيس الوزراء، ونبيه برّي رئيس البرلمان، والعماد إميل لحود رئيس الجيش، والكثير من رجال الدين الإسلامي والمسيحي.

إلياس الهواري (رئيس الجمهورية اللبنانية ١٩٨٩-١٩٩٨) نموذج من الساسة اللبنانيين الذين يعرفون قدر مصر ويعلمون أن في قوتها قوة العرب جميعا وأنها الشقيقة الكبرى التي تعطي قوة أكبر للشقيقة الصغرى لبنان. وهو شخصية هادئة مثقفة تعرف جيدا أقدار الشعوب والقادة العرب وغير العرب.. قال عند لقائه قولا لا أنساه «لا أتحدث عن مصر، مصر بقامتها تتحدث عن نفسها».. ونـ منحني وسام الأرز الوطني (رتبة الوشاح الأكبر).. وأذكر له تصرفا سياسيا، أراد به أن يخاطب العالم كله.. حيث كان في لقاء مع الرئيس حافظ الأسد وكان في دمشق.. وطلب العماد إميل لحود ليقول له على الملأ مبروك أنت أصبحت رئيس جمهورية لبنان، كان يريد أن يعرف العالم إلى مدى تتدخل سوريا في الشأن اللبناني!!

لقاءات القادة الأوروبيين

أما عن قادة الدول الأوربية،فلقد حظيت بلقاء العديد منهم والحديث والاستماع إليهم، سواء كنت منفردا أو رئيسا لوفد أو مرافقا للرئيس السابق. وأذكر بالنسبة للمملكة

المتحدة البريطانية،أذكر السيدة مارجريت تاتشر والسيد توني بلير رئيسي الوزراء، وأذكر لفرنسا السيد فرانسوا ميتران والسيد جاك شيراك رئيسي الجمهورية والسيد ليونيل جوسبان رئيس وزراء فرنسا.

مارجريت تاتشر (رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ١٩٧٩-١٩٩٠) سيدة رائعة، حاسمة، شديدة البأس في القول والفعل كانت أول امرأة .تتولى منصب رئيس الوزراء في بريطانيا مشهود لها بإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية أدت إلى ازدهار في محيط الشركات مما رتب زيادة الإنتاج،وزيادة عوائده وحلت الكثير من المشاكل العمالية في مواجهة ما كان لبعض النقابات من مواقف، وهي تعتبر من أطول رؤساء الوزراء في بريطانيا استمرّ في شغل المنصب.

أذكر لقاءها في زيارة سريعة للندن أول مايو ١٩٨٣، ونحن في طريق العودة من الولايات المتحدة، الرئيس مبارك والفريق كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأنا، ووصلنا في الصباح الباكر، وذهبنا إلى مقر مجلس الوزراء البريطاني مباشرة من المطار. التقينا بالسيدة تاتشر ونائبها،وجلسنا جميعا حول مائدة صغيرة مستديرة، وبعد دقائق وقفت تتحدث، فقالت:

ـ سيادة الرئيس نحن نحبك. ثم بعد صمت قليل... لأننا نحب مصر مصدر الحضارات العظيمة، وأشارت بيدها إلى الرئيس مستطردة.

ـ سيدى: إن بعض شعوب العالم في أشد الحاجة إلى أن يسمعها حكامها، لا بد للقادة أن ينصتوا لشعوبهم أكثر مما يتكلمون، وعلى الحاكم أن يعلم جيدا ما يطلبون، ويغلن عما يمكن أن يحققه، وما لا يمكن، لأن مقابلة مطالبهم بالصمت ليس حلا، لأنه إن طال يولد الغضب الذي يختزن في القلوب والصدور، ولا يمكن للصمت والغضب أن يستمرا، فسيأتي يوم مهما طال، لينفجر الكبت المخزون وتخرج هذه الشعوب لتقول لا.. لا.. لا. سيادة الرئيس لا أقصد بلدا بعينه، ولكن خبرتي قبل أن آتي رئيسا للوزراء، والتحامي بالطبقة البسيطة التي نشأت منها، هي التي دفعتني لكي أقول هذا لزعيم دولة كبيرة في الشرق الأوسط.

لم يعلق الرئيس إلا بابتسامة خفيفة... واليوم أقول سبحان الله، كيف توقعت السيدة تاتشر هذا الانفجار منذ ثلاثة عقود.

فرانسوا ميتران (رئيس فرنسا ١٩٨١-١٩٩٥) كان اشتراكيا، رأسمالي المظهروالسلوك، يحب الصمت عند بداية الجلوس معه،وعندما يتحدث تحب أن تستمع إليه، وهو يتناول ما يدور في المنطقة العربية والشرق الأوسط ودول العالم.. وكان منصفا للقضية الفلسطينية، وأذكر قولا له: إن هذه المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، لا يمكن أن تهدأ، مهما طالت المدة، من دون أن يحصل شعب فلسطين على حقه العادل وهي نظرة منصفة بالمقارنة بموقف فرنسا بعده بشأن هذه القضية. كان محبا لمصر ومواطنيها.. واعتاد زيارتها في نهاية شهر ديسمبر (فترة احتفالات الكريسماس) من كل عام، ليقيم في أسوان عدة أيام، لاعتقاده أن لأرض وشمس أسوان خصائص لها آثار طيبة على تنشيط خلايا الجسم.

والشخص الآخر الذي أحب أن أعلق عليه، السيد ليونيل جوسبان كان رئيسا لوزراء فرنسا ممثلا للحزب الاشتراكي، وقت أن كنت رئيسا للوزراء، وحينما جاء لزيارة مصر، شاءت الظروف أن نجتمع أكثر من مرة، رغم قصر المدة التي قضاها في مصر، تجاوز النقاش في أحد المرات ثلاث ساعات، تناول فيها العديد من الأمور عن الشعب المصري وعن آماله وطموحاته ومشاكله، وعما يدور في المنطقة العربية والشرق الأوسط والساحة الدولية، وعن أثر سياسات ومواقف الاتحاد الأوربي تجاه الدول العربية، وكيف كانت غير منصفة رغم ضخامة المصلحة المشتركة خاصة الاقتصادية. واستمعت إليه وإلى رؤيته المستمدة من عقيدته الاشتراكية، والتي ترتكز على العدالة بين الدول والشعوب وأفراد الشعب الواحد.

أذكر له بعد ما تركت الوزارة في أكتوبر ١٩٩٩، أن أرسل لي خطابا يذكرني باللقاء، ويؤكد أنه استمتع بالنقاش والحديث متمنيا لي حياة جديدة طيبة في المرحلة المقبلة.. سبحان الله، هذا الرجل الذي قضيت معه يوما واحدا أرسل هذا الخطاب،ولكن العشرات من المسئولين على الساحة العربية لم أتلق منهم خطابا واحدا.. لعل ذلك كان لعلمهم عن غضب الرئيس عليّ.

خوان كارلوس (ملك إسبانيا منذ ١٩٧٥) ولد في روما سنة ١٩٣٨ بعدما غادرت عائلته المالكة إسبانيا وإعلانها دكتاتورية جمهورية تحت حكم فرانكو. ومع ذلك فقد استكمل دراسته في مدريد بدءًا بالدراسة الثانوية وحتى التحاقه بالجامعة لدراسة القانون، وبعد انتهاء حكم فرانكو بوفاته أُعلن ملكا على إسبانيا في نوفمبر سنة١٩٧٥ وصدر دستور سنة ١٩٧٨ في عهده مؤسسا للنظام الديمقراطي من جديد.

وهو شخصية مبهجة، عند الجلوس معه،تستمتع بكلامه وطموحاته للمنطقة العربية كلها ولبلده خاصة، ونظرا إلى أن نظام الحكم في إسبانيا يعطي كل السلطات التنفيذية لرئيس الوزراء، فكان الملك يقوم بدور يحقق به مزيدا من الازدهار للسياحة في إسبانيا، مما جعل النصيب الأكبر في حديثه يتعلق بإسبانيا كيف كانت وكيف أصبحت بلدا ديمقراطيا حرا آمنا.

التقيت بالسيد خوزيه ماريا أزنار (رئيس وزراء إسبانيا ١٩٩٦-٢٠٠٤) وهو شخصية نشطة وجادة وعليمة بالشأن العربي والأوربي والدولي بقدر يستحق الاحترام. التقيت به خلال زيارته للقاهرة في مايو ١٩٩٨، وتم التوقيع على اتفاقيات مشتركة لدعم الاستثمار والتجارة والسياحة بين البلدين، والكثير من هذه الاتفاقيات تم تنفيذه فعلا.

البابا يوحنا بولس الثاني (رئيس الكنيسة الكاثوليكية ١٦/ ١٠/ ١٩٧٥- ٢/ ٤/ ٢٠٠٥) كان من أقوى عشرين شخصية في القرن الماضي، ولعب دورا بارزا في إسقاط النظام الشيوعي في بلده بولندا، وكان من أكثر القادة في العالم سفرا ويحصى له أنه زار ١٩٠ بلدا خلال فترته. وكان معروفا عنه السعة في العلم والمعرفة، يجيد سبع لغات: الإيطالية والألمانية والإنجليزية والإسبانية والبرتغالية والروسية والكرواتية ذلك بالإضافة إلى لغته الأم البولندية.

حظيت بلقائه عدة مرات سواء مرافقا للرئيس أو رئيسا لوفد من الزملاء أو منفردا. هو شخصية هادئة متواضعة تبعث بالرضا والاطمئنان لمستمعيه. وكان اهتمامه الدائم في مختلف لقاءاته معنا يدور حول ما يناله الأقليات على الساحة الدولية من ظلم واضطهاد.

وضرب أمثلة على ذلك: شعب التبت واضطهاد المسلمين في روسيا والصين وبورما. ولدى حديثي عن القضية الفلسطينية، لم يتعرض للشأن السياسي كدولة احتلت واغتصبت، ولكن كان يتناول الشأن الإنساني لشعب فلسطين ومعاناتهم اليومية. كما أشاد بمصر وشعب مصر باعتبارها أم الحضارة وجزءا من البلاد العربية أرض الرسل.

وأنتقل إلى آسيا القارة الكبيرة، حيث حظيت بلقاء قيادات عظيمة، السيد مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، والسيد لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة، والسيد نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا وأربع رؤساء لجمهورية الصين الشعبية، أولهم مفجر الصحوة والانتفتاح والإصلاح في الصين هو السيد دينج شياو بينج، والثاني السيد ليا زياينيان، والثالث السيد يانج شانج، والرابع السيد جيانج زيمين.

نجم الدين أربكان.. (رئيس وزراء تركيا ٢٨ يونيو ١٩٩٦-٣٠ يونيو ١٩٩٧) شخصية متدينة معتدلة. التقيت به في أنقرة عندما اجتمع رؤساء ثماني دول إسلامية بينها (مصر ـ تركيا ـ إندونيسيا ـ إيران ـ ماليزيا) وذلك للتوقيع على الاتفاقية المبرمة بين تلك الدول والتي عرفت بمجموعة الثمانية الإسلامية.

والسيد نجم الدين أربكان نشأ نشأة علمية اخلطت بالسياسة، فحصل على درجة الدكتوراة في الهندسة الميكانيكية، وعكف على دراسة المحركات، وكان له فيها دور المبتكر. وكما له في المجال العلمي، فقد كان له دوره في مجال السياسة، حيث أنه عكف على إنشاء تنظيم له مرجعية إسلامية، وتمسك بفكره حتى أمكن تأسيس حزب الرفاة، وجعل له دورًا مكنه من رئاسة الوزراة سنة ١٩٩٦، وإن كانت مدتها محدودة إلا أنها مهدت وتركت بصماتها على الحزب الحاكم في الوقت الحالي، والذي يتولى أمور الدولة بثقة وإيجابية مشهودة داخليا وخارجيا. ويذكر له أنه مع بدء نشاطه أقام معاهد للتعليم الديني، وقدر عدد من التحقوا بها نحو ثلاثة ملايين طالبا عند تركه الوزارة، وذلك مع ما كان حريصا عليه من اهتماماته في مجال الإنتاج مما أدى إلى تفوق تركيا خاصة في مجالات الإنتاج السلعي الصناعي والتصدير.

في الحديث معه ومع رفاقه، كان يؤكد دائما أن العلاقة بين مصر وتركيا، لا تقف

عند الشئون السياسية والاقتصادية، وإنما بتجاوز ذلك إلى الروابط المتينة بين الشعبين والمتمثلة في العلاقات الأسرية وصلة الدم بينهما، فبعض الأسر المصرية والتركية تنتسب جذورها إلى كل من البلدين.

وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، لا بد أن أشير إلى مدى نجاح هذه الدول ونهضتها، وما حققته من طفرة هائلة اقتصاديا وسياسيا، ودور القادة فيها، وهو كبير. وبادئ ذي بدء أذكر المساعدة الفعالة للولايات المتحدة لاقتصاد هذه الدول والتي بدأت في الخمسينيات بعد الحرب الكورية، وتكررت في الستينيات. وكان هدف الولايات المتحدة إيجاد منطقة رأسمالية في آسيا تواجه الصين الشيوعية.

هذه المساندة الفعالة، تمثلت في استثمار أمريكي وياباني وزيادة حجم التبادل التجاري وإتاحة الضمانات التي يسرت لها الاقتراض على الساحة الدولية. ولا شك أن هذه الدول اقتنصت الفرص السانحة وجدية قادتها ومواطنيها للانتقال ببلادهم من بلاد صغيرة بسيطة فقيرة، إلى دول تنافس الدول الكبرى.

مهاتير بن محمد (رئيس وزراء ماليزيا ١٩٨١-٢٠٠٣) التقيت به عندما زرت ماليزيا في أبريل ١٩٩٧، وهو في الأصل طبيب، وله رؤية مستقبلية شاملة، عما ينبغي أن تصل إليها نهضة ماليزيا في أقل مدى زمني ممكن، وحقق ذلك بمعاونة مجموعة تحمل كل الولاء لماليزيا، عاونته وشاركته الرؤية والأمل، وشعب وثق في قادته وأخلص في الأداء فتحققت الآمال العريضة في مدى زمني لم يزد على عقدين.

لي كوان يو (رئيس وزراء سنغافورة ١٩٥٩-١٩٩٠) مؤسس سنغافورة الحديثة وقائد نهضتها ويكفي أن يذكر له أن سنغافورة بعد أن كانت ولاية صغيرة هامشية، تشكل جزءا من ماليزيا، انفصلت ونهضت بقيادته وأصبحت من أهم المراكز التجارية في العالم وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لها من نحو ٢ مليار دولار أمريكي عام ١٩٦٠ إلى نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي حاليا، أي تضاعف خمس مرات عما كان عليه عام ١٩٦٠، وهذا أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج إلى ٢٢ ألف دولار أمريكي سنويا،بعد أن كان ٤٣٥ دولارا أمريكيا فقط في عام ١٩٦٠، عندما كانت جزيرة متهالكة.وقد تحقق أكثر من ثلاثة أرباع هذه الزيادة الفائقة في عهده، كما

بلغت الدولة مكانة مرموقة في الأمن وشئون البيئة وأصبحت مثلا يحتذى ومحط أنظار العالم.

قابلته حينما زرت سنغافورة في أبريل ١٩٩٧، وهو قائد يتصف بقدر كبير من تعظيم الذات، ولعل ذلك يرجع، إلى النجاح الفائق الذي حققه إذا قورن بدول مماثلة، وأذكر قوله عند اللقاء به: إن العامل الحاسم الوحيد الذي أدى إلى تطور سنغافورة، هو قدرة وكفاءة وزرائها والمستوى الرفيع من المهارة والدراية الذي بلغه موظفوها الحكوميون. وما قدموه من دعم ومؤازرة للوزراء.. نعم تحقق النجاح المبهر لأن القائد رغم اعتزازه بنفسه، لم يحفظ النجاح لشخصه بل أرجعه لكل العاملين بمختلف مستوياتهم.. ويمكن أن أضيف بعد النقاش المتعدد مع المسئولين في سنغافورة، أن أسباب النجاح يمكن أن تكمن في كلمات قليلة: الرؤية السليمة ـ احترام القانون ـ الحسم واختفاء الفساد ـ إعلاء المصلحة العامة ـ العدالة الاجتماعية للجميع.

وأشير وأؤكد على نقطة مهمة في لقاءاتي للقادة في كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، والكل يعلم كيف عملوا ونجحوا، وبلغوا ما استهدفوه، وكيف كان المسار متشابها في الدول الثلاث، في البدء بإعطاء قدر هائل من الاهتمام للاستثمار في التعليم والبحث العلمي، إلى الحد الذي فاق بمعدلاته أي دولة أخرى متقدمة أو آخذة في النمو.. أرسلوا البعثات بالآلاف إلى كل الدول المتقدمة بغرض التعليم والبحث والتدريب، واستعانوا بخبرائهم في تلك الدول وفي مدى معقول.. توافر لهم فئة من العلماء والباحثين ورجال الإدارة الذين توافرت لهم الرؤية والإدراة والتنفيذ.

لقاءات القادة الآسيويين

وقبل أن أنتقل إلى الصين أقف قليلا عند كوريا الشمالية، وهي دولة تمثل الجزء الآخر من كوريا الجنوبية، وهي فريدة في انعزالها عن العالم كله وأذكر:

كيم إل سونج (Kim Il-sung) رئيس كوريا الشمالية (١٩٧٢-١٩٩٤) قابلته أكثر من مرة، شخصية غامضة يصعب الاقتراب منها بالحديث.. ولكن عليك الصمت حتى يتكلم قليلا عن شعبه وآماله وحبه له. ولقد حاولت أن أرى بعض أفراد الشعب ـ كما

أحب دائما عندما تتاح لي الفرصة عند زيارة أي دولة ـ ولكنه أمر لا يتحقق بسهولة. ويكفي أن أذكر أنه عند زيارة أي مسئول أجنبي لكوريا الشمالية، يخرج الأطفال من بيوتهم، يلبسون ملابس بيضاء ناصعة في أعلاها بعض الألوان البرتقالية، يحملون في أياديهم أعلاما صغيرة يلوحون بها لدقائق، حتى يمر الضيف، ثم يعودون إلى منازلهم. شعب كوريا الشمالية يبدو هادئا راضيا لعدم علمه بما عند الآخرين، ويكفيه أنه قادر على الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الأساسية.

وأعود للقاء الرئيس فهو لا يصافح إلا قلة، حينما يعلم أن هؤلاء القلة أصحاء عند الجلوس إليه، يتحدث كلاما طيبا عليما بما يدور عالميا، ولكنه رأى أن استمرار هذه العزلة في وجود قوة عسكرية قوية لدى هذا الشعب، تأمنه مما يمكن أن يحدث، إن تم الانفتاح على العالم وعلى جيرانه.

أما الصين، فقد حظيتُ بلقاءأربعة رؤساء لها، ويحق أن أقف أولا عند السيد دينج شياو بينج، مهندس النهضة والإصلاح ومع انفتاح الصين على العالم كله، رأيته أكثرمن مرة، قصير القامة وحين تجلس إليه لا بد وأن تحترمه كل الاحترام، عنده مخزون من الخبرة بقدرلا يوصف، حينما يتكلم بتفجر كل ما يمكن أن تتمنى الاستماع إليه في مختلف المجالات، وبفضل رؤيته نقل الصين نقلة كبرى. لقد قامت الصين بثورة ثقافية عام ١٩٤٩، ولكن حينما جاء هذا الرجل عام ١٩٧٨ نقل الصين نقلة أخرى هائلة. ويكفي أن نشير إلى القفزة الهائلة في القدرة الاقتصادية، وترى حاليا الميزان التجاري للصين مع الولايا ت المتحدة أو الاتحاد الأوربي لصالح الصين، بفارق كبير ومعدلات نمو الناتج المحلي بما يفوق المعدلات في أغلب دول العالم.

وأعود وأؤكد، أنه في لقاءاتي مع القادة الصينيين وهم على التوالي دينج شياوبنج ـ ولي زيانيان (١٩٨٣-١٩٩١) ودانج شانج (١٩٨٨-١٩٩٣) وشيانج زيمن (١٩٩٣-٢٠٠٣)، لاحظت أن الذي يتحدث واحد وهو صاحب المكانة العليا في الصين وهو رئيس اللجنة العسكرية المركزية، لأن اللجنة المركزية هي التي تحدد الاستراتيجية والتوجه، وتنقل الرؤية للتنفيذ على مستوى الوحدات التنفيذية في مختلف قطاعات الدولة. ورغم أن المتحدث أو القائد واحد، ولكن يعتمد على

الكثير من المشاركين، الذين لهم حق إبداء الرأي والتعديل بما يحقق الصالح العام على مستوى الدولة، لا احتكار لرأي رغم أنها دولة شيوعية يرأسها شخص يملك كل الصلاحيات. ورغم التقدم المشهود للصين فما زالوا حتى اليوم يصنفون دولتهم بين الدول الآخذة في النمو، فلم يصبهم الغرور ونشوة النجاح.. وهذا ما يعينهم على تحقيق النجاح المستمر والتنمية السريعة المستدامة التي بدأت بالانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٨ ،واستمرت دون انقطاع وبمعدلات فائقة سنة بعد أخرى، ليس فقط في قضية الإنتاج والناتج القومي، ولكن فيما يصل للمواطن الصيني من خدمات وسلع بالمقارنة بما كان يصل إليه.

وأحب هنا أن أذكر السيد لي بونج، وكان رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية في الفترة التي كنت فيها رئيسا للوزراء، وكان من قبل رئيسا للبرلمان في الصين لفترة طويلة. التقيت به عندما قمت بزيارة الصين في أبريل ١٩٩٧ ،وكان معلوما أنه من عادة المسئولين في الصين السعي إلى تشجيع من يأتي إليها ليدفع باستثمارات في الصين، ولكن لا تسعى إلى نقل استثماراتها إلى أي دولة في العالم، إلا للضرورة القصوى في دولة ما، ولا يتم ذلك كما يبدو لغرض اقتصادي، ولكنه بهدف سياسي، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا وبعض الدول الأفريقية. ومع هذا حاولت عند لقائي مع السيد لي بونج أن نصل إلى شكل للمشاركة بيننا وبين الصين، بدعم سياسي من الحكومتين، ومن خلال رجال أعمال من الجانبين، وشرحت للمسئولين الصينيين الكثير عن مشروع شمال غرب خليج السويس، وسعيت إلى إقامة شركة مصرية صينية لتشجع شركات أخرى بأن تأتي فيما بعد. حاولت كثيرا أن أقنع السيد لي بونج، ولكنه كان معترضا وقال: ليس هذا سلوكنا في أن نخرج، لأننا ليس عندنا من المال ما يكفي هذا التوجه، ولكن بعد أكثر من جلسة نجحت بأن نتفق على أن يتم توقيع مذكرة تفاهم بين الدولتين، سُجل بها مساندة كل من الحكومة المصرية والحكومة الصينية لإنشاء شركة مصرية/ صينية في منطقة شمال غرب خليج السويس.

وأشير هنا، إلى أنه عند القيادة الصينية عادة طيبة، فعندما يزور الصين أحد رؤساء الدول الآخذة في النمو، تقدم ما يعادل ٣ ملايين دولار كمنحة، وكان أمرا طيبا أني عوملت معاملة رئيس دولة، حيث تقرر منح مصر هذا القدر بمناسبة الزيارة، وأعلن

السيد لي بونج ذلك، فطلبت بأن توجه هذه المنحة إلى الشركة الوليدة، وهي الشركة المصرية/ الصينية في شمال غرب خليج السويس، ووافق وأضيف ذلك إلى مذكرة التفاهم،وبدأ على الفور إعداد الدراسات لإقامة هذه الشركة المشتركة التي تزاول نشاطها فعلا على أرض مصر.

وأخيرا أؤكد أن قادة الصين، يحملون لمصر وشعبها قدرا كبيرا من الاهتمام والتقدير، باعتبار أن مصر الدولة الأولى من دول العالم العربي والإفريقي التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية.

لقاءات قادة الاتحاد السوفيتي

قبل أن أنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.. أشير إلى الاتحاد السوفيتي، والذي شارك في الكثير من مقومات التنمية الزراعية الصناعية والعسكرية في مصر على مدى عقود.. لا ننسى له المشاركة في بناء السد العالي. رغم الاختلاف في توجهاته الاقتصادية والسياسية. قابلت العديد من القادة السياسيين والاقتصاديين والعسكريين الروس ومنهم:

ميخائيل جورباتشوف (رئيس الاتحاد السوفيتي ١٨٨٥-١٩٩١) شخصية حالمة.. قليل الخبرة السياسية الدولية، إذ تم على يديه، انتهاء الاتحاد السوفيتي الذي عاش لسبع عقود (١٩١٧ ١٩٩٠) خلال ما نادى به وأسماه البروسترويكا (أي إعادة البناء) ولكن للأسف لم يعطه الغرب الفرصة لإعادة البناء، ولكن أعطاه جائزة نوبل للسلام ١٩٩٠ مكافأة على انهيار البناء.

والتقيت بالرئيس بوريس يلتسن، الذي وقع اتفاقية حل الاتحاد السوفيتي ليأتي بعد ذلك السيد بوتن رجل المخابرات القوي الحاسم، والذي بدأ مشوارا طويلا لدعم اقتصاد روسيا بعد أن خرج الرئيس يلتسن خروجا آمنا.

أذكر أن في آخر المشوار مع الاتحاد السوفيتي كنا في زيارة لموسكو في أوائل فبراير ١٩٩٠، الرئيس مبارك والدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأنا، وقد انتهت الزيارة بالاتفاق مع الجانب السوفيتي ممثلا بالرئيس ميخائيل

جورباتشوف ومساعديه على ديون الاتحاد السوفيتي على مصر بالشأن العسكري والاقتصادي، وأعيد تقديرها بأقل مما كانت عليه واتفق على سدادها على مدار عشرين عاما. ولكن بعد عام انتهى الأمر وأعفيت مصر منها تماما.

إسلام كريموف (رئيس جمهورية أوزباكستان الحالي ومنذ عام ١٩٩١). كان له دوره في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، إلا أنه أعلن استقلال أوزبكستان عن الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، واستمر في رئاسة الدولة واستطاع أن يدفع عنها مخاطر كثيرة. ودعا إلى ضرورة إقامة نظام ديمقراطي أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وأجرى انتخابات سنة ٢٠٠٧ أسفرت عن استمراره في رئاسة الدولة.

التقيت به، ومعي وفد من خمسة وزراء، ونحو أربعين من رجال الأعمال، خلال زيارة لموسكو وبعض الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي، بعد شهور قليلة من الاستقلال. ذلك الرجل الذي كان بالأمس زعيما للحزب الشيوعي الأوزبكستاني، تحدثت إليه آنذاك عن الحرية الاقتصادية والقطاع الخاص، وكيف يمكن أن يكون هناك تعاون بين بلدينا. ولأنه منذ فترة قصيرة للغاية كان لا يتم اتفاق إلا من خلال موسكو. فقد رأى آنذاك أن ننتظر حتى تستكمل الدولة الوليدة قنواتها لمباشرة التعاون، مع دول العالم وخاصة مصرفي المجالين التجاري أو الاقتصادي.

ولا يفوتني أن أذكر هنا، أن إسلام كريموف كان من فرط أدبه ينحني دليلا على الاحترام للزائر عند نهاية الزيارة، كما أنه منحني وساما يعتبر أعلى وسام لهذه الدولة.

لقاءات قادة الولايات المتحدة الأمريكية

وأنتقل إلى الولايات المتحدة الأميريكية، والتجربة معها طويلة، فخلال الستينيات قضيت بها خمس سنوات للدراسة، وخلال الثمانينيات والتسعينيات كنت في منصب وزاري، وزرتها عشرات المرات، إما لحضور اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو لزيارات رسمية مرافقا للرئيس. قابلت العديد من القادة الأمريكيين سواء الرؤساء أو نواب الرؤساء أو الوزراء وأعضاء الكونجرس، ولا خلاف على القول بأن الولايات المتحدة تعتبر أغنى وأقوى دولة في العالم بها نظام سياسي ديمقراطي، وإذا

تركنا جانبا سياساتها مع دول العالم بخاصة العالم الثالث، وما تعانيه في الوقت الحالي من مشاكل اقتصادية، يلاحظ من يقيم بها لفترة طويلة أن حرية المواطن الأمريكي مصانة تماما، يحميها توازن كامل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.. فسلطات الرئيس يقابلها سلطات الكونجرس، بما يحقق التوازن الذي لا يسمح لإحدى السلطتين أن تجور على الأخرى.

رونالد ريجان (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨١-١٩٨٩) التقيت به عدة مرات، وهو شخصية مرحة تحب أن تلتقيه، وهو يتجنب أن يثقل على كاهله بالدخول في موضوعات سياسية واقتصادية صعبة، ولكنه يتناول أمورا عامة بشكل يحمل الكثير من المرح وخفة الظل، ويترك الصعب منها وتفاصيله لمساعديه.

جورج بوش الأب (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٩-١٩٩٣) شخصية جادة تحمل الكثير من الخبرة المتراكمة، لعمله في مجالات عديدة من الدبلوماسية والمخابراتية ونائبا للرئيس. عند الجلوس معه يخوض في الحديث عن الشئون الداخلية والخارجية ولكن بإحساس أمني، وبدا ذلك واضحا، عندما اتخذ قرار الحرب على العراق بعد شهور من توليه الرئاسة، حيث حرص على أن ينال التأييد الدولي والعربي، قبل أن يبدأ الحرب، كما حرص أن يشارك الدول العربية المجاورة، حتى ولو بقوات ليست كبيرة.. أذكر عندما كنت في واشنطن في أكتوبر ١٩٩٢ لحضور الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأُختير ثلاثون محافظا لدى صندوق النقد والبنك الدوليين المشاركين في الاجتماع، وكنت واحدا منهم، ذهبنا إلى البيت الأبيض وعند المصافحة والترحيب قلت:

سيادة الرئيس أتمنى لك النجاح لفترة ثانية.

وكان موعد الانتخابات بعد أسابيع قليلة خلال شهر نوفمبر عام ١٩٩٢ قال:

يا سيد جنزوري لا، فإن الأمر متأخر. وبالنص الإنجليزي حين قال (It's too Late) وفعلا حدث ما توقع وفاز الرئيس بيل كلينتون. وعموما لا ننسى له أنه ألغى الدين العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وفتح الباب لخفض ٥٠٪ من الدين لدول العالم على مصر.

بيل كلينتون (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٣-٢٠٠١) ونائبه السيد آل جور، قابلتهما عدة مرات في واشنطن وفي القاهرة، كلاهما نشط، له رؤية، وإن كان آل جور له اهتمام أكبرفي شئون البيئة، أما الرئيس كلينتون، فكان اهتمامه الزائد بالشأن الاقتصادي، الذي نجح فيه فحقق للولايات المتحدة ما لم يتحقق من قبل وما لم يحدث من بعد حتى الآن. وكانت اهتماماته بالشأن الخارجي شأن من سبقوه، تحكمها دائما مصلحة الولايات المتحدة غير أنه لوحظ اهتمامه بالقضية الفلسطينية في الشهور التسع الأخيرة من ولايته الثانية، وعلى وجه التحديد الأيام الأخيرة من أكتوبر ٢٠٠١،وكاد أن يصل إلى اتفاق بين السيد ياسر عرفات والسيد إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل، وُصف من الإعلام المستقل، بأنه اتفاق شبه منصف، ولكن لم يتم لأسباب ألقاها أحد الطرفين على الآخر.

هذا قليل من اللقاءات مع قادة دول العالم، حرصت أن أعلق على بعضها لإيضاح ما يرجو هؤلاء القادة لمصر وشعبها.. وأخيرا أذكر اجتماعا يلزم الإشارة إليه:

مقابلة الرئيس ونتنياهو.. وموقفي

في العام الثالث للحكومة عام ١٩٩٨، أعود لشيء يستحق الذكر، وهو خاص بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وكانت الأولى في يونيو عام ١٩٩٦. صحبته من المطار إلى مقر الرئاسة، وخلال الطريق طلبت منه تحسين معاملة الفلسطينيين، وإنهاء معاناتهم، وكررت أن ما أطلبه يؤدي إلى تحسين العلاقة بين مصر والعالم العربي وإسرائيل، وكان مستمعا، واعترض على بعض الأمور في نهاية الحديث. وكان محور اهتمامه منذ البداية يدور حول دعم العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية بما يحقق لمصر وإسرائيل قيادة دول المنطقة كمايرى!! وكان الرد بالاعتراض واستنكار نظرته وحديثه من الأساس، لأن دعم العلاقات لا يصح أن يؤدي إلى شراكة بين مصر وإسرائيل لقيادة الدول العربية، وإنما ينبغي أن تكون الدول العربية هي محورالشراكة والعلاقة والقيادة، وأثبت له استحالة دعم تطبيع العلاقات المصرية والعربية مع إسرائيل، دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة. وحين ذهبت إلى مقر الرئاسة وقبل أن يلتقي الرئيس بالسيد نتنياهو، كان عليّ أن أخبره بما دار بيننا خلال

الطريق من المطار، وأبديت في كلمات قليلة أن العلاقة بين مصر وإسرائيل لا بد وأن تكون كما تراها مصر والعالم العربي وليس كما تراها إسرائيل فقط..

صَمَت قليلا وقال:

ـ ماذا تركت لي؟؟

قلت:

هل أخطأت أن تحدثت معه؟!

وقلت في نفسي هل كان الرد منه لا شعوريا، أم لماذا؟! الله أعلم.

وأذكر أيضا زيارة أخرى، وكانت في يونيو عام ١٩٩٧، وكان اللقاء في قصر السلام المجاور لمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة. وكان عجبا أن يطلب نتنياهو من الرئيس، أن يلتقي معه وبحضور رئيس الوزراء وممكن أيضا الدكتور أسامة الباز. وفضل ألا يحضر السيد عمرو موسى وزيرالخارجية وقتها. حضرت الاجتماع لدقائق وفي داخلي قدر كبير من المرارة، كيف يحدث هذا، ليس فقط لإحساسي بشعور الأخ عمرو موسى الذي يجلس بالخارج، والسيد نتنياهو له صفتا رئيس الوزراء ووزير الخارجية. المهم بعد بضع دقائق كتبت ورقة إلى الرئيس، طالبا السماح لي بالانصراف، حرصا على شعور الأخ عمرو موسى. وخرجت حيث وجدت السيد عمرو موسى غاضبا كل الغضب وهو جالس مع الدكتور زكريا عزمي والسيد جمال عبد العزيز وقلت له على الفور: لا يحق لي أن أستمر في اجتماع مع نتنياهو ليناقش الشئون الخارجية وعلاقتنا مع إسرائيل، بينما وزير خارجية مصر يجلس في الخارج.

وهناك لقاء ثالث قبل أن أترك الوزارة بشهرتقريبا في أغسطس ١٩٩٩ مع رئيس وزراء آخر لإسرائيل هو السيد إيهود باراك، وسأذكره فيما بعد لأنه كان ذا أثر كبير على العلاقة بيني وبين الرئيس.

وأذكر لقاءً في شرم الشيخ مع الرئيس والسيد ياسرعرفات ورفاقه، بحضور السيد عمر سليمان رئيس المخابرات العامة المصرية والسيد عمرو موسى وزير الخارجية

وبعض الوزراء. وبعد المقدمات المعتادة طلب السيد ياسر عرفات أن ينفرد بالرئيس فنهضنا جميعا،ولكن حينما وقفت قال الرئيس:

ـ اجلس يا كمال لتستمر معنا. وكان ذلك محرجا لي لعدم استمرار بقية الزملاء وخاصة وزير الخارجية. كما كان أمرا محيرا، فهل هذا التصرف من أجلي، أم كيدا في آخرين؟! ماذا عند السيد عرفات حتى لا يحضره وزير الخارجية المصرية ورئيس المخابرات؟!

العام قبل الأخير (١٩٩٨)

أعود لبداية العام الثالث للحكومة عام ١٩٩٨، حيث استمرت اجتماعات مجلس الوزراء أسبوعيا ومجلس المحافظين شهريا. وكان الحرص على الاهتمام بموضوعات ضرورية للمواطن المصري وللوطن ككل في تلك الاجتماعات، كما كان الأمر منذ العام الأول (١٩٩٦) والعام الثاني (١٩٩٧). وكانت قضية الإنتاج تحظى بالأولوية الأولى، فالإنتاج كما نعرف هو الذي يسمح بإتاحة الفرصة للمزيد من العمالة، وحينما يعمل المواطن ويتحقق له الأجر المناسب، يتحقق الجانب الأساسي من العدالة الاجتماعية. فالإشارة الدائمة إلى العدالة الاجتماعية على لسان المسئولين، لا ينبغي أن يكون شعارًا جميلًا فقط، ولكن ينبغي أن يصبح واقعًا حقيقيًّا، وأن يحظى الفرد وأولاده وأحفاده بالتعليم المناسب والرعاية الصحية والعدالة والأمن والحرية بكل جوانبها.

كما أعود لقضية الإنتاج، خاصة في قطاعات أساسية كقطاع الزراعة حيث يعمل بالقطاع الكثير والكثير. وكما ذكرت من قبل تم حصر ٤ ,٣ مليون فدان يمكن زراعتها ومنها حوالي ٤ ,٢ مليون فدان تروى بمياه النيل و ٨ ,٠ مليون فدان تروى بالمياه الجوفية وأخيرًا ٢ ,٠ مليون فدان تروى بمياه الصرف الزراعي.

لهذا سعت الحكومة أن تخرج من الوادي القديم شمالًا وشرقًا إلى سيناء، وغربًا إلى العلمين ومطروح، وفي الوسط من سفاجا إلى قنا وإلى الوادي الجديد، وإلى الجنوب وغربا حيث درب الأربعين وتوشكى وشرق العوينات، وإلى الجنوب وشرقًا حيث مواد البناء. وكان الهدف الأساسي هو الخروج من الوادي الضيق إلى الوادي الفسيح. ومن ثم ينبغي بعد زيادة السكان، النظر إلى التوسع بعيدًا عن الوادي القديم

إلى فسحة الصحراء الشرقية والغربية لتصل إلى نحو ٢٥٪ خلال العقود المقبلة وحتى سنة ٢٠٢٥.

ولنِكمل أولوية الاهتمام بالإنتاج، حيث تسارع العمل في مشروع شمال غرب خليج السويس، ودعم المشروعات التي بدأنا بها في العام الماضي ١٩٩٧، وسعينا إلى توسيع حيز الصناعة في المدن الصناعية التي تمت إقامتها من قبل. ولم يقف الأمر عند الزراعة والصناعة، ولكن أيضا في قطاع البترول حيث تمت اتفاقيات جديدة عالمية، سعيا لاستكشاف الجديد من الزيت والغاز الطبيعي. ولقد تمكنا من تشغيل محطات الكهرباء بالغاز ليصل استخدام الغاز الطبيعي إلى ما يزيد على ٩٠٪ من محطات الكهرباء.

سعت الحكومة أيضًا في عامها الثالث (١٩٩٨) إلى دعم قطاعات أخرى حاكمة ومؤثرة وضرورية لقضية الإنتاج كمشروعات الكهرباء، حيث تم الانتهاء سريعا من محطة الكهرباء التي تقيمها الدولة بسيدي كرير بطاقة ٦٢٥ ميجاوات، وفي ذات الوقت تم التعاقد على إقامة محطة أخرى في سيدي كرير مقابلة لها في ذات الموقع بنظام B.O.T وبذات القدرة ٦٢٥ ميجاوات. ذلك بالإضافة إلى الانتهاء سريعا من المحطات الأخرى كمحطة أبو سلطان.

وأسرعت الحكومة الخطى، في إقامة ميناء العين السخنة في المنطقة الملاصقة لشمال غرب خليج السويس، ليمكن الاستيراد والتصدير من هذا الموقع الفسيح، وفي إقامة ميناء شرق التفريعة في موقع فريد إستراتيجي حيث قناة السويس والبحر الأبيض والقريب من جنوب أوربا.

ولم يقف الأمر عند الموانئ والطرق بل السكك الحديد، حيث انتهى العمل من إزدواج خط السكك الحديد من مدينة الأقصر إلى أسوان. وخلال هذا العام الثالث للحكومة (١٩٩٨)، نشط أيضًا العمل في إقامة خط مترو الأنفاق الثاني، الذي بدأ العمل به في فبراير عام ١٩٩٦ بشبرا الخيمة لينتهي عند جامعة القاهرة. واستهدف أن ينتهي العمل بهذا الخط في الموعد المحدد نهاية يوليو عام ١٩٩٩. ولقد فرضت الضرورة القصوى إنشاء هذا الخط، للحد من مشكلة المرور في منطقة القاهرة الكبرى. وكان

مستهدفًا لاستيعاب الحركة لتصل إلى نحو مليون راكب يوميًّا، بالإضافة إلى مليون آخر كان استيعاب خط مترو الأنفاق الأول من المعادي إلى المرج وتلزم الإشارة هنا إلى أن هذا الخط الثاني تكلف نحو ٦,٢ مليار جنيه مصري، بينما تكلف مشروع توشكى نحو ستة مليارات جنيه وفقا لتقارير جهاز المحاسبات المنشورة. وللحقيقة، فإن مشروع توشكى لم يكن الخطأ في إنشائه، بل في التعمد في إيقافه وإيقاف أي مشروع زراعي يستهدف التوسع الأفقي..

ولنذكر سيناء وترعة السلام رقم (٢) وشمال الدلتا وترعة السلام (١) والساحل الشمالي وترعة الحمام (١) والحمام (٢) وغيرها.

وعلى سبيل المقارنة فإن ما أنفق على مترو الأنفاق الثاني كان هدفه حل مشكلة أو الحد من مشكلة مرور القاهرة، ونجح فيها لمدة سنة أو اثنتين، وعاد الأمر إلى ما هو عليه من قبل. أما مشروع توشكى فقد استهدف نقل مئات الألوف ليعيشوا في الوادي الفسيح. ولم يقف هذا المشروع عند البعد الزراعي بل استهدف إقامة مشروعات سياحية وأخرى صناعية، تستوعب الملايين من شبابنا في هذه المنطقة. ومنذ أن توقفت مشروعات التوسع الزراعي كتوشكى وأخواتها في أكتوبر ١٩٩٩، زاد عدد السكان نحو ١٤ مليون يسكن الغالبية منهم في المناطق العشوائية خاصة حول القاهرة الكبرى.

ويلزم هنا الإشارة إلى بعض الأمور خلال عام ١٩٩٨ لتوضيح رد فعل الرئيس إزاء بعضها. فحينما يذكر التقدير لمحافظ أو لوزير أو حتى لرئيس وزراء، كان يقابل منه بعدم الاهتمام. وأمثلة ذلك كثيرة منها ما حدث في أول ١٩٩٨ في زيارة لشمال سيناء لافتتاح مصنع إنتاج الأسمنت، حيث وقف صاحب الشركة معلقًا على الإنجاز الكبير الذي تم في وسط سيناء، وقال:

ـ نشكرك يا سيادة الرئيس لقد أتيت برئيس الوزراء المناسب في الوقت المناسب، وهذا ليس رأيي ولكن رأي كل أهالي سيناء، فكان رد الرئيس:

ـ كمال معانا من زمان لما كان وزير تخطيط..

وهذا يعني أنه صاحب الفضل في كل ما يحدث. وعلى ذات المنوال كنا في

زيارة بعد شهور قليلة للإسكندرية، لافتتاح بعض المشروعات، ووقف أحد أهالي الإسكندرية، وقال: سيادة الرئيس لقد أتيت بالمحافظ المحجوب ونطلق عليه المحبوب، لأنه يستحق هذا الاسم لما بذله من جهد في هذه المحافظة. وكان رد الرئيس: إحنا عندنا محافظين كثير كويّسين، وأيضا دون أن يعلق على كفاءة الرجل. وعلى ذات النهج، حيث أعدت رئاسة الجمهورية مؤتمرًا أطلق عليه مؤتمر الحكماء، حضره الرئيس وبعض الرؤساء ورؤساء الوزراء السابقين على مستوى العالم، وخلال حفل شاي أقيم في مقر الرئاسة، بدأ الرئيس يتجول بين الضيوف، وبالمصادفة كنت أقف مع رئيس قبرص السابق وأثناء حديثي معه جاء الرئيس، وقال رئيس قبرص السابق للرئيس:

- عندك رئيس وزراء ممتاز.

وانحصر رده المباشر في قوله عني: إنه hard worker، أي أن كل ما أقوم به والوزارة هو كثرة العمل.

نعود قليلًا إلى منتصف أبريل عام ١٩٩٨، حيث جاء السيد آل جور نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لحضور مجلس مبارك/ آل جور، الذي تكون من خمسة عشر عضوا من رجال الأعمال الأمريكيين، ومثلهم من رجال الأعمال المصريين. وفي مساء ذات اليوم طلبني السفير الأمريكي السيد دانيال كيرترز وأخبرني أن السيد آل جور يريد أن يلتقي ببعض رجال الأعمال المصريين وبعض رجال الأعمال الأمريكيين الذين يرافقونه، وسأل عمن يحضر من السادة الوزراء المصريين معكم، فقلت للسفير الأمريكي: مكانك يبتعد عني دقائق، فهل يمكن أن تأتي فورًا؟

وحضر فقلت له: إن الالتزام بمكانة مصر يتطلب مني كرئيس وزراء، أن أقول إن أمريكا لها رئيس حالي هو الرئيس بيل كلينتون ونائبه السيد آل جور، ومصر يرأسها الرئيس مبارك ويعتبر رئيس الوزراء رقم اثنين، وسيحضر غدًا وزراء المجموعة الاقتصادية، ولكن لن أحضر إلا إذا حضر السيد آل جور إلى مقر مجلس الوزراء، ليناقش العلاقات الثنائية وسبل دعمها لمصلحة البلدين، وهذا يعطي احترامًا لهذا البلد.

ولم يرد عليّ ولم يقل شيئًا وقتها، كأنني قلت شيئًا غريبًا. ولكن بعد ساعتين تقريبًا،

طلبني وقال إن السيد آل جور موافق، وسيأتي إلى مقر مجلس الوزراء غدًا الساعة العاشرة والنصف صباحًا، ليجتمع معك نحو عشرين دقيقة، ونرجو أن ترافق السيد آل جور في سيارتنا المصممة لتأمين سلامته إلى الفندق عند العودة. طبعًا لم أعترض على هذا من الناحية الأمنية. وجاء السيد آل جور واستمر نحو خمسة وأربعين دقيقة، ولم يقف النقاش حول مصر والولايات المتحدة فقط، ولكن امتد إلى دول العالم العربي وعلاقتها بإسرائيل والمشاكل التي تواجهها، مع إيضاح من جانبي أن المشكلة الأساسية تكمن في إصرار إسرائيل على ما تريد دون النظر إلى المطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

وبعد ساعات قليلة، تم لقاء في الرئاسة لأمر آخر، وكان عليّ أن أخبر الرئيس عما دار بالاجتماع، إلا إنه لم يعلق لا بالرضا أو غيره، ولكن بدا على وجهه عدم الرضا. وفي أول مايو، جاء السيد توني بلير رئيس الوزراء البريطاني وقابل الرئيس، وتلك المقابلة لم أحضرها، ويمكن أن يكون ذلك نوعًا من رد الفعل السلبي لتصرفي مع السيد آل جور.

وفي المساء، طلبني السفير البريطاني في مصر، وقال كلمات مماثلة لما قاله السفير الأمريكي، وهو أن السيد توني بلير يريد أن يلتقي برجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الإنجليز المرافقين، وطلب معرفة أسماء الوزراء المصريين الذين سيحضرون الاجتماع معي. طلبت منه الشيء ذاته أن يحضر إلى مجلس الوزراء، وشرحت أن المواءمة السياسية، تتطلب أن يزور السيد بلير مقر مجلس الوزراء المصري، حتى يمكن أن أرافقه إلى الفندق، ونلتقي برجال الأعمال المصريين والإنجليز. وأيضًا صمَت، وبعد ساعات قليلة أخبرني بموافقة السيد بلير. وجاء السيد بلير في اليوم التالي ليقضي مدة ليست بقصيرة تجاوزت ثلاثين دقيقة، وذهبنا سويا إلى فندق هيلتون رمسيس. وبعد يوم تم لقاء مع الرئيس، وقلت ما حدث وأيضًا لم يعلق، وهنا رأيت أنني كنت ساذجًا، لأنني لم أتصور حساسية الرئيس لمثل هذه التصرفات، التي كنت أرى أنها تحافظ على كرامة المنصب، وليس لي أي غرض شخصي في أهمية أن أقابل هذا أو ذاك. المهم أن منصب رئيس وزراء مصر له هيبة واحترام، بينما كان الرئيس يرى أو هكذا أقنعوه أن رئيس الوزراء مجرد مدير مكتب.

ننتقل إلى أمر آخر، حدث على وجه التحديد في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٩٨، حيث الاحتفال بمرور ربع قرن على حرب أكتوبر، إذ طلب الرئيس مني أن أعد لهذه المناسبة بيانا ليعلم المواطن، ماذا فعلت مصر بقيادة مبارك بعد حرب ١٩٧٣ وعلى وجه التحديد من أكتوبر ١٩٨١ إلى أكتوبر ١٩٩٨. وأذكر وجود جمع كبير من السادة المسئولين الحاليين والسابقين والمفكرين والصحفيين ورجال إعلام وفنانين، وحاولت أن أوضح أن الدولة أخذت تسعى خلال السنوات السابقة إلى خروج مصر من الوادي الضيق إلى الوادي الفسيح. وكانت الخرائط عديدة توضح كيف كانت مصر منذ بدأت النهضة الحديثة في عهد محمد علي عام ١٨٠٥، وكيف كنا نعيش على مساحة لا تزيد على ٤٪ من مساحة مصر، وكانت مساحة الأراضي الزراعية حوالي ثلاثة ملايين فدان، وعدد السكان لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة. وكيف مرت السنوات والعقود لما يقرب من قرنين، ولم تزد المساحة التي نعيش عليها على نحو ٥٪. وكان محور الحديث الذي استمر إلى ما يقترب من ساعة، يدور حول جهد الشعب المصري بكل فئاته من أجل الخروج من الوادي القديم إلى ربوع مصر الواسعة. وهذا هو الطريق الصحيح، الذي كان لابد لنا أن نبدأه منذ ربع قرن على الأقل، ولكن لظروف خارجة عن إرادتنا، وخاصة الاعتداء المتكرر من إسرائيل أو لأسباب سياسية أو اقتصادية لم نتمكن من تحقيق ذلك من قبل.

وقد ادعى بعض أهل الإثارة، أنني شخص وصل بي الغرور أن شبهت نفسي بمحمد علي، ولا أعلم كيف وصل الأمر إلى هذا الحد من الافتراء، ولكن قلب الحقائق أمر يسير عند هؤلاء.

وأعود لأتذكر أيامًا أخرى، ففي ٨ نوفمبر ١٩٩٨، عقدت الهيئة البرلمانية برئاسة الرئيس بصفته رئيسًا ورئيس الحزب لتحديد اسم رئيس مجلس الشعب. ولاحظت في ذلك اللقاء أن كثيرين من أعضاء المجلس تحدثوا، ولم يعلق أي منهم بالإيجاب على أعمال الحكومة، رغم أني كنت أجلس على المنصة على الجانب الأيمن من الرئيس، إلا أنني سكت ولم أعلق، رغم أني أعلم وهم يعلمون أن ما تم خلال السنوات الثلاث الماضية، كان له الكثير من الإيجابيات ولقي الرضا من الشعب بمختلف فئاته.

وبعد يومين، تم لقاء بمجلس الشعب بعد أن اختار الرئيس كالعادة الدكتور أحمد فتحي سرور لرئاسة المجلس، وشكلت اللجان، ووقفت للتأكيد على أن الحكومة مستمرة في التعاون مع المجلس من أجل مصلحة الوطن، وكان أحد الأعضاء الذي لم يتعود أن يتكلم ولم أسمعه مرة واحدة من قبل، يجلس خلفي، وبدأ يهمهم من دون أن يقول شيئًا، ودون أن أفهم ماذا يريد. واستمر في ذلك فرأيت أن أتوقف وجلست. ثم جاء الكثير من الأعضاء ومنهم السيد كمال الشاذلي وقال:

ـ بصوت عالٍ للجميع في القاعة: فليسكت الكل لنسمع رئيس الوزراء. فقلت:

ـ لا أريد المساعدة من أحد، فعد إلى مكانك وأرجو من السادة الأعضاء أن يعودوا إلى أماكنهم. ثم وقفت لأقول: لقد توقفت لأني وجدت من يهمهم بكلمات لم أفهمها ولم أفهم ما يريد، وانتظرت ليتوقف ولكن لم يحدث ذلك، فكان عليّ أن أجلس ليعلم أعضاء المجلس أن هناك شيئًا غريبًا حدث.

في اليوم التالي نشرت جريدة أخبار اليوم مقالًا في الصفحة الأولى للسيد إبراهيم سعدة، أوضح المؤامرة إذ تصدرت الصفحة صورة كبيرة لي، وشرح في هذه الصفحة والصفحة التالية أبعاد هذه المؤامرة. وأوضح أن أمرًا كان مدبرًا من بعض أعضاء المجلس، لأخرج عن طوعي وربما أقول بعض الكلمات التي قد تقلل من شأني. وانتهى الأمر، وكان لابد وأن نسير ونترك ما يفعلون وما يريدون، وأفعل ما يحقق رضا الشعب على أداء الحكومة.

بعد أيام قليلة، في أول ديسمبر ١٩٩٨، قدمت الحكومة البيان الرابع وكان كشف الحساب الثالث، حيث سبقه كشف الحساب الأول في ديسمبر ١٩٩٦، وكشف الحساب الثاني في ديسمبر ١٩٩٧، والذي تضمن فيما تضمن الكثير من الأمور الإيجابية للفلاحين والعمال والموظفين. يكفي أن أذكر القليل من ذلك:

فيما يتعلق بالمزارعين، قررت الحكومة سعرا ضامنا لمحصول القطن، أي تحديد سعر يتفق مع السعر العالمي، حتى يقبل المزارع على زراعة القطن دون الخوف من تقلبات الأسعار. وزيادة أسعار توريد الحاصلات إلى الحكومة بما يغطي التكلفة بالإضافة إلى عائد مجزٍ. هذا بالإضافة إلى خفض أسعار الفائدة للقروض التي

يقترضها المزارع من بنك التسليف، مع خفض المديونية القائمة المستحقة عليهم لبنك التسليف.

أما فيما يتعلق بالموظفين، فمن المعلوم أن هناك درجات وظيفية تبدأ من الدرجة السادسة، وطبقا للقانون هناك سنوات بينية، لابد لكل موظف أن يقضيها في كل درجة ليصبح مؤهلا للترقية، مثلًا ست سنوات لينتقل إلى الخامسة ثم إلى الرابعة. ولكن في العادة كان الموظف لا يرقّى إلا بعد ثماني أو عشر واستمر بعضهم نحو عشرين عامًا، فأصدرت الحكومة قرارًا، يقضي بأنه عند انتهاء الفترة البينية ست سنوات أو خمس سنوات أو أربع سنوات، يرقّى الموظف إلى الدرجة الأعلى. واستفاد من ذلك حوالي ٢,٢ مليون موظف.

وفيما يتعلق بالشعب الصبور، أكدت الحكومة على عدم فرض أي ضريبة أو رسم جديد في عام (١٩٩٨) كما حدث في العام الأول (١٩٩٦) والعام االثاني (١٩٩٧).

قبل أن أنهي العام الثالث (١٩٩٨) وأنتقل إلى العام الرابع (١٩٩٩) هناك بعض أمور يلزم ذكرها. فقد صدرت بعض قرارات الحاكم العسكري للحفاظ على تراث مصر بإيقاف هدم الفيلات، وأذكر هذا لأنه خلال السنوات الخمسة السابقة للحكومة، أي خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ حكومة الدكتور عاطف صدقي، تم هدم حوالي ١٤٠٠ فيلا، الكثير منها له تراث حضاري.

وقد حدث أن جاءني المحامي السيد إبراهيم النمكي، ليخبرني أنه محامٍ عن بعض الأفراد الذين اشتروا حديقة المرج بمساحة ٦٢ فدانا، ومقام عليها قصر الأميرة نعمت، وقد باعت الشركة القابضة المالكة هذه الحديقة والقصر الذي يمثل تراثًا مهمًّا بنحو ٨ ملايين جنيه، وطلب إعمالًا للقرار آنف الذكر أن أساعده لدى الدكتور عاطف عبيد لتيسر الشركة القابضة إعادة المبلغ المدفوع لها، وتم رد المبلغ فعلا للمشتري بعد أن ألغيت الصفقة.

كما يلزم أن أذكر شيئًا عن احتفالات أكتوبر ١٩٧٣ بالنصر العظيم، إذ كان الرئيس حريصًا كل الحرص، على أن يزور المشروعات الكبرى خارج الوادي وداخله

كمشروع توشكى، وشرق العوينات، ومشروع حديد جنوب أسوان، ومشروع شمال غرب خليج السويس، وليتابع تطور بناء المصانع التي بدأت في هذا المشروع وعددها خمسة. وهذه المشروعات توقفت بعد ذلك حينما أتت حكومة الدكتور عاطف عبيد. أما مشروع تنمية سيناء فتم في أكتوبر ١٩٩٨ فتح السحارة الثالثة. كما تم التحرك إلى بناء خط السكك الحديد من القنطرة شرق، وتم خلال ١٩٩٨ إنشاء ما يقرب من خمسة وعشرين كيلو متر متجها إلى رفح، وذلك مع متابعة بناء ميناء شرق التفريعة.

وعندما بدأ مشروع ميناء شرق التفريعة في عام ١٩٩٧، فقد جاء إعلان إسرائيل في ذات الوقت عن مناقصة عالمية للتوسع في ميناء أسدود، ولكن أوقفت ذلك بعد أن تأكدت من بداية مشروع شرق التفريعة، نظرًا لأن مشروع شرق التفريعة له ميزة نسبية كبيرة، حيث يمكن من خلاله المرور باستخدام قناة السويس إلى الجنوب إلى آسيا وإلى الشمال حيث أوربا.

وقبل نهاية عام ١٩٩٨، حاولت بكل السبل حث بعض الزملاء على بذل المزيد من التعاون، حرصًا على دفع عجلة العمل إلى الأمام، وكنت أعلم أن البعض منهم غير مقتنع بذلك، بل إن البعض منهم يجد صعوبة شديدة في قبول المهادنة أو التصالح مع النفسي ومع الغير.. ولكني سعيت إلى إعمال قدر من التسامح، كما سعيت بكل جهد أن أعمل، فالأمر لا يتعلق بقضية شخصية بل قضية وطن، رغم أنني أعلم أنهم تعاونوا على التفرغ للإيقاع بالوزارة.

حاولت خلال سنوات مضت، أن أحقق ذلك التعاون، برغم أن لا أحد يواجه أو يعلن أنه رافض، ولكن تشعر من وجوههم، أنهم دبروا ويدبرون أمرًا، وكما ذكرت من قبل، لم يحدث أي خلاف بيني وبين أحد منهم، وكان حرصي على سير العمل، هو الذي دفعني أن أسعى إلى احتضان الجميع والسير والعمل سويًّا لصالح هذا البلد. وعلى بركة الله بدأنا عاما جديدًا هو العام الرابع أي عام ١٩٩٩.

الوداع للمسئولية العامة (١٩٩٩)

في عام وداع العمل العام.. تصاعدت تدابير أهل الإثارة.. وأترك هذا قليلًا. وأعود مؤكدًا على أولوية العمل في العام الرابع. كانت كما كانت عليه خلال السنوات الثلاث السابقة (١٩٦٦ - ١٩٩٨). إذ ارتكزت على دفع قطاعات الإنتاج في الزراعة والصناعة والتشييد، وما تطلبه ذلك كله من دعم أنشطة الخدمات الإنتاجية كالنقل والاتصالات، وأنشطة دافعة ومحركة كالبترول والكهرباء. كما استمر الإسراع في التنمية للخروج من الوادي القديم الذي ضاق بأهله من عقود، ولم يعد قادرًا على توفير ما يلزمهم من الحد الأدنى من الغذاء والمسكن، ولا على الحركة الطبيعية في مدنه وقُراه حتى سيرًا على الأقدام، ولا على أمن أبنائه.. فالمكان الضيق يؤثر رويدًا رويدًا على الأعصاب وتصرفات الإنسان[1].

لهذا كله، سارعت الحكومة بالعمل على الخروج إلى شمال مصر شرقا وغربا وإلى الجنوب شرقا وغربا، استمرارًا لما بدأته من خطى خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات. لقد سعيت كوزير للتخطيط في الحكومات المتتالية خلال تلك المدة، إلى تضمين الخطط القومية، ما يتطلبه ويحتاجه المجتمع من إقامة بنية أساسية في الوادي المأهول، شاملة الطرق والكباري والموانئ ومحطات وشبكات الكهرباء، والصرف الصحي ومياه الشرب، والمدارس، والمستشفيات، بقدر ما سمحت به موارد الدولة، وإلى بذل كل الجهد استعدادًا للخروج من الوادي القديم إلى سيناء والصحراء الشرقية والصحراء الغربية، بمد شبكات الطرق المرصوفة، وتوفير الطاقة في كثير

---

(١) ويبين الكتاب الثاني، تحت عنوان: «مصر... والتنمية» د. كمال الجنزوري ـ الطبعة الأولى ٢٠١٣، دار الشروق.

من هذه المناطق. وحتى لا يضيع هذا الجهد أو يشتت إن لم أستمر في موقع المسئولية العامة، أعددت ثلاثة مشروعات قومية:

أولها: المشروع القومي لتنمية سيناء في سبتمبر ١٩٩٤.

وثانيها: المشروع القومي لتنمية جنوب الصعيد في أبريل ١٩٩٦.

وثالثها: المشروع القومي لتنمية شمال الصعيد في مايو ١٩٩٦.

وتضمنت هذه المشروعات، الحلول اللازمة لحل المشكلات التي تواجه هذه المناطق، وآفاق العمل لتنميتها وتعميرها، والاعتمادات المالية الكافية لذلك، سواء لما يمكن أن يقوم به القطاع العام والدولة، وما يمكن أن يتولاه القطاع الخاص بعد التأكد من إقباله عليها مباشرة أو بتوفير الحوافز اللازمة لذلك، والجدول الزمني لتحقيق ما هو مستهدف. وعرضت هذه الوثائق على مجلس الوزراء وبعد إقرارها، عُرضت على مجلسي الشعب والشورى وأقرّاها..

وفي نهاية التسعينيات (١٩٩٩) السنة الرابعة للحكومة، تم الإسراع في استصلاح أراضي شمال الدلتا المتاحة على ترعة السلام رقم (١)، والانتهاء من السحارة الرابعة تحت قناة السويس، لتضخ المياه إلى ترعة السلام رقم (٢) بمنطقة سيناء، مع الإسراع في شق الترعة الرئيسية، والانتهاء من إقامة جسرين فوق قناة السويس، ودفع العمل في خط السكة الحديد من مدينة القنطرة شرق إلى رفح.

وفي الشمال الغربي، بذل الجهد للانتهاء من شق ترعة الحمام رقم (٢)، بعد أن انتهى العمل في ترعة الحمام رقم (١)، المتفرعة من ترعة النصر. وبهذا تمكنا من وصول المياه إلى منطقة العلمين بالساحل الشمالي. وزاد الجهد للانتهاء من مشروع إقامة ميناء شرق التفريعة على البحر الأبيض، ومشروع إقامة ميناء العين السخنة على البحر الأحمر. وتسارع الجهد بعيدًا إلى الجنوب حيث مشروع الحديد والصلب شرقًا، ومشروعات توشكى ودرب الأربعين وشرق العوينات غربًا.

ولكن للأسف، سعى المسئولون في الحكومة التالية ومعهم أجهزة الإعلام الحكومية، إلى إفشال تلك المشروعات، والتي سبق لهم الموافقة عليها وكالوا عليها

المديح وأطلقوا مسميات عديدة عليها.. مثل مشروعات نهضة مصر الكبرى.. خريطة مصر الجديدة...

الحــلم الـدائـم

وعمومًا، استمرت اجتماعات مجلس الوزراء أسبوعيا في سنة ١٩٩٩ كل يوم أربعاء، ومجلس المحافظين شهريا يوم الأربعاء الأخير من كل شهر. كما استمرت المتابعة الميدانية لمختلف مواقع العمل، وإعداد تقارير شهرية للعرض على مجلسي الوزراء والمحافظين لإزالة العقبات أولًا بأول.

ولقد أكد الواقع العملي أن المتابعة الميدانية، ضرورة فائقة ليس فقط لحل المشكلات التي تبرز في حينها، ولكن لإيقافها والحد منها قبل أن تحدث. كان الهدف دفع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي سنة بعد أخرى، فبعد أن كان المعدل نحو ٥ ,٣٪ في العام الأخير للحكومة السابقة (١٩٩٤/ ١٩٩٥) أصبح ٥٪ في عام ٩٥/ ١٩٩٦ و١ ,٥٪ في العام التالي و٦٪ في العام الثالث، ووصل إلى نحو ٢ ,٦٪ في العام الرابع (٩٨/ ١٩٩٩). وتطلب هذا دعم الاستثمارات الخاصة والعامة، سنة بعد أخرى، بما يمكن من تزايد معدلات النمو. ومع هذا الجهد المحلي، كان لابد من دعم العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والأفريقية.

وأذكر السفر، إلى تونس في أول أبريل ١٩٩٩ لعقد اللجنة الوزارية المشتركة بين مصر وتونس، إذ فوجئت مساء اليوم السابق، أن طلبني الدكتور أسامة الباز ليخبرني، بأنه أرسل إلى منزلي رسالة خطية من الرئيس لأسلمها للرئيس التونسي علي زين العابدين. مثل هذه الأمور كنت لا أرضى بها، فكيف يقوم رئيس الوزراء بحمل رسالة مكتوبة، هذا دور سفير أو مساعد لوزير الخارجية، خصوصا أن هذه الرسائل، لا تخرج عن كلمات عامة تعبر عن عمق العلاقة الوطيدة بين البلدين الشقيقين، والأمنيات الطيبة للرئيس أو الملك أو الأمير. هل يصعب على رئيس وزراء أن يقول ذلك شفويًا. لم أقل شيئًا للدكتور أسامة الباز، حتى لا يفسر الأمر بشكل غير مناسب.. وتقرر أن ألتقي بالرئيس علي زين العابدين الساعة كذا على أن

أكون منفردًا، ولكن طلبت أن يكون معي المهندس ماهر أباظة بعد أن شرحت له، ضيقي من حمل الرسالة المكتوبة وقبل مشكورًا ـ وكان رجلًا مهذبًا للغاية ـ حمل الرسالة. وعند المقابلة وبعد أن تم أخذ صور اللقاء، وبعد مرور بعض الوقت ذكرت أن السيد الرئيس بعث لسيادتكم هذه الرسالة، وأخذتها من الزميل المهندس ماهر أباظة وقدمتها للرئيس علي زين العابدين.

وفي منتصف أبريل ١٩٩٩، كنت مرافقا للرئيس في زيارة كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان. وفي زيارة اليابان حدث شيء قد يبدو بسيطًا ولكن غير مقبول. فعند النزول من طائرة الرئيس فوجئت بأن الرئيس وحرمه ونجله جمال والدكتور زكريا عزمي والسيد جمال عبدالعزيز، قد غادروا الطائرة بينما تم حجز بقية الوفد.. وبعد دقائق نزلنا بعد أن غادر الرئيس ومن معه المطار. وعند الوصول إلى الفندق شعرت بضيق لما حدث، فطلبت السيد نبيل فهمي سفير مصر في اليابان، وأخبرته أنني لن أحضر اجتماع رجال الأعمال المصريين واليابانيين المقرر عقده بعد ظهر اليوم، وكان هذا هو الاجتماع الأول في برنامج الزيارة، وأكدت أنني أرفض ما حدث لي في المطار، فقال: ليست مسئوليتي لكن الأمر كله يقع على الجانب الياباني.

ولكن قلت لن أحضر.. وعلم الرئيس بالموقف فطلبني مباشرة على رقم حجرتي دون الاستعانة بأحد من السكرتارية وقال: ما هي أخبار المطار يا كمال فقلت: لا شيء.. فقال: أراك في الاجتماع، كان يريد أن يقول لا داعي لما فعلت.. ولكن لم يقل.. ولقد اتضح في النهاية، أنه كان يجمع كل هذا في داخله، وكان يبدي عدم ضيقه من هذه التصرفات لمرءوس يحافظ على كرامته بشكل زائد كما يراه. وظل يحتفظ بضيقه من هذه التصرفات في داخله، حتى يأتي، يوم بقرار مفاجئ، دون أي تمهيد أو إشارة محذرة، بل كان العكس هو ما حرص عليه.

وفي نهاية يوليو ١٩٩٩، كانت جلسة أخيرة استمرت أكثر من ساعتين، ناقشت خلالها الرئيس في ثلاثة مشروعات للقوانين لإحالتها إلى مجلس الشعب، وكان آخرها مشروع خاص بوزارة العدل.. وعند الخروج قال الرئيس للدكتور زكريا عزمي، إرسل هذه القوانين إلى مجلس الشعب، فرد الأخير إن مشروع القانون الخاص بوزارة

العدل يعترض عليه السيد وزير العدل، فقال الرئيس محتدًّا: ما شأنك؟! إن كمال رئيس الوزراء المسئول ورئيس وزير العدل..

وهذا القول، قد يبدو تقديرًا لشخصي، ولكن تأكد فيما بعد أنه تمويه وتأجيل لما خطط له في ذهنه، ليكون قرار عزلي مفاجئًا تمامًا، وصادمًا إلى أبعد الحدود، ولا أعلم ما هي المتعة في هذا!!!

الوقيعــة :

وفي آخر أغسطس ١٩٩٩، وكان يوم أربعاء أذكره جيدًا، إذ كانت زيارة السيد إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل، وفي ذات اليوم كانت زيارة السيد سليمان ديميريل رئيس جمهورية تركيا، وكان الرئيس عائدًا من الجزائر صباح ذات اليوم، وأخبرنا أنه لم ينم في الليلة السابقة. وكان معلومًا أن عدم نوم الرئيس مع زحام العمل يثير أعصابه.. وهنا وجد الدكتور زكريا الفرصة بضرب العلاقة بيني والرئيس.. وبدأ الأمر بأن قال لي:

ـ باراك سيصل الساعة كذا وسيادتك ووزراء الدفاع والإعلام والخارجية ستكونون في استقباله... وعند الوصول لقصر رأس التين سيلتقي الرئيس بالسيد باراك لمدة أربعين دقيقة، ثم تنضم للاجتماع، فما رأيك؟! فقلت:

ـ فيما يتعلق بالاجتماع أدخل مباشرة أو بعد أربعين دقيقة أو لا أدخل فهذا حق الرئيس.. ولكن أعلق فقط على مرافقة باراك من المطار إلى القصر، هل هذا مطلب الرئيس أم يرجع إلى رأيي، فإذا كان لي رأي فلا أحب هذا ويكفي أحد الوزراء للمرافقة.

هنا قام الدكتور زكريا بما يحب وينتظره دائمًا، وعند دخول الرئيس إلى القصر، ونحن ما زلنا في الطريق من المطار.. أخبره أن الدكتور كمال، رفض، ولم يوضح «رفض إيه» حتى يزيد من غضبه. وعند الوصول إلى القصر ذهب باراك إلى الحمام.. وهنا طلبني الرئيس.. وبمجرد دخولي ثار عليّ ولم يحدث هذا من قبل طوال ما يزيد على عشرين عامًا حتى بكلمة عتاب أو توجيه.. وقال:

ـ كيف هذا.. لقد جاء بيجين رئيس وزراء إسرائيل إلى الإسماعيلية لمقابلة السادات وكنت نائبًا للرئيس ولم أحضر الاجتماع.

فقلت: لم أعترض على هذا، ولكنه لم يعطني فرصة لذكر حقيقة الأمر،

وقال بصوت عالٍ: زكريا لا يكذب..

فقلت: وأنا لا أكذب.. اسمعني يا ريس اسمعني.. أعطني فرصة.

فقال: لا.

قلت: لا.. لا..

وانتهى اللقاء، وغضبه شديد وغضبي وحزني أشد، وتصورت بل أيقنت أن إقالتي ستتم اليوم أو غدًا. ولكن العجيب قابلني في الأيام التالية ودودًا أكثر من أي فترة مضت..

فقلت في نفسي: فوضت أمري لله.

وبعد ذلك، زاد غضب الرئيس كثيرًا دون أن يخطرني أحد، بعد علمه أن التخطيط رفض طلبا بزيادة الاستثمارات المخصصة لرئاسة الجمهورية. فلقد عرضت مذكرة لزيادة الاستثمارات المخصصة لمشروع قصر رأس التين وجناح الأميرات للعام المالي ٩٨/ ١٩٩٩، فأشّرت على المذكرة بالآتي نصا: «لا يمكن اعتماد هذا إلا بعد التأكد من مفردات التنفيذ وهل تم بالأمر المباشر، وماذا قبل ٩٨/ ١٩٩٩، وماذا بعد ٩٨/ ١٩٩٩ أي التكلفة الكلية». وطبعًا كانت فرصة ثمينة للدكتور زكريا عزمي، بأن يعرض فورًا صورة من هذه التأشيرة.

يوم الأحد ٣ أكتوبر ١٩٩٩، صدرت جريدة الجمهورية والمقال الرئيسي للكاتب سمير رجب بعنوان المغرور، وكان الحديث عنّي، لم أهتم واعتبرته من باب المزايدة من جانب الكاتب، الذي رفضت منحه استثناء في ارتفاع مبنى جريدة الجمهورية الجديد في شارع رمسيس. ولكن علمت بل تأكدت فيما بعد أن المقال كتب بتوجيه من الرئيس.

كل هذه الشواهد وغيرها، لم تبعث على القلق، فالعمل يسير والقبول الشعبي مستمر.. حتى أنني أذكر أن اللواء عمر سليمان زارني قبل أسبوع واحد، حيث تطرق الحديث عن التغيير الوزاري المنتظر، وقلت: هل يمكن أن يتم تغيير دون خروج فلان وفلان كما يطلب الشعب، فقال ربما يغير الرئيس رأيه كما حدث في آخر دقيقة في ١٥ أبريل ١٩٩٣، ولم أفهم المقصود إلا فيما بعد.. لقد أراد السيد عمر سليمان، أن يقول إن التغيير سيشملك وأرجو ألا يحدث، كما حدث في آخر لحظة بالنسبة للدكتور عاطف صدقي وبقي، بعد أن تقرر خروجه فعلًا صباح ١٥ أبريل ١٩٩٣.

الخبر الذي أراده صادمًا... ولم يكن

صباح الثلاثاء ٥ أكتوبر ١٩٩٩، حدث لي ما لم يكن متوقعًا. لعله كان يريد خلال الشهر الأخير خاصة بعد النقاش الحاد في قصر رأس التين، أن يعطني الأمان، على أن يصل اليوم المحدد عنده، ليشفي ما في داخله وتكون الطعنة أكثر جرحًا. كان النجاح الذي تحقق والرضا الشعبي المتزايد، هما السبب في أن أغفل ما يدبره. المهم كنا في صالون مجلس الشعب.. الرئيس والدكتور أحمد فتحي سرور والدكتور مصطفى كمال حلمي وأنا، قبل الدخول إلى قاعة المجلس لإلقاء الرئيس خطابه في الاجتماع المشترك لأعضاء مجلسي الشعب والشورى، إذ طلب السيد أشرف بكير كبير الأمناء أن ندخل جميعا إلى القاعة قبل الرئيس، إلا أنني بقيت لحظة منفردًا بالرئيس، وقلت:

ـ بعد الجلسة سيعقد مجلس الوزراء جلسة لتقديم الاستقالة، فهل ترى أن أحضر لمقر الرئاسة لتقديمها، أم ماذا أفعل؟!

فقال:

ـ لا سيأتي إلى مجلس الوزراء من سيأخذها لأنني سأغير الوزارة، وسأراك الأسبوع المقبل.

فقلت:

ـ شكرًا، بصوت به كل الهدوء، ورضا لم يتوقعه.

نعم وأقسم بالله، أنني خرجت وقد غمرني إحساس بالرضا لا يمكن أن أتصوره، فلقد أعطاني الله في تلك اللحظة، قدرًا هائلًا من الطمأنينة حتى شعرت وأنا أسير إلى القاعة، أنني أطول قامة. والغريب بل العجيب جدًّا أن السيد حسن حافظ، كتب في جريدة الوفد بعد يومين أي يوم الخميس في العدد الأسبوعي للجريدة مقالًا بعنوان «ودخل الجنزوري القاعة رافع الرأس» دون أن أراه من قبل أو أتحدث إليه تلفونيًّا.. سبحان الله على كل شيء.

بعد أن انتهى خطاب الرئيس، ذهبت إلى مجلس الوزراء لعقد جلسة لتقديم الاستقالة، وجدت اللواء عمر سليمان، منتظرًا بالصالون الملحق بالمكتب، وسألته: ماذا حدث؟!

فقال مباشرة وبكلمات محددة:

ـ لقد أقنعه الذين حوله أنك أصبحت ندًّا له.

مكافأة نهاية الخدمة

هناك الكثير والكثير يمكن أن يقال في هذا الشأن. ولكن الحمد لله الذي منحني الصبر والسكينة لمواجهته، ويكفي أن أذكر ما يلي:

- إنها بدأت بالتصفيق في ١٣ أكتوبر ١٩٩٩، عند الاحتفال بانتصار حرب ٦ أكتوبر وذلك في قاعة الصالة المغطاة، وصدر منشور إلى وحدات الجيش عدم التصفيق لأحد إلا الرئيس.
- منع كل من القيادات السياسية والوزراء والمحافظين الاتصال بي، وأيضًا رجال الأعمال.. وفعلا تم الاتصال بي من ثلاثة منهم، وعُنّفوا عقب الاتصال فورًا وطُلب منهم عدم الاتصال بي ثانية.
- بلغ المعاش الخاص بي ١٥٠٠ جنيه فقط ومكافأة نهاية الخدمة ١٤ ألف جنيه، تم توزيعها على البسطاء المساعدين لي. علمًا بأن الأخوة والأبناء عمال شركات قطاع الأعمال العام، الذين تركوا الخدمة وفقًا لنظام المعاش المبكر حصل كل منهم على الأقل ٣٥ ألف جنيه.

ـ مُنعت من التواجد في أي مكان يمكن أن أمارس فيه القراءة.. فلقد اعتدت طوال فترة عملي أن أذهب يوميًّا لأماكن العمل دون توقف.. ولهذا بحثت عن أي مكان آخر، وأخيرًا اتفقت مع زميل لي من الوزارة لفترة تجاوزت عقدين من الزمان أن أذهب يوميًّا إلى مكتبة في أحد النوادي التابعة لوزارته.. واستمر هذا نحو شهر، ولكن للأسف قال بألم وأسف شديدين إنهم يسألون لماذا أحضر هنا.. وكان لابد لي أن أتوقف عن الذهاب لهذا المكتب.

ـ منع إتاحة أي عمل يمكن أن أمارسه، فرئاسة المصرف العربي منذ نشأته كانت لأحد رؤساء الوزراء السابقين، وكنت الأقدم ممن جاء لهذا المنصب، وأيضًا رئاسة المجالس المتخصصة، كانت لأحد رؤساء الوزراء السابقين، ولكن جاء!!! والحمد لله..

ـ مُنحت الأوسمة لبعض الزملاء الكرام وأكن لهم كل الاحترام، ولقد سبقوني في شغل المنصب الوزاري، ولكن بعد سنوات قليلة تقدمتهم وصعدت إلى منصب نائب رئيس الوزراء ومنصب رئيس الوزراء.. ولكن منحني الله وسامًا شعبيًّا وهو حب الناس.

ـ لم يقف الأمر عند الحصار المحلي، بل ذهب إلى خارج البلاد.. حيث علمت وبالتأكيد من بعض العاملين معهم، أن بعض القادة العرب طلب تكريمي، ولكن صاحب الأمر طلب الانتظار.. طلب الانتظار حتى أنسى!!! والحمد لله.

ـ أذكر عندما زارني أحد سفراء الدول العربية، طالبًا بأن أكون مستشارًا لرأس الدولة، اعتذرت على الفور بحجة ظروف خاصة لي. وكان هذا الاعتذار لتجنب الحرج إذا ما صعد المطلب إلى صاحب الأمر عندنا.

ـ ولقد تجاوز الأمر ذلك كله لإيقاف ما ينفع الشأن العام، فلقد حاولت قيادات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند زيارتها لمصر، الاتصال بي ومقابلتي، ولكن نصحوا بتغيير ذلك لتصورهم بأنني ربما أقول قولًا يوقف الاتفاق الذي يسعون الوصول إليه.

ما بعد انتهاء العمل العام

انتهى مشوار العمل أو هكذا تصورت، لكن ما يهم ذكره والتأكيد عليه خلال السنوات الماضية ومنذ بدء الوزارة، هو ما بدأ على استحياء وتزايد متصاعدًا سنة بعد سنة، أن جماعة الإثارة والمغالطة التي ذكرتها في بعض المواضع، تفرغت كليا في السنتين الأخيرتين، للحفر وراء كل عمل ناجح وإظهاره بغير ما فيه، واختلاق ما لم يكن واردًا بأي حال من الأحوال. حتى أن تطوير بعض المنشآت للصالح العام اختلف تأويله عما لم يكن واردًا في الفكر والحسبان أبدًا، ذلك الفكر الذي جبل على استبعاد الغرض الخاص والتركيز على العمل العام في خدمة الوطن والمواطنين.

وتطرق الأمر أيضًا إلى الأعمال ناصعة البياض، والمشروعات القومية التي اجتمع الشعب على تأييدها والاحتفال بها والاستبشار بالآمال حيالها، وتفاني كل عامل في أداء دوره، وحرص على سرعة الإنجاز والتجويد.

كل ذلك كان موضع التشكيك، ووجد موقعه من أُذن الرئيس، بل عله كان يتقرب به بعد أن قيل له، بأن الشعب يزداد رضًا يومًا بعد يوم، وكأن الرضا لم يشمله لأنه إنجاز كان يتم في عهده.

ولعل القارئ يذكر، أنه لم يرض بإسناد الوزارة إليَّ، إلا مضطرًّا عندما لم يسعفه أحد باقتراح غيري. وعندما رأى إقدامه على مدة انتخاب جديدة من صالحه استمرار الحكومة، وعندما تأكد من استمراره في المنصب، تخلص من الوزارة في أوج نجاحها وتأديتها بإخلاص وتفانٍ ما نفع الوطن والمواطنين في الحال والمستقبل. واختار من كفل له ما أراد، وكان ثمن ذلك هدم القوائم الأساسية للعمل، وإيقاف التنمية وسد منابع التشغيل والتوظيف، فزادت البطالة، وساء توزيع الدخول، وتعاظمت المصالح

الخاصة على الصالح العام، وتهدد البناء الأساسي والهيكل المادي والمعنوي البشري، وكأن الكثير مما تم لم يتم أصلا لإهداره أو زواله أو ضعف مبناه. لم يرض لوزارة قامت على التخطيط العلمي وتنشيط السوق الحر والتنفيذ بجهد وأناة مستهدفة صالح الوطن والمواطنين مهتدية بقوله عز وجل ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الملك: آية ٢٢). وأعطى ظهره للاستقامة والتخطيط والتنفيذ والإنجاز. لقد كان الانحياز إلى أهل الشر سببًا في هدم نظام بأكمله، بعد أن هُدمت تنمية وطن وساء حال مواطنيه، واختل ميزان العدالة في توزيع الدخول، فارتفع شأن فئة قليلة امتلكت السلطة والمال. ونسي أمر شعب بأكمله، فارتدت الدائرة عليهم وخسروا خير الدنيا والآخرة. ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ (القصص: آية ٨٣).

تصـــفيق

أعود قليلًا فيما بعد انتهاء مسيرة العمل العام، وأذكر أن الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور عاطف عبيد، شُكلت بعد فترة طالت نسبيًّا على غير العادة وأدت اليمين يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٩، وكان احتفال السادس من أكتوبر في القاعة المغطاة يوم ١٣ أكتوبر ١٩٩٩، وكان غالبية الحاضرين من الضباط، ودُعيت لحضور هذا الاحتفال ـ وياليت ما دُعيت ـ إذ عندما دخلت القاعة قوبلت بتصفيق حاد من كل الحاضرين استمر لبعض الدقائق. وكان رد الفعل من جانب الرئيس عنيفا، وعقد جلسة لمجلس الوزراء وألقى بغضبه كله على الحكومة السابقة وأشاد بالدكتور عاطف صدقي، مع أني كنت نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزيرًا في وزارته، ويرجع ما يقال عن إنجاز اقتصادي إلى المجموعة الاقتصادية التي كنت مسئولًا عنها ورئيسًا لها... ومارس الزملاء، هواية النفاق، فلم يقم أحد من المسئولين بالاتصال بي تلفونيا أو زيارتي... والغريب عندما يقابلني أي منهم في أي مناسبة غير رسمية، يقوم باحتضاني ويقبلني ويقول: فين أيامك..

المهم بعد ما حدث في القاعة المغطاة، تقرر عدم دعوتي لأي مناسبة.

ومرّ أسبوع واثنان وثلاثة أسابيع، ولم أُطلب لمقابلة الرئيس، كما قال في ٥ أكتوبر ١٩٩٩، وقد زاد هذا من عجبي، فكيف أتولى مناصب سياسية لفترة تقرب من ربع قرن، من محافظ إلى رئيس وزراء، ولم يوجه لي كلمة شكر من الرئيس، أو حتى لقاء وكلمة وداع.

طلبت في ٢٥ أكتوبر ١٩٩٩، السيد جمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس وتساءلت عما يجري آنذاك، وأبلغني بزيارة اللواء عمر سليمان لي في منزلي الساعة السادسة مساء. وجاء السيد عمر سليمان في الموعد، وأخبرني أن الرئيس يقدرني، وأخبرني بأنه رأى الاستعانة بي في عمل مناسب، وهو ما لم يحدث.

ومرت شهور وسنوات، ولم يتصل بي أي من الوزراء حتى من جاءوا معي في الوزارة... وأيضًا رجال الأعمال.. ولكن كان لهم كل العذر فقد حاول ثلاثة منهم المهندس محمد نصير والدكتور أحمد بهجت والمهندس نجيب ساويرس، حيث اتصل الرئيس بشخصه، بكل منهم فور طلبهم لي، وهددهم وطلب من كل منهم بعدم الاتصال بي ثانية.

نعم.. مرت الشهور والسنوات، وحرصت كل الحرص على أن أبتعد عن الظهور في النوادي، أو المناسبات الاجتماعية، أو المشاركة في وسائل الإعلام المرئية أو المكتوبة، بعد أن لاحظت أن ظهوري يصاحبه تجمع الكثير من المواطنين في أي مكان أذهب إليه والاحتفاء بي وسؤالي عمّا حدث.. وعن سبب خروجي من الوزارة؟! وكان هناك إصرار كبير على ذلك من الفضائيات العربية والأجنبية، وحمدا لله أن نجحت في هذا الصمت، رغم ما قيل إنني محدد الإقامة.. وممنوع من الحديث أو الكتابة.. أو.. أو.. أو.

الخوف من اللّه... يدعوني للاتصال

فبعد نحو ثلاث سنوات، عدت للشأن العام، دفعني إليه خبر خطير، حيث زارني أحد زملاء الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية وهو وزير سابق بلبنان، وأخبرني أن هناك مخططًا لاغتيال الرئيس، عند زيارته إلى لبنان لحضور القمة العربية المحدد لها

يوم ٢٠ فبراير المقبل أي عام ٢٠٠٢، وحذرني بأن هذا الأمر لابد أن يبلغ للرئيس فورًا.. وجدت نفسي في موقف في منتهى الحيرة.. الأمر يتعلق بالوطن، وفي ذات الوقت أمر إنساني.. أنا أعلم أنه لا يحب أن يسمع صوتي أو أن يسمع شيئًا عنّي. ولكن خشيت إذا تم ذلك فجأة رغم الكوارث والفساد والنهب الذي يعم الأمة، كيف يمكن أن يكون عليه الوطن فجأة. المهم نسيت الأمور الخاصة بي، والتي تتعلق بذاتي، وطلبت السيد جمال عبد العزيز سكرتير الرئيس، واستغرب كثيرًا أن أحدثه بعد فترة تزيد على ثلاث سنوات، حيث كانت المرة الأولى منذ أكتوبر ١٩٩٩، وكان حديثًا لا يخرج عن كلمات قليلة.

قلت:

ـ كمواطن مصري أرجو أن تخبر الرئيس أن كمال يطلب منه عدم السفر إلى لبنان لحضور القمة، لأن الأمن ليس بالقدر الكافي لحماية الحاضرين، وتجنبت أن أذكر موضوع الاغتيال... ولم يسافر فعلًا.

لم يحدث أن طلبته بعد ذلك، وأيضا لم أُطلب من جانبه، ولكن الرضا كما يراه هو، أن أضافوني للحضور في المناسبات الرسمية. وكان أول المناسبات الرسمية الاحتفال بعيد العمال أول مايو ٢٠٠٢، ودُعيت ويا ليتني ما دعيت، فلقد حدث بمجرد دخولي القاعة، وقف الحضور مصفقين وهاتفين وقائلين: الجنزوري رجل الفقراء.. الجنزوري رجل الفقراء والغريب أن جريدة الأهرام لليوم التالي، أبرزت ضمن نقاط حول اللقاء، تصفيق حار للجنزوري.. المهم كان الهتاف شديدًا وطويلًا وجلست مع الدكتور عبد العزيز حجازي والدكتور علي لطفي كرؤساء مجلس وزراء سابقين، وفيما كان مذيع التلفزيون يقدم المتحدثين قبل الرئيس، لمحت الرئيس يقدم ورقة صغيرة مطوية إلى المذيع، الذي كان على مقربة منه يطلب منه أن يحملها إلى أحد.. لا أعلم.. وقد تابعت من طرف خفي، رحلة الورقة حيث وصلت إلى زكريا عزمي، الذي قرأها بسرعة وعرضها بالسرعة ذاتها على جمال مبارك الجالس بجواره، وقد اتسعت عيناه تساؤلًا ودهشة، وفهمت بعد ذلك سرّ هذه الدهشة. فقد خرج زكريا عزمي فجأة، وهو ما لا يجوز بروتوكوليا لأن الرئيس بالمنصة يلقي كلمته أو يجلس

بها.. وبخبرتي السابقة أحسست أنه ذهب لأمر مهم، وعرفت فيما بعد، أنه خرج ليوجه بعض أعضاء الحرس الجمهوري المرافق، لإعادة تأمين الغرفة التي كان يجلس بها قبل دخوله قاعة الاحتفال، وكان التأمين يعني أن الرئيس سيعود ثانية إلى الغرفة، ولكن الذي جرى غير ذلك.. بعد أن انتهى الرئيس من خطابه تقدم نحونا وأمسك بيدي ورفعها أمام العمال ثم توجه بنظراته إلى الدكتور حجازي وقال: ازيك يا عبد العزيز، ولم ينظر إلى وجهي، وهنا قال زكريا لأفراد الحراسة والمراسم: خلاص هو قابلهم هنا ومافيش داعي للذهاب للغرفة.

كانت تلك محاولة من الرئيس لإرسال رسالة إلى العمال، وأيضًا إلى الشعب من خلال ما يذاع على الهواء، بأن كل رؤساء الوزارات السابقين ما زالوا رجالي، وأن التصفيق الطيب الذي نلته من الحضور، هو له لأنني جزء من النظام الذي يقوده فلا تحية ولا تصفيق إلا له.

وانتظم حضوري بعد ذلك كل أول مايو والمناسبات العسكرية الخاصة بتخريج دفعات الكليات العسكرية والشرطة، وقد كان أول مايو من كل سنة يشهد المشكلة ذاتها حيث يتكرر مشهد ٢٠٠٢... التصفيق والهتاف.

الولاء للوطن.. يدعوني للاستمرار

استمر الاتصال بالسيد جمال عبد العزيز، لأحذر من الكثير من المشاكل.. خاصة في تزايد الدين الداخلي بشكل كارثي يكاد يتضاعف كل عام، وأيضًا تزايد الدين الخارجي.. ولقد حرصت أن أفعل ذلك عندما اقتربنا من تعويم الجنيه المصري.. فقد تسرب الخبر قبل أيام من إصدار القرار المحزن والصادم في ٢٩ يناير ٢٠٠٣، طلبت من جمال عبد العزيز أن ينقل إلى الرئيس كل الصعاب التي ستواجه المجتمع بشأن هذا القرار، ويكفي أن يعلم أن خفض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار حتى ١٪ يزيد من قيمة فاتورة الواردات، بما يزيد على اثني مليار جنيه يتحملها الشعب جميعه، ولكن جمال مبارك ويوسف بطرس، كانا يريان غير ذلك، وأن كل شيء تمام، ولا داعي للأخذ بأي اقتراح للجنزوري.

وأذكر في منتصف مايو ٢٠٠٤ حين أعلن الدكتور عاطف عبيد، أن الموازنة العامة للدولة للعام المقبل ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ أكبر من أي موازنة سابقة، ونسي أن أي موازنة لابد وأن تكون أكبر من السابقة، كما أعلن أن الموازنة الجديدة يزيد بها إجمالي المصروفات بنحو ٢٠ مليار جنيه. ولأنني أتابع كل ما يتعلق بالموازنة العامة، والخطة القومية، وميزان المدفوعات من خلال البيانات المتاحة سواء المنشورة أو غير المنشورة، طلبت جمال عبد العزيز وقلت: كيف تعلن الحكومة أن إجمالي المصروفات يزيد نحو ٢٠ مليار جنيه عن العام السابق، ألا تنظر الحكومة أولا في العجز الهائل في الموازنة قبل أن تعلن ذلك. بعد نصف ساعة طلبني جمال عبد العزيز وقال: هل طلبك الدكتور عاطف عبيد؟!

فقلت: لماذا يطلبني؟

قال: سيطلبك. بعد دقائق طلبني الدكتور عاطف عببيد، فقلت مباشرة يا دكتور عاطف، أنت تعلم أنني لا أقبل أن أتحدث من خلف أحد، ولكن رأيت أن الوضع المالي غير سليم للغاية، وأنت لا تطلبني منذ ما يقرب من خمس سنوات، ماذا أفعل إلا أن أطلب الرئيس.

قال: أنت عارف أن عملية الخصخصة لم تسر كما هو مستهدف.

قلت: ما دخل الخصخصة بالموازنة، إذ لا داعي للنظر لها كمورد للموازنة إلا في حالات معينة، ولكن عليك مراجعة كل من المصروفات والإيرادات، وتحدد لماذا زادت الأولى، ولم تزد الأخرى بالقدر المناسب، قبل الحديث عن الحجم الأكبر للموازنة الجديدة، وما ترتب على ذلك من عجز كلي. وفي أول يوليو ٢٠٠٤، ترك الدكتور عاطف عبيد رئاسة الوزراء، وقام الرئيس بتعيينه رئيسا للمصرف العربي.

غاب المنطق وانتفت المصلحة العامة

وكان تعيين عاطف رئيسًا للمصرف العربي، أمرًا غريبا لدى المواطنين، أولا لأنها وظيفة تولاها من قبل رؤساء الوزراء السابقين، وكنت موجودًا وكنت رئيسًا لعاطف

عبيد، الذي شمله الكثير من النقد خلال سنواته، ولكن رضا الأسرة وتلميذه جمال، وأيضًا رسالة من الرئيس إلى من لا يطيعه كما يؤكد أن خروج عاطف عبيد، لا يرجع إلى أنني علقت سلبا على أدائه على الموازنة العامة كما سبق الإشارة.

وهنا يلزم التأكيد بعد أن زادت الإضرابات وبدأت المنظمات والحركات السياسية العظيمة التي أنبتت وبحق بذور ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مثل كفاية وأخواتها خلال عام ٢٠٠٤، وهتفت ولأول مرة، بسقوط الرئيس، وتناولت الهتافات السلبية بكل مفرداتها المقبولة وغير المقبولة، ووصلت للرئيس وأفراد أسرته.. بعد هذا طلبت جمال عبد العزيز وسألته: هل يصل الرئيس الهتافات ولا أقصد هنا مجرد هتافات، ولكن محتواها الحقيقي، حتى يعلم أن ما يقال أو يُهتف به لم يحدث من قبل.. أرجو أن تنقل له عني أن هذا يتطلب منه أن يرفع عن كاهله هؤلاء الفاسدين والفاسقين.. ألا يعلم أن بعضا من حولة يخرجون بعد منتصف الليل من فندق الشيراتون ليستقلون اليخت، ... ويعلم الله مدى سوء ما يمارسونه تاركين الحرس على الشاطئ ليعودوا فجرا، فلا بد من الحرس أن يقولوا للعامة ماذا فعل هؤلاء.. ألا يعلم أيضًا أن البعض الآخر وهم من الفاسدين الذين تصلهم الرشاوى على مكاتبهم، ونسوا أو أنساهم الله، أن يشمل توزيع هذا المال الفاسد على عامل الأسانسير، الذي شهد من أتى ومن خرج.. وكان طبيعيا أن يخرج ويقول للعامة.. اطلب منه وأكرر أن يتخلى عن هؤلاء لحمايته وحماية أسرته ووطنه.

أقسم بالله أن هذا ما قلته بالضبط.. قلته لجمال عبد العزيز وبعد يومين تقريبا طلبت جمال عبد العزيز، للتأكد من وصول ما قلت للرئيس، فأخبرني أنه وصله بالصوت، مما يؤكد أن جمال سجل لي لأن الكلام أكبر وأخطر من أن ينقله عنّي. وخلال تلك الفترة، طلبت أيضًا جمال عبد العزيز، لأقول له إن الناس اختنقت من بعض الوجوه، ألا يكفي من يجلس على المنصة كل هذه السنوات، ألا يكفي من يجول في القاعة ليقود النواب بغير معرفة ولا رضا حقيقي من جانب الأعضاء.

وبعد أيام، طلبني جمال عبد العزيز وقال إن من يجلس على المنصة ليس له بديل، ولكن من يجول في القاعة ممكن، ولكن من يأتي بدلا منه، فقلت الدكتور مفيد شهاب

فهو وزير شئون مجلس الشورى.. يمكن أن يكون للشعب والشورى، وفعلا تم هذا عند تشكيل وزارة الدكتور أحمد نظيف.

وتكرر ما حدث في حالة الدكتور عاطف عبيد بتولي رئاسة المصرف العربي، جيث تولى من يجول في القاعة منصب المشرف على المجالس المتخصصة، وهذا لم يكن متوقعًا لأحد.. ألا يكفي أن من بين أعضاء هذه المجالس ما يزيد على ثلاثين من الوزراء السابقين من ذوي الخبرة العالية، ومن حملة درجة الدكتوراة.. ولكن الرئيس السابق لا يبالي.

ولقد طلبت جمال عبد العزيز بعد أسبوع أو أكثر لأخبره عن تعليقي وتحذيري من أمر في الشأن الداخلي أو الخارجي. وكان الهدف أن يعلم الرئيس أني لم ألجأ إلى الحديث غير المباشر له لأنني أطمع في منصب أو وسام. فالوسام الذي أضعه في قلبي وعقلي وفوق رأسي، هو وسام حب الناس، فالناس تعلم جيدًا أن الوزراء الذين سبقوني وجئت معهم وبعد سنوات ثلاث أصبحت نائبًا لرئيس الوزراء، وبعد أحد عشر عاما أصبحت رئيسًا للوزراء، وما زالوا جميعًا وزراء أحمل لهم كل الاحترام. ويعلم العامة أنهم حصلوا على أوسمة وأما أنا فلا.. أفليس عدم أخذ وسام رسمي والفوز برضا الناس يعتبر وسامًا رائعًا.

تصرف مغرض أم موجه؟

نعود إلى الماضي قليلًا، فقد طلبني السيد صفوت الشريف في منتصف مارس ٢٠٠٥، وهي المرة الأولى منذ افترقنا في ٥ أكتوبر ١٩٩٩.

وقال: آسف آسف جدًّا، لم أرسل لك الأوراق.

فقلت: أي أوراق؟

قال: أوراق تعديل المادة ٧٦ من الدستور، فهناك جلسات استماع بمجلس الشورى، والجلسة المقبلة الساعة الحادية عشرة صباح الثلاثاء المقبل، وسأرسل لك الأوراق فورًا. وبعد دقائق طلبني الرئيس للمرة الأولى بعد أن تركت الوزارة.

وقال بصوت عالٍ: غير مقبول ألا يطلبك صفوت لحضور جلسات الاستماع، ولا يرسل لك الأوراق.

قلت في نفسي: سبحان الله. وبعد دقائق أخرى طلبني السيد صفوت الشريف وقال: هل طلبك الرئيس؟!

قلت: نعم. المهم... جاءت الأوراق بعد ساعة، وحضرت الجلسة وكانت الأخيرة. قلت لا يمكن أن تطرح هذه المادة على هذا النحو من التفصيل الممل والمخالف لكل المواد الأخرى للدستور، ويكفي ما جاء في المادة ٧٥ والتي تنص «يشترط فيمن ينتخب رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًّا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يقل سنة عن أربعين سنة ميلادية». هذا التعليق سُجّل في مضبطة الجلسة بمجلس الشورى.

بعد أن تم الاستفتاء على المادة ٧٦ من الدستور بشكلها المعيب والفريد في مواد دساتير العالم، وزاد النقد في الصحف المستقلة، قال الرئيس في إحدى المناسبات، إن تعديل المادة ٧٦ من الدستور تمثل نقلة مهمة إلى الديمقراطية، فهذه المرة الأولى منذ عام ١٩٥٢، يتم اختيار الرئيس وفقا للانتخاب وليس الاستفتاء، كما أن التعديل تم بناء على مناقشات جادة، لم يشارك فيها فقط أعضاء مجلس الشورى، بل شملت لجنة الاستماع من هم غير أعضاء بالمجلس ولهم قبول في الشارع المصري، علمًا بأنني كنت الوحيد في هذه الجلسة من غير أعضاء مجلس الشورى.

بعد هذا أخذوا في دعوتي لحضور بعض المناسبات الرسمية كمناسبة مولد الرسول صلى الله عليه وسلم، وليلة القدر، واحتفالات التخرج للكليات العسكرية والشرطة.. ولكن كانت هناك مناسبة بعينها وهي احتفال عيد العمال (أول مايو) حيث وقف الحاضرون من العمال وصفقوا تصفيقًا حادا ولدقائق عديدة ممتدة.. بل نادوا يا جنزوري يابتاع الفقراء.. المشكلة أن هذا التصرف كان يتم كل عام بشكل أو بآخر ويزداد سنة بعد أخرى. وفي الاحتفال الأخير لعيد العمال أول مايو ٢٠١٠، وصل الأمر أن التصفيق بلغ حدًّا، دفعني على غير عادته أن أقف في مكاني وأرفع يدي بالتحية والشكر.. والغريب عند دخول كلٍّ من رؤساء

الوزراء ومجلسي الشعب والشورى، لم يصفق أحد، وكأنه أمر منظم ومدبر من الحاضرين، رغم أنهم أعضاء في نقابات العمال وموافق على حضورهم جميعًا من جانب أمن الدولة.

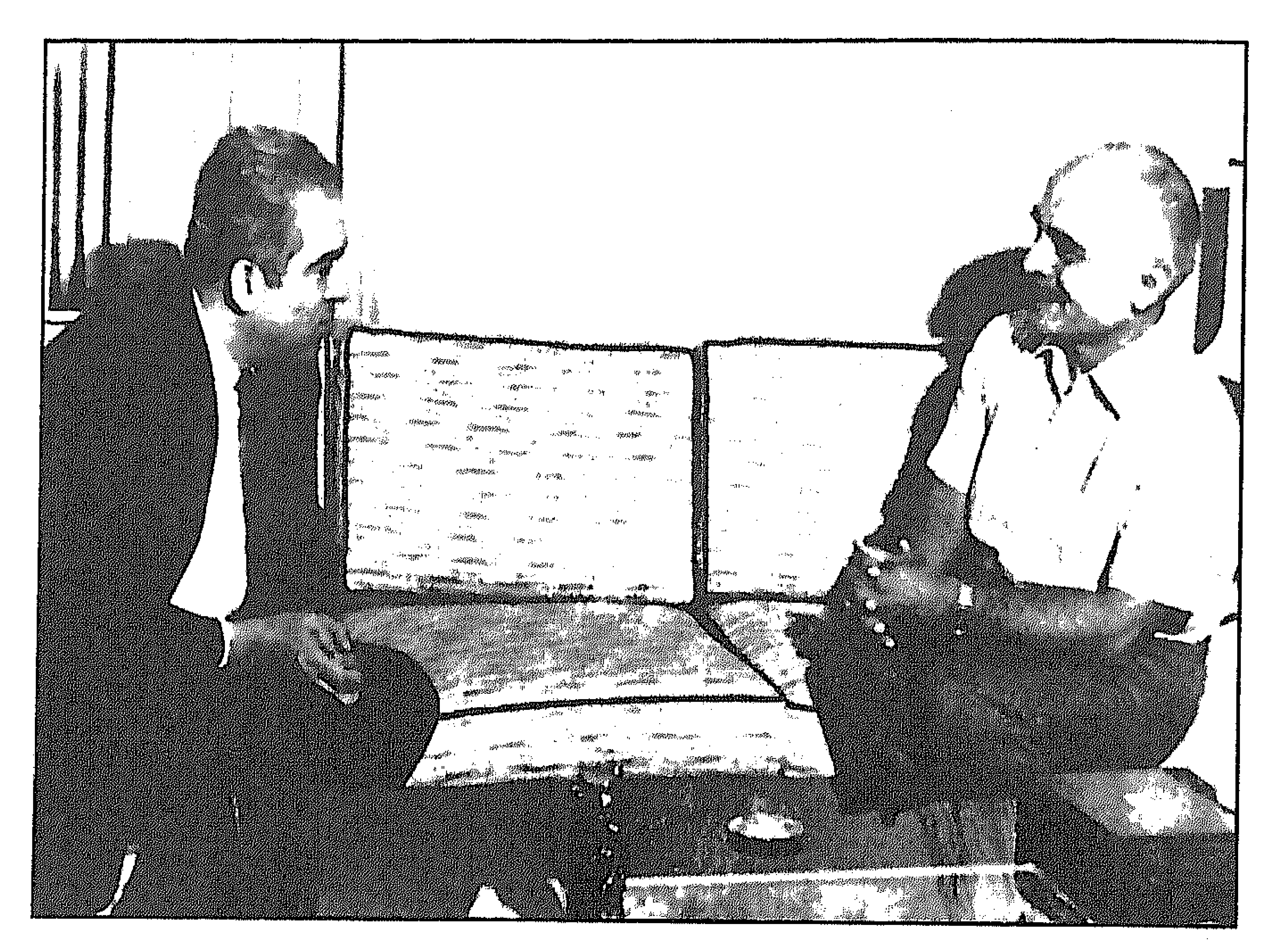
نهاية النهاية

وأخيرًا كانت نهاية النهاية للعهد السابق، انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠، المزورة تزويرًا فجًا، بعد أن سبقتها انتخابات أو الأرجح تعيينات أعضاء المجالس المحلية ومجلس الشورى، مما دفعني إلى طلب الدكتور زكريا عزمي بصفته مشاركًا في عملية الانتخابات الأخيرة، وما سبقها، وأيضًا لقربه من الرئيس. قلت: لا يمكن أن يستمر ذلك، كيف نغفل أحكام مجلس الدولة ببطلان الانتخابات لمجلس الشعب في ٩٢ دائرة، بأحكام لا يجوز الاستشكال عليها، والقول إن المجلس سيد قراره، لا ينفع هذا لأن من صدرت بحقهم الأحكام لم يؤدوا اليمين بعد، وعليه فهم ليسوا أعضاء بالمجلس، ولتعلم أن بطلان الانتخابات في ٩٢ دائرة يشمل ١٨٤ عضوا، بما يعني أن إجماع المجلس ـ عند بطلان العضوية لهؤلاء ـ يعتبر غير دستوري، بسبب أن العدد الباقي من الأعضاء يقل عن ٣٥٠ عضوا. وأكدت ضرورة إخطار الرئيس فورًا قبل أن يعقد المجلس جلسته الأولى، كما أضفت، هل تذكر أنني أخبرتك منذ شهر ضرورة أن يعلم الرئيس أن الوضع الاقتصادي في غاية السوء وليس كما تعلن الحكومة، وأن مستوى المعيشة يتدهور سنة بعد أخرى؟ واليوم أؤكد أن ما حدث بالأمس في الانتخابات مع الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور لغالبية الشعب، أمر له آثاره السلبية على المجتمع، وأكرر أن الأمر أخطر بكثير مما تتصورون.

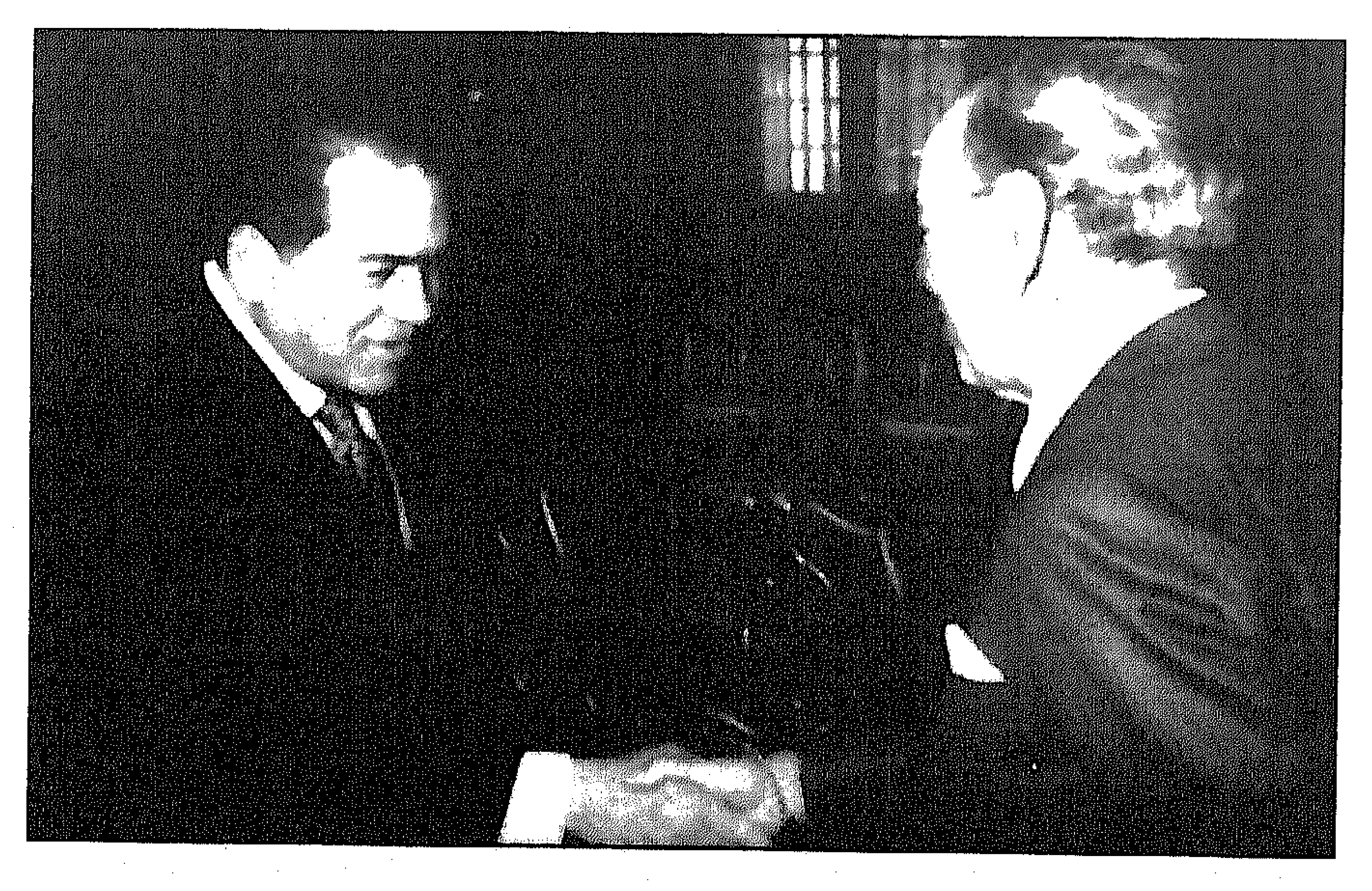
* * *

ولكن أراد الله أن تُصم الآذان وأن تنطفئ الأعين وأن يتوقف العقل الرشيد، ليقضي الله أمرًا كان مفعولًا، فأنقذ أمة وأعاد الحقوق لأهلها، وأنصف الشعب الذي يأمل ويسعى إلى تحقيق ديمقراطية وحرية وعدالة اجتماعية.

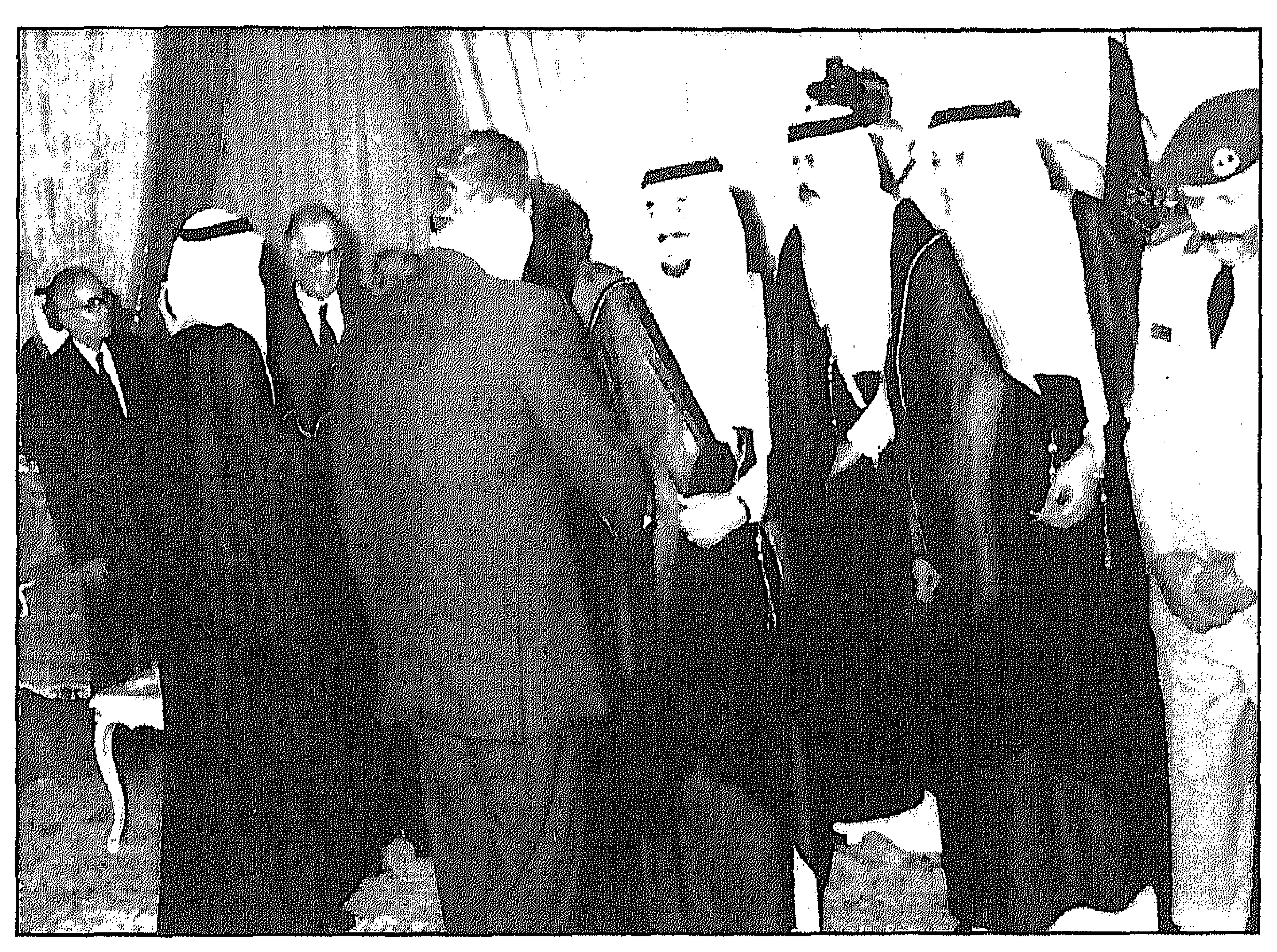
صور لبعض لقاءات القادة



مع جلالة الملك حسين ملك الأردن



مع جلالة الملك الحسن ملك المغرب



مع جلالة الملك فهد ملك المملكة العربية السعودية



مع جلالة الملك عبدالله ملك المملكة العربية السعودية



السلطان قابوس سلطان سلطنة عُمان



مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات



مع الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس دولة الكويت



مع الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية



مع إلياس الهراوي رئيس جمهورية لبنان



إلياس الهراوي رئيس جمهورية لبنان

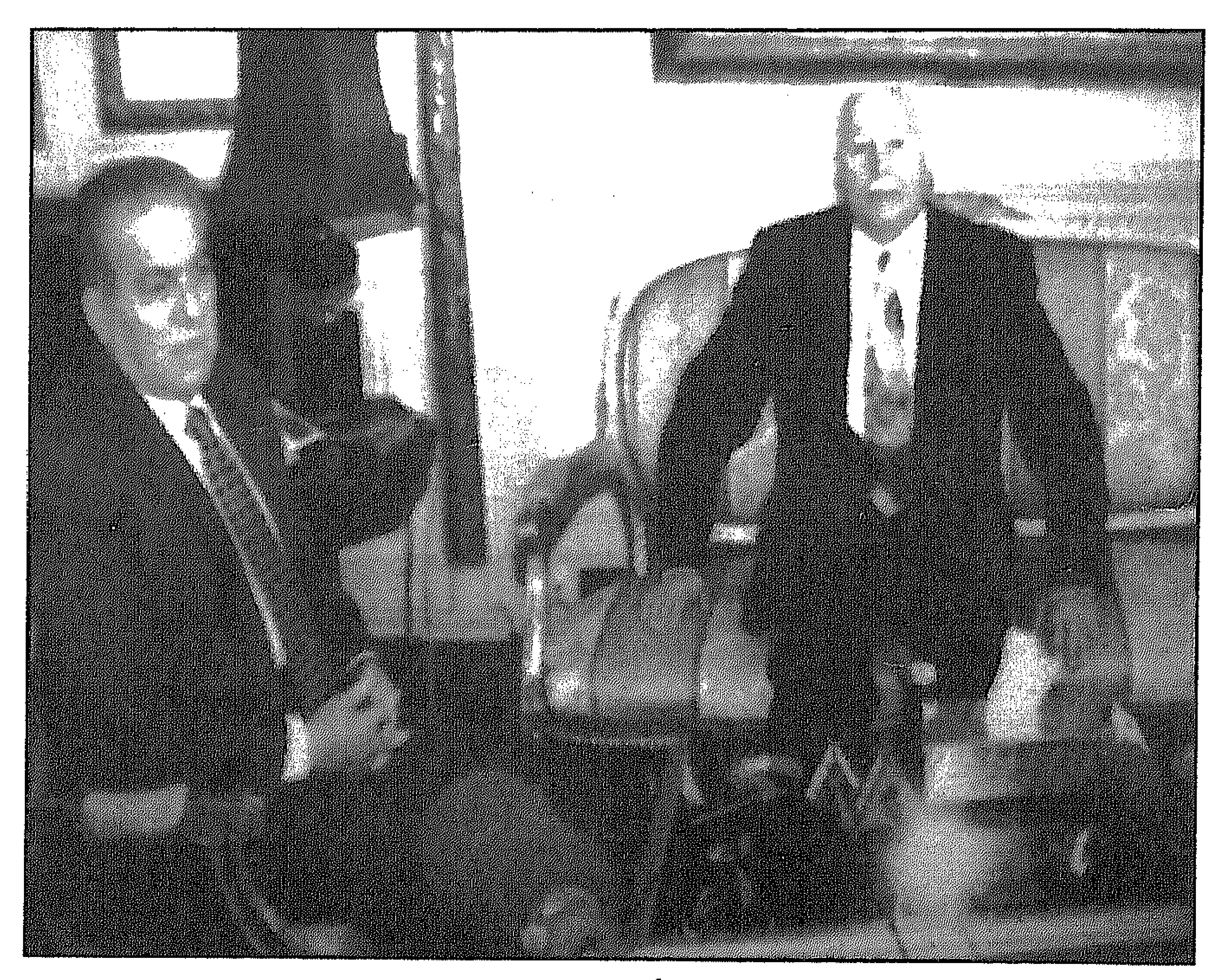
أثناء التقليد بوسام الأرز الوطني (رتبة الوشاح الأكبر)



مع السلطان حسن البلقيه سلطان بروناي



مع زيل سينغ رئيس الهند



مع نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا



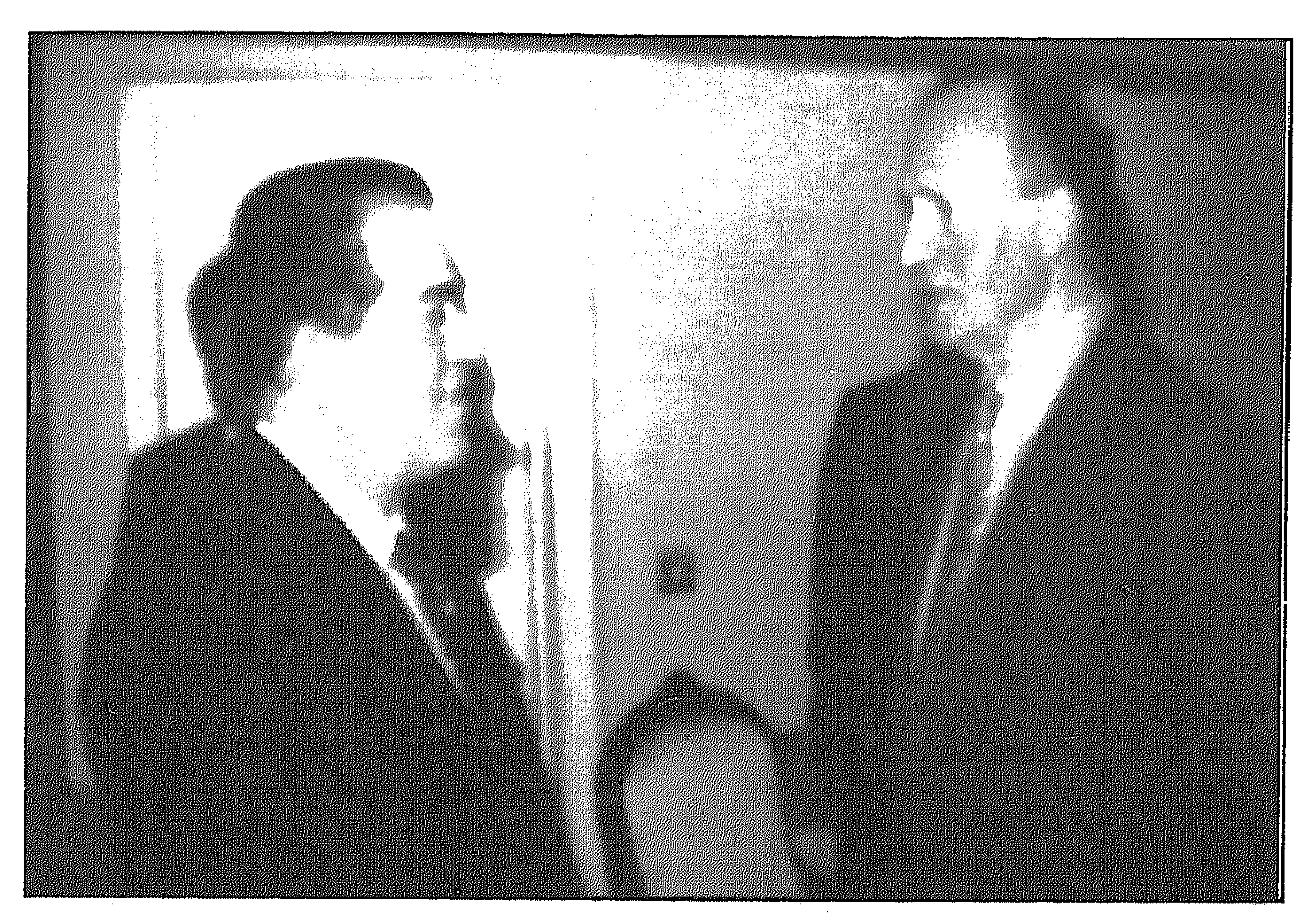
توقيع اتفاق التعاون بين البلدين بالكرملين ـ موسكو ـ روسيا الاتحادية



مع مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا



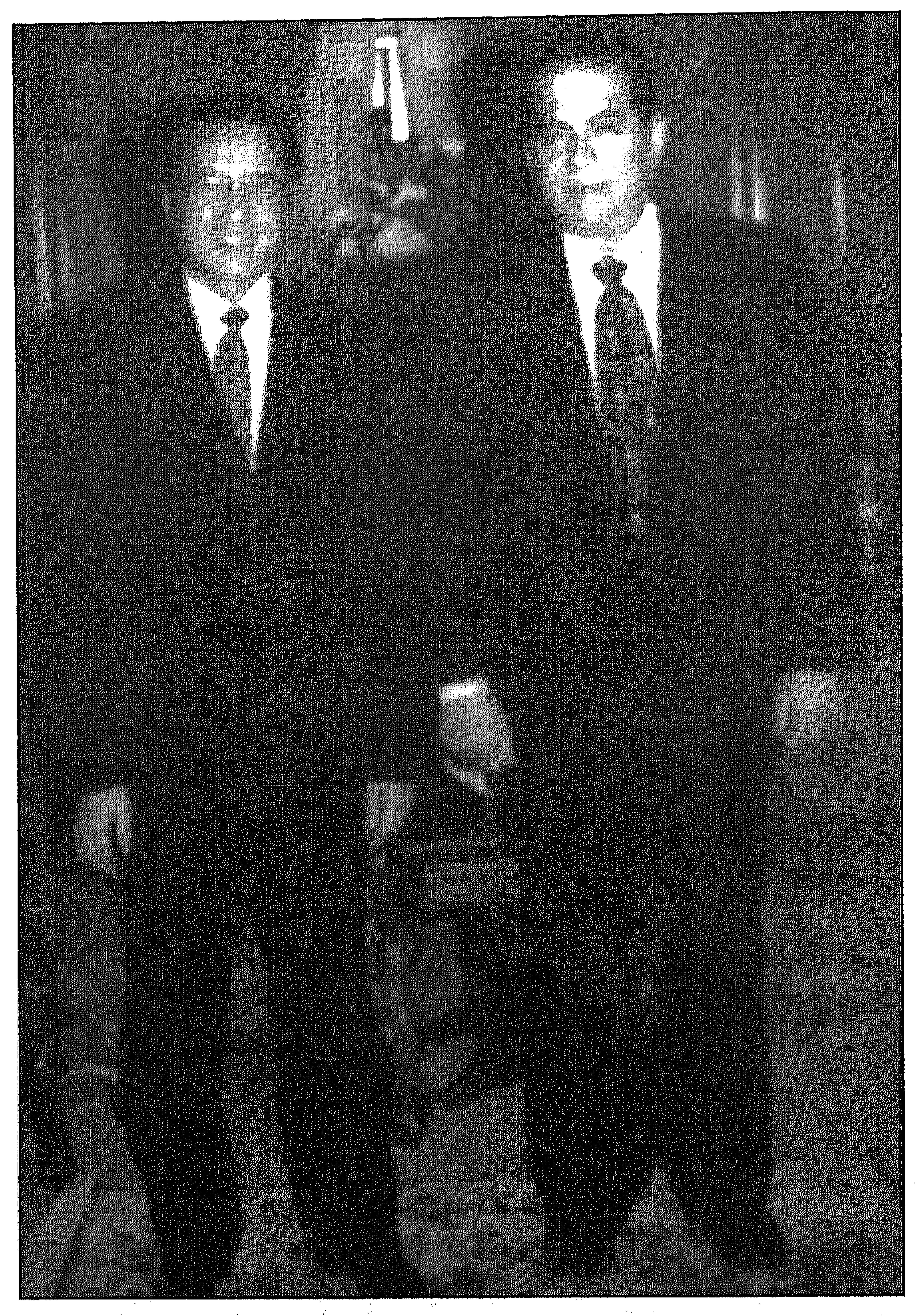
مع البابا يوحنا بولس بابا الفاتيكان



مع جلالة الملك خوان كارلوس ملك إسبانيا



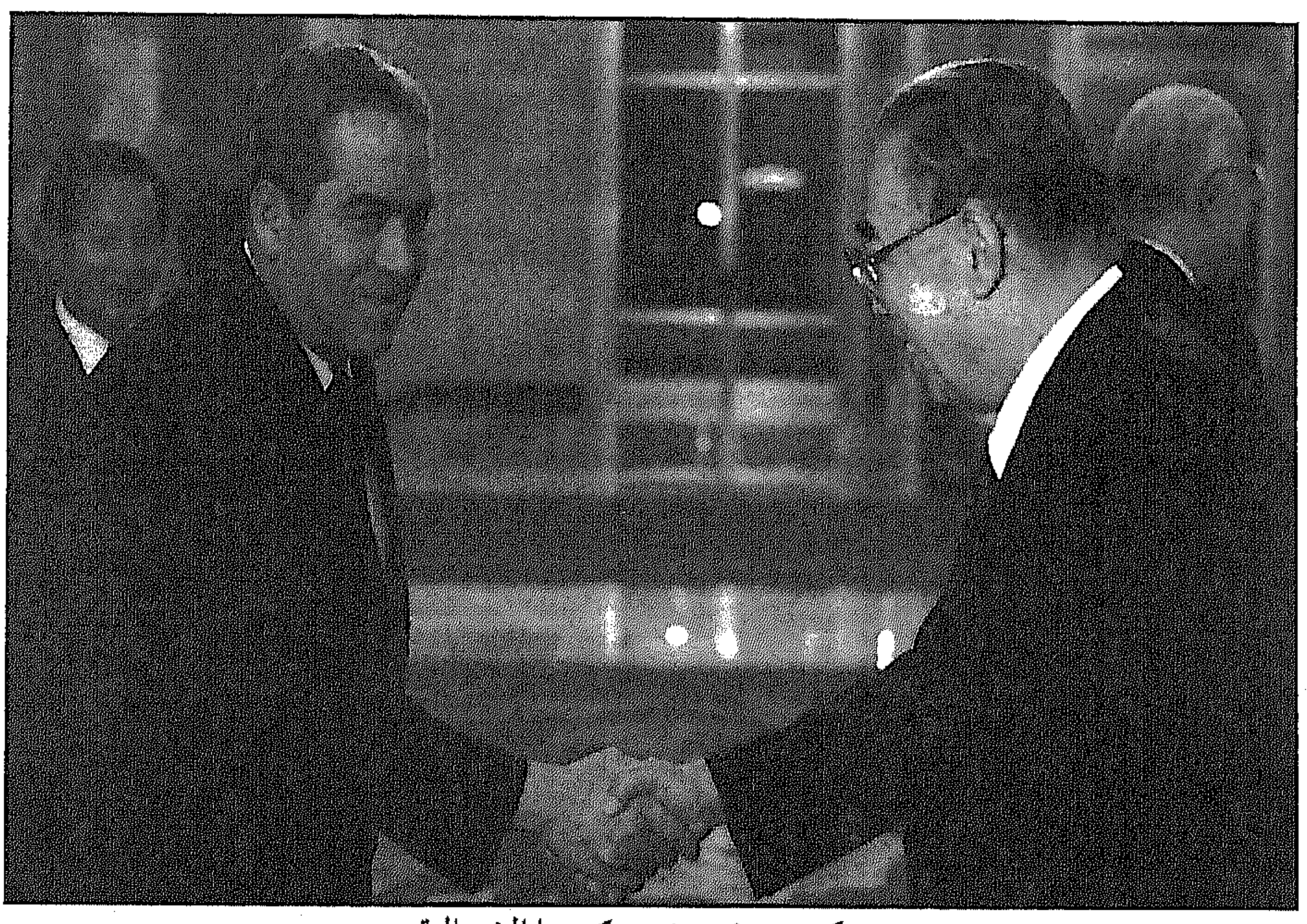
مع رئيس وزراء إسبانيا جوزيه ماريا أزنار



مع ماهتير محمد رئيس وزراء ماليزيا



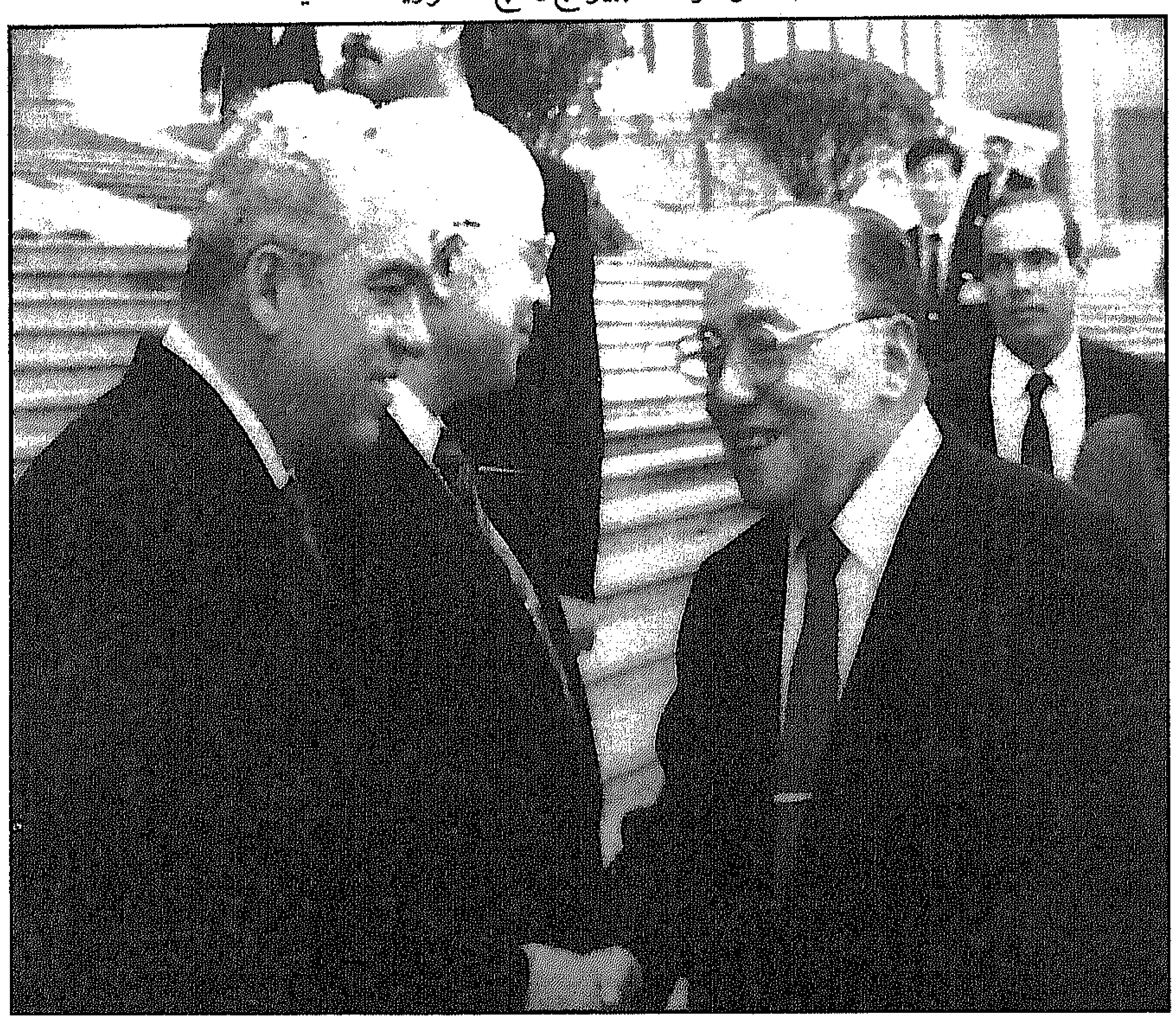
مع إسلام كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان



مع كيم سونج رئيس كوريا الشمالية



عشاء بقصر الرئاسة ببيونج يانج – كوريا الشمالية



مع يانج شانجن رئيس جمهورية الصين الشعبية



مع جانج زيمن رئيس جمهورية الصين الشعبية



قصر الضيافة الرئاسية ـ بكين ـ الصين



السيد/ رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية



مع الرئيس بوش الأب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية



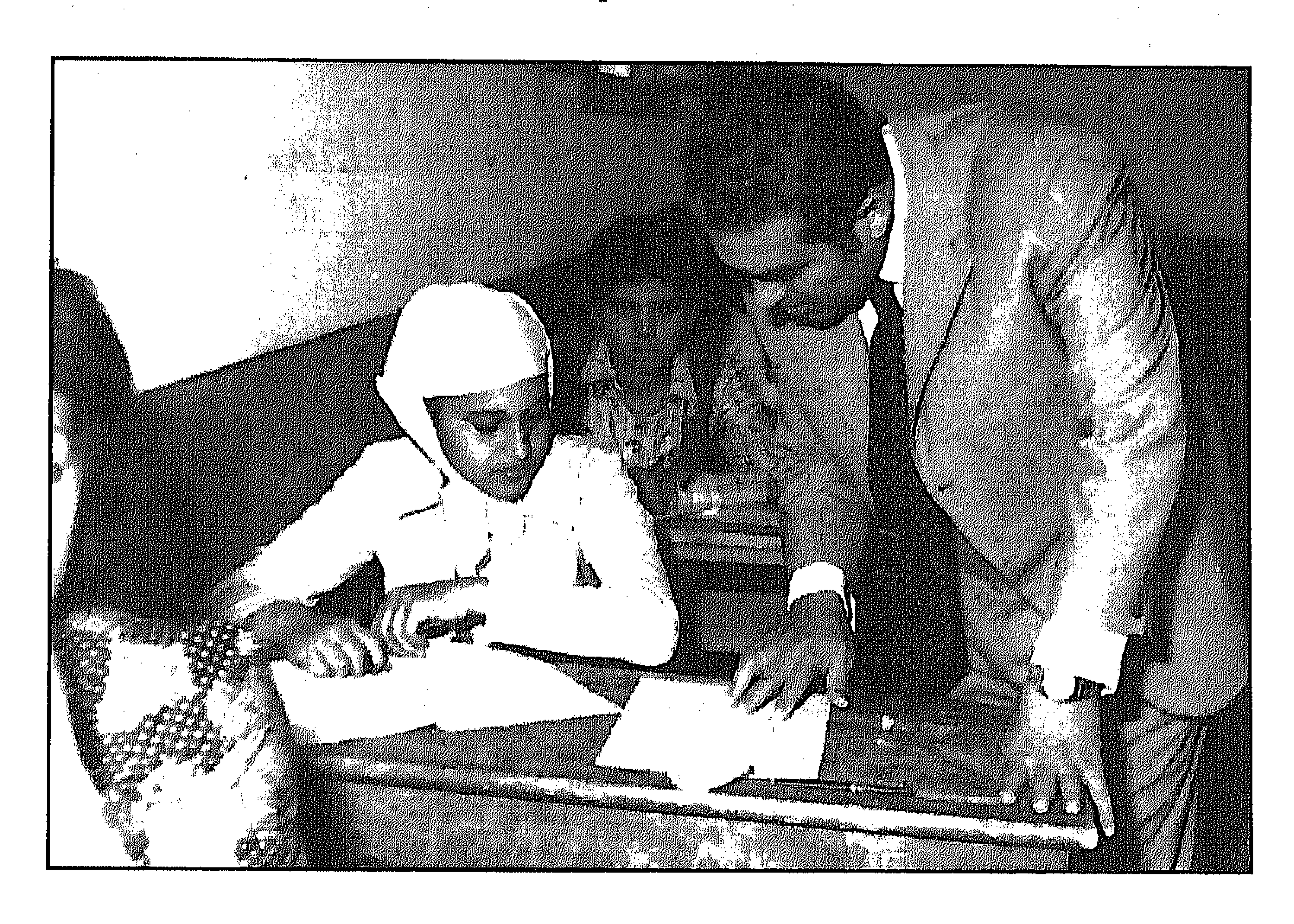
الرئيس بوش الأب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والسيدة قرينته قبل تركه لرئاسة الولايات المتحدة بشهر



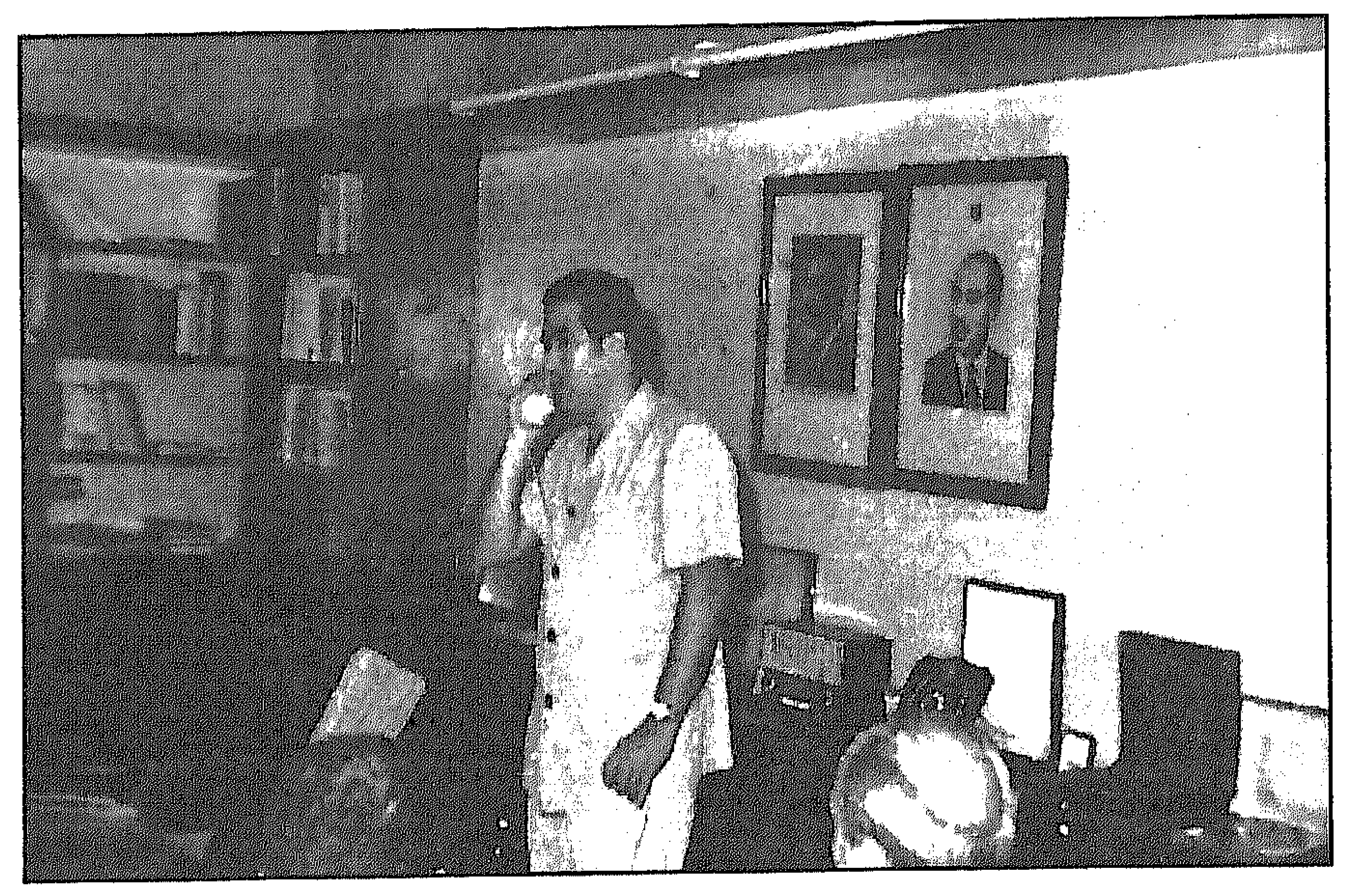
السيد/ آل جور نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية



السفير الأمريكي فرانك وزنر ومساعديه في إحدى اللقاءات المتكررة لتعديل الدين العسكري على مصر من حكومي إلى تجاري



بداية المناصب السياسية ـ محافظا للوادي الجديد



ثم محافظًا لبني سويف



ونهاية المرحلة الأولى...

رئيسا لمجلس الوزراء

طريقي

لسنوات طوال، ظل الدكتور كمال الجنزوري صامتًا لا يُدلي بحديث، ولا يظهر في أيّ لقاءات تلفزيونية، مفضلًا أن يساعد في صمت كل من يقصده للمشورة في أمور الوطن. سنوات عديدة من بعدها تغير حال مصر، فقرر حينها أن يكتب مذكراته، كي يلقي الضوء على مشوار طويل من العمل والكفاح مهد له الطريق من طفولة بقرية صغيرة إلى إنجازات متوالية في رئاسة الوزراء.

في هذا الجزء الأول من شهادته الشخصية، يستعرض الدكتور كمال الجنزوري مختلف محطات حياته، بدءًا بطفولته في القرية، عطفًا على دراسته وحصوله على شهادة الدكتوراه من أمريكا، ثم الوظائف التي تقلدها، وانتهاءً بوصوله إلى رئاسة الوزراء (١٩٩٦-١٩٩٩) وما تبع ذلك من مسئوليات ومهام، وما واجهه من صعوبات وتحديات، سواء ما تعلق منها بالظروف المجتمعية في تلك الفترة أو مواجهته لمراكز القوى في مختلف مؤسسات الدولة في ذلك الوقت وعلاقته بتلك المؤسسات ورؤسائها.

وبجانب سيرته الذاتية، يتناول الدكتور الجنزوري منهجية العمل الحكومي، وكيف تقوم الحكومات بأداء عملها للحفاظ على مصالح الدول. كما يـ... على مقابلاته مع مختلف الرؤساء والزعماء وكبار المسئولين في مختـ... وما دار خلف الكواليس في الكثير منها مثل تفاصيل مقابلته لبوش الأب... وآل جور وتوني بلير ونتنياهو وما دار بينهم من أحداث.



دار الشروق
www.shorouk.com